

بُعَيْدُ الْإِضْطِحَاجِ

لِلدَّخِيصِ الْمَفْتِحِ .

فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ

تأليف

عبد المصطفى الصَّغِيْرِي

الأستاذ بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

الجزء الأول

مكتبة المطبع والنشر

مكتبة الآداب مطبعتها بالجامع الأزهر ٩١٨٦٧١-٩١٩٣٧٧

المطبعة النموذجية

أشركة الشاذلي بنوري بالحلمة الجديدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم للشارح :

أردت قبل الشروع في شرح كتاب - الإيضاح لتلخيص المفتاح -
لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني ، بكتاني بغية
الايضاح لتلخيص المفتاح - أن أضع هذا التقديم ، لأيسّن فيه منزلة كتاب
الايضاح بين كتب البلاغة ، ولماذا أثرته من بينها بشرحى له ؟

والكلام في هذا يرجع بي إلى المدرسة التي ينتمي إليها كتاب الايضاح
من بين مدارس علوم البلاغة ، وهي مدرسة الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني
الذي ذهب بالشهرة في هذه العلوم ، حتى عدوه بحق شيخ البلاغة ، لأنه هو الذي
وضع أساسها الصحيح بكتانيه - دلائل الاعجاز ، وأسرار البلاغة - وكان
يسمى مسائل البلاغة علم البيان ، وقد ذكر أن هذا العلم لقي من الضيم ما لقي ،
ودخل على الناس من الغلط في معناه ما دخل ، فأراد أن يوفيه حقه ويقرر
قواعده تقريراً يليق به ، فوضع فيه هذين الكتابين .

وهو يسميه علم البيان بالمعنى الذي يشمل علوم البلاغة الثلاثة الآتية :
المعاني ، والبيان ، والبديع - لأن البيان هو المنطق الفصيح المعنوي عما في
الضمير ، والعلوم الثلاثة لها تعلق بالكلام الفصيح تصحيحاً وتحسيناً ، على
ما سيأتي من الفرق بينهما في ذلك ، وإذا كان عبد القاهر لم يفصح عن هذا الفرق
بين مباحثها ، فقد أشار إليه بتخصيص كتابه - دلائل الاعجاز - لمباحث نظم
الكلام من ذكر وحذف وتقديم وتأخير ونحوها ، فإنه لا يتعرض لغيرها فيه
إلا نادراً ، وهذه المباحث هي : مباحث علم المعاني ، وبتخصيص كتابه - أسرار
البلاغة - لمباحث الدلالة من الحقيقة والمجاز والتشبيه والاستعارة ونحوها ،

وهذه المباحث هي مباحث علم البيان بمعناه الذى صار إليه أخيراً، ثم ذكر المحسنات التى اختص بها أخيراً علم البديع وأشار إلى منزلتها من البلاغة من رجوعها إلى التحسين لا غير، فلا تطلب فيها على سبيل الوجوب كما يطلب ما يتعلق منها بالنظم والدلالة، وقد ذهب إلى أن الحسن لا يمكن أن يكون لللفظ فى ذاته من غير نظر إلى المعنى، حتى ما يتوهم فى بدء الفكرة أن الحسن فيه لا يتعدى اللفظ والجرس كالجنيس، لأنك لا تستحسن تجانس اللفظين إلا إذا كان موقع معنيهما من العقل موثقاً حميداً ولهذا استصح قول أبى تمام:

ذهبت بمذهبه السباحة فالتوت فيه الظنون أمذهب أم مذهب
لأنه لم يزد على أن أسمعك حروفاً مكررة تروم لها فائدة فلا تجدها
إلا بمجولة منكورة.

وكان أسلوب عبد القاهر فى كتابيه أسلوباً بليغاً ممتازاً، يساعد على تربية ملكة البلاغة ولا يفسدها، ولا عيب فيه إلا أن يسرف فى العبارات المترادفة حتى تغطي على تقرير القواعد وعلى ما عنى به من استخلاص أسرارها من الشواهد النثرية والشعرية، وهو فيما عنى به من الأمرين الناقد الأديب، والبلغ الممتاز، وقد طفر بهذا فى علم البلاغة طفرة لم يسبق إليها، ولم يأت بعده من سار على هديها حتى لا تقف عند هذا الحد، لأن شمس العلم فى عصره كانت آخذة فى الأفول، كما يقول فى ذلك:

كبر على العلم يا خليلي ومل إلى الجهل ميسل هاتم
وعش حماراً تعيش سعيداً فالسعد فى طالع البهائم
وإذا كان هذا حال عصره فإن حال ما بعده من العصور كان أسوأ،
فتقهقر علم البلاغة بعده ولم يتقدم.

ثم جاء أبو يعقوب السكاكي بعد عبد القاهر فليح ما أشار إليه فيما سبق من الفروق الثلاثة بين مباحث علم البلاغة، فيبرز بعضها عن بعض تمييزاً تاماً، وجعل لكل مبحث منها علماً خاصاً، فكان من هذه علوم البلاغة الثلاثة السابقة

ثم جراه في تقرير قواعدها ، وزاد عليه زيادات كثيرة في تقريرها ، وهذا في قسم البيان من كتابه — مفتاح العلوم — وقد جرى على ترتيبه لهذه المباحث من أنى بعده من المتأخرين ، فكان عمدتهم في هذا الترتيب ، ولم يستنيدوا إلا قليلاً من كتب قبله أو بعده في علم البلاغة ، ممن لم يجر فيها على منواله ، ولم يَنسَحَ فيها نحوه .

ولا شك أن السكاكي بهذا يعدُّ إلى حد ما من تلاميذ مدرسة عبد القاهر ، ولكنه كان ناقداً ولم يكن أديباً ، لأن أسلوبه في كتابه لم يكن أسلوب البليغ الممتاز مثل عبد القاهر ، لأن العجمة كانت غالبية على أسلوبه ، وكان الأسلوب التقريرى الذى لا يُعْنَى إلا بتقرير القواعد غالباً عليه ، فكان في أسلوبه كثير من الغموض والتعقيد وضعف التأليف ، ومثل هذا قد يفيد الناظر فيه علماً ، ولا يفيد أسلوباً بليغاً ، بل يفسد فيه ملكة البلاغة ، وبهذا يكون ضرره أكبر من نفعه .

وقد جاء بعد السكاكي عالمان كبيران أرادا أن يحدوا في علم البلاغة حذوه : أولهما : ابن مالك النحوى المشهور ، في كتابه — المصباح لتلخيص المفتاح — وثانيهما الخطيب القزوينى في كتابه — تلخيص المفتاح ، والإيضاح لتلخيص المفتاح — وثانيهما كالشرح للأول ، فأما مصباح ابن مالك فإنه لم يهذب كثيراً من مفتاح السكاكي في علم البلاغة ، لأن ملكة النحو كانت غالبية عليه ، وكان هذا سبباً في إعراض المتأخرين عن كتابه ، وأما تلخيص الخطيب القزوينى فإنه هذب كثيراً في مفتاح السكاكي ، فقدَّم في مباحثه وأخَّر ، وزاد عليه ما نجب زيادته من كتب البلاغة ، وكان أسلوبه فيه أوضح من أسلوب السكاكي ، ولكنه جعله أسلوباً تقريرياً لا يُعْنَى إلا بجمع القواعد في أوجز لفظ ، حتى أسرف في الإيجاز إسراف عبد القاهر في الإطناب ، وجعل من تلخيصه متناً يحتاج إلى شروح وحواشٍ وتقارير ، ولكن عيبه هذا كان موضع تقدير المتأخرين وإعجابهم .

فلما فرغ من تلخيصه شعر هو أيضاً بحاجة إلى شرح ، فوضع كتابه الإيضاح كشرح له ، يجرى على ترتيبه في إطناب يختصره أحياناً من كتابي عبد القاهر ، وأحياناً من كتاب السكاكي مع شيء من التهذيب فيه ، ومع كثير من النقد الذي يفصله أحياناً ، ويرمز إليه أحياناً بقوله : وفيه نظر ، وبهذا جاء الإيضاح وسطاً بين إيجاز التلخيص وإسهاب عبد القاهر ، وكان بهذا هو الكتاب الممتاز على غيره من كتب البلاغة القديمة .

ولكنه على هذا لم يرزق من الخطوة عند المتأخرين مارزق التلخيص ، لأنهم شغفوا بالمتون حفظاً وشرحاً ، وقد نظروا إلى التلخيص على أنه متن من المتون ، فشغفوا بحفظه وشرحه ، وكان من السابقين إلى شرحه سعد الدين التفتازاني ، من علماء العجم ، فوضع له شرحاً مطولاً سماه « المطول » ، وشرحاً مختصراً سماه « المختصر » ، وكان سعد الدين من علماء العجم الذين تأثروا بالسكاكي في طريقته التقريرية ، وفي ضعف أسلوبه لضعف سليقته العربية ، بل كان هو وأمثاله ممن أتى بعد السكاكي من علماء العجم أضعف منه ذوقاً أدبياً ، وسليقة عربية ، فمضوا في الطريقة التقريرية إلى أن وصلوا إلى نهايتها في البعد عن الذوق الأدبي ثم أخذوا يفشرونها هنا وهناك إلى أن غزت علماء العرب ، وغزت جميع العلوم من عربية ، إلى دينية ، إلى غيرها من العلوم ، وصارت عنايتها بتقريب عبارات المتون أكثر من عنايتها بتقرير مسائل العلوم .

ثم تهافت المتأخرون من علماء البلاغة على شرحي سعد الدين على التلخيص يضعون عليهما الحاشية بعد الحاشية ، ويضعون على الحاشية التقرير بعد التقرير وشغف المدرسون بتلك الكتب في الجامع الأزهر وغيره من الجامعات الإسلامية في الأقطار المختلفة ، يتعمقون في درسها إلى أقصى حدود التعمق ، ويتنقلون في درسها من المتن ، إلى الحاشية إلى التقرير ، في استقصاء غريب ، وتفنن في الفهم والبحث ، ولو أن كل هذا في صميم مسائل البلاغة لكان الخطب ، ولكن أكثره في بحوث خارجة عن هذه المسائل ، وفي أسلوب ركيك يفسد ملكة البلاغة ،

فإذا كانت فيه فائدة قليلة ، فإنها تضيع في هذا الحضم الذي لا فائدة فيه .
وقد تأتى كتاب الإيضاح وطريقته السابقة على المتأخرين من علماء البلاغة
فلم يضعوا عليه من الشروح والحواشي والتقارير مثل ما وضعوا على كتاب
التلخيص اللهم إلا شرحاً ضعيفاً الأقسرأى لا يزال مخطوطاً بدار الكتب
المصرية ، ومن الخير أن يبقى مخطوطاً فيها ، لأنه يذهب مذهب غيره في الطريقة
التقريرية ، وينأى عن طريقة كتاب الإيضاح السابقة ، فيكون ضرره فيها
أكثر من نفعه .

ولما كان كتاب التلخيص كالأصل لكتاب الإيضاح ، كان هذا مما
يدعو قارئه إلى أن يرجع في كثير من مسأله إلى ما وضع على كتاب التلخيص
من شروح وحواش وتقارير ، فإذا رجع إليها غرق في ذلك الحضم من
البحوث التي لا طائل تحتها ، وضاع به ما يكتسبه من كتاب الإيضاح من ذوق
أدبي ، لأن تلك الشروح والحواشي والتقارير تغطي عليه .

فرايت أن أنأى بقارىء كتاب الإيضاح عن تلك الشروح والحواشي
والتقارير بوضع تعليقات عليه تشتمل على ما يأتى :

١ - اختيار ما تلزم إضافته إليه ، بما هو من صميم مسائل البلاغة من تلك
الشروح والحواشي والتقارير ، واختيار هذا من ذلك الحضم من المباحكات
اللفظية ليس بالأمر السهل ، لأنه يحتاج إلى فهم صحيح لها ، وإلى ذوق أدبي
يميز الصالح للاختيار من غيره .

٢ - شرح شواهد النظامية شرحاً موجزاً ينسبها إلى قائلها ، ويفسر غريبها
ويبين ما فيها من فوائد بلاغية ، وموضع الشاهد فيها ، ويعلم الله كم تعبت
في ذلك كله ، ولا سيما في نسبتها إلى قائلها .

٣ - وضع عناوين كل باب من أبوابه لموضوعاته المختلفة ، ليسهل
الرجوع إليها ، ووضع تمرينات آخر كل موضوع منها للاختبار فيها ، ولقت
طالب علوم البلاغة إلى أم ناحية فيها .

٤ — نقد ما يجب نقده من مسائله ، ولا سيما المسائل التي ينقلها عن السكاكي ، وفيها من التكلفات والتعقيدات ما ينأى عن ذوق الأدب والبلاغة .

٥ — صياغة التعليقات في أسلوب لا يكون فيه تعقيد ، ولا تطويل مُمِلٌ ، ولا إيجاز مُنْخِلٌ ، حتى تكون ملائمة لذوق موضوعها من علوم البلاغة وقد سَمَّيْت ما وضعته من هذه التعليقات : « بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح » .

والله أسأل النفع بها ، وأن تكون خطوة في هذه العلوم لما بعدها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطبة اربضاح :

قال الشيخ الإمام العالم العلامة خطيب الخطباء مفتي المسلمين جلال الدين أبو عبد الله محمد ، ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن ، ابن إمام الدين أبي حفص عمر القزويني الشافعي ، متع الله المسلمين بمحييائه ، وأحسن عقبائه .

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته على محمد وعلى آل محمد أجمعين - أما بعد -
فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها ، ترجمته - بالإيضاح - وجعلته على ترتيب مُختصر الذي سميته - تلخيص المفتاح - وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له ، فأوضحت مواضعه المشككة ، وفصلت معانيه المجهمة - وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر بما تضمنه - مفتاح العلوم - وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني رحمه الله في كتابيه - دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة - وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما ، فاستخرجت زُبدة ذلك كله ، وهذبته ورتبتها حتى استقر كل شيء منها في محله ، وأضفت إلى ذلك ما أدّى إليه فكري ، ولم أجده لغيري ، فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم ، وإليه أَرغب أن يجعله نافعاً لمن نظر فيه من أولى النظم ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

مقدمة

في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان^(١)

الخراف في تفسير الفصاحة والبلاغة :

للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة^(٢) لم أجد فيما بلغني منها ما يصلح

(١) إنما حصر علم البلاغة في علم المعاني والبيان لأن علم البديع يبحث في المحسنات التي تكون بعد رعاية وجوه البلاغة والفصاحة في الكلام ، وقدم الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة على بيان انحصار علم البلاغة في هذه العلوم ، لأن معرفة انحصاره فيها تتوقف على الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة ، وهذا كان صنيعة أحسن من السكاكي . لأنه ذكر الكلام على الفصاحة والبلاغة في آخر علم البيان .

(٢) منها قول أ كثم بن صبيح : البلاغة الإيجاز . وقول أرسطو : البلاغة حسن الاستعارة . وقول ابن المقفع : البلاغة قلة الحصر ، والجرامة على البشر . وقول بعضهم : البلاغة تصوير الحق في صورة الباطل ، وتصوير الباطل في صورة الحق . والاول كقول محمد بن عبد الملك الزيات : الرحمة خور في الطبيعة ، وضعف في المسنة . والثاني كقول الحارث بن حلزة :

عيشى بجد لا يضر كِ النوك ما لا قيت جداً

والعيش خير في ظلا ل النوك من عاش كدا

وأقوال المتقدمين كثيرة في البلاغة ، والظاهر أن جمهورهم لم يكن يفرق بينها وبين الفصاحة ، وقد نقل عن أفلاطون أن الفصاحة لا تكون إلا لموجود ، والبلاغة تكون لموجود ومفروض ، ولعله يعني بالموجود اللفظ ، وبالمفروض المعنى . وقال العاص بن عدي : الشجاعة قلب ركين ، والفصاحة لسان رزين . =

لتعريفهما به^(١) ولا يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم ، فالأولى أن تقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين ، فنقول :

كل واحدة منهما تقع صفة لمعنيين : أحدهما الكلام ، كما في قولك — قصيدة فصيحة أو بليغة ، ورسالة فصيحة أو بليغة — والثاني المتكلم^(٢) كما في قولك —

= وهو يعنى باللسان اللفظ ، وبالرزين ما فيه نخامة وجزالة ، وقال بعضهم : الفصاحة تمام آلة البيان . وهي عنده مقصورة على اللفظ أيضاً ، لأن الآلة — وهي اللسان — تتعلق باللفظ دون المعنى .

(١) لأن هذه الأقوال يقصد منها ذكر أوصاف البلاغة والفصاحة ، ولا يقصد منها حقيقة الحد والرسم ، وقد قصد بعض العلماء بعد هذه الأقوال إلى حقيقة الحد والرسم ، فقاربوا ولم يصلوا لإيهما ، ومنهم أبو هلال العسكري في — الصناعتين — فعرف البلاغة بأنها كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع لتكمنه في نفسه — تكمنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن ، وذكر أنه اختلاف في الفصاحة ، فقيل : إنها مأخوذة من قولهم : أفصح عما في لسانه إذا أظهره ، وعلى هذا ترادف البلاغة وقيل : إنها تمام آلة البيان ، فلا يكونان مترادفين ، لأن الفصاحة تكون حينئذ مقصورة على اللفظ ، وكذلك كان السكاكي — في المفتاح — كما سيأتي في كلامه عليهما .

(٢) يرى أبو هلال العسكري أن البلاغة من صفة الكلام لا المتكلم : ولهذا لا يجوز أن يسمى الله تعالى بليفاً ، إذ لا يجوز أن يوصف بصفة كان موضوعها الكلام ، وأما تسمية المتكلم بليفاً فتوسع ، وحقيقته أن كلامه بليغ ، ثم كثر استعمال ذلك حتى صار كالحقيقة ، ويرى أيضاً أنه لا يجوز أن يسمى فصيحاً ، لأن الفصاحة تتضمن معنى الآلة وهي اللسان . هذا ، وقد اعتمد الخطيب في ذلك التقسيم على ما جاء في — حسن التوسل — لأبي الشناء الحلبي ، وكذلك اعتمد عليه في كثير من الموضوعات الآتية في العلوم الثلاثة .

شاعر بليغ أو فصيح ، وكاتب فصيح أو بليغ — والفصاحة خاصّة تقع صفة
للمفرد فيقال — كلمة فصيحة — ولا يقال — كلمة بليغة .

(فصاحة المفرد) : أما فصاحة المفرد فهو خلاوصه من تنافر الحروف
والغرابة ومخالفة القياس اللغوي .

فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في النقل على اللسان وعسر
النطق بها^(١) كما روى أن أعرابياً سئل عن ناقتة فقال تركتها ترعى الهُمُجُجُ^(٢)
ومنه ما هو دون ذلك ، كلفظ — مستشزر — في قول امرئ القيس :

(١) ذكر ابن الأثير أن المعول في ذلك على الذوق الصحيح ، فما يعده ثقيلاً
عسر النطق فهو متنافر ، سواء أكان ذلك من قرب مخارج الحروف أم من بعدها
أم من غيرهما ، وذكر ابن سنان الخفاجي أن قرب المخارج يكون سبباً في قبح
اللفظ وبعدها يكون سبباً في حسنه ، وذلك غير صحيح ، لأن الكلمتين قد تركبان
من حروف واحدة وتكون إحداها ثقيلة دون الأخرى ، وذلك مثل (علتم
وسامع) فالأولى خفيفة على اللسان ولا يذو عنها الذوق بخلاف الثانية مع اتحاد
حروفهما ، وقد تألف الكلمة من حروف متقاربة ولا ثقل فيها مثل (ذقته بقمي)
فالباء والفاء والميم أحرف شفوية متقاربة ولا ثقل فيها ، ولكنه مع هذا لا يمكن
إنكار ما لمخارج الحروف وصفاتها وهيئة تأليفها من الأثر في خفة الكلمة وثقلها ،
وإنما عول على الذوق دون ذلك لأنه لا يجري على قاعدة معروفة ، وقد زعم الزوزني
أن في قوله تعالى - ي ٦٠ س ٣٦ (ألمْ أعهدْ إليكمْ يا بني آدمَ) ثقلًا قريباً من
النتاهي لقرب مخرج الهمزة والعين والهاء ، مع أن الكلمة خفيفة في الذوق ، وهي
سقطعة من الزوزني .

(٢) قيل إنه اسم شجر . وقيل : إنه معايضة لا أصل لها . ومثله كل كلمة يجمع
فيها بين العين والحاء أو بين الغين والحاء أو بين الجيم والصاد أو بين الجيم والقاف
أو بين الدال والزاي ونحو ذلك ، مثل عَقْشُجُتْ والظُشْ والشصاصاء ونحوها ،

غداثره^(١) مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعَلَا^(٢)

والغرابة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها^(٣) فيُحْتَاجُ في معرفته

(١) هو من قول مُخَنَّدَج بن حجر السكندی المعروف بامرئ القيس في معلقته :

وفرع يزين المثني أسودَ فاحم أثيث كقننو النخلة المُنَمَّشَكِل

غداثره مستشزرات إلى العلا تعضل المداري في مُشَقَّى ومُرْسَل

وفرع المرأة شعرها ، والمثن الظهر ، والأثيث الكثير الشعر ، والقنو العنقود ، والمتعش كل المتراكم ، والغداثر الذوائب ، والمستشزرات المرتفعات ، والمداري الأمشاط جمع مدري ، والمثنى المقتول . والمرسل غير المقتول ، وسبب ثقل — مستشزر — توسط الشين المهموسة الرخوة بين التاء المهموسة الشديدة والزاي المهجورة . ومثل مستشزرات — اطلختم — في قول أبي تمام :

قد قلت لما اطلختم الأمر وانبعث عشواء تالية غُيساً دهاريساً وكذلك — سويداواتها — في قول المثني .

إن الكريم بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها

وقد نشأ نقلها من طولها ، وهي مفردة أيضاً لأنها مركب إضافي .

(٢) عدم ظهور المعنى ينشأ عن وحشية الكلمة . ومعنى وحشيتها كونها غير مأنوسة الاستعمال عند العرب الخالص ، فلا يعول في ذلك على غيرهم من المحدثين الذين ظهروا بعد فساد اللغة ، ولا يردُّ على هذا متشابه القرآن وبجمله ، لأن المراد عدم ظهور المعنى الموضوع له ، والمعنى الوضعي في التشابه والمجمل ظاهر لا خفاء فيه ، وإنما الخفاء في مراد الله تعالى منهما ، ومن التشابه في القرآن قوله تعالى
ي ١٠ س ٤٧ (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) ومنه في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم :
« ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا ، ومنه في الشعر قول أبي تمام :

وَلَمَسْتُ فَأَظْلَمَ كُلُّ شَيْءٍ دُونَهَا وَأَضَاءُ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ مَظْلِمٌ

فالولة والظلمة والإضاءة ألفاظ ظاهرة المعنى ، ولكن البيت بجملة محتاج =

إلى أن ينسَقَرَّ عنها في كتب اللغة المبسوطة ، كما روى عن عيسى بن عمر النحوى أنه سقط عن حماد فاجتمع عليه الناس ، فقال : ما لكم تكأ كما تكأتم على تكأ كؤمكم على ذى جَنَّة ، افرأثَقِعُوا عني ، أى اجتمعتم ، تَشَدَّحُوا ، أو يخرج لها وجه بعيد ^(١) كما في قول العجاج :

وفاحاً ومرسِناً مسرجاً ^(٢)

فإنه لم يُعرَف ما أراد بقوله — مسرجا — حتى اختلف في تخريجه ^(٣) ،

= فهمه إلى استنباط ، ومراده أنها ولدت فاظم ما بينه وبينها من جزعه لوطنها ، وظهر له ما خفى عنه من حبها له .

ولأنى أرى أن الغرابية وحدها لا تخل بفصاحة الكلمة ، وقد بينت هذا في كتابي البلاغة العالمة — وكذلك أرى أن ابتذالها لا يعيها ما دامت معانى الكلام جيدة ، وهو ما اختاره ابن شرف القيروانى ، وعليه بعض نقاد الإنجليز الذين يزعمون أن الابتذال يكون في الفكرة لا في الكلمة .

(١) إنما يلجأ عندهم على تخريجها على وجه بعيد إذا وقعت من عربى عارف باللغة ، لأنه لا يصح حمل كلامه على الخطأ ، والحق أن العربى قد يخطئ في لغته ، وأن الحمل على الخطأ خير من تكلف ذلك التخرىج البعيد .

(٢) هو لعبد الله بن ربيعة التيمى السعدى المعروف بالعجاج من قوله :

أيام أبدت واضحا مُفْلَجَا أغرَّ برأفا وطرفا أبرجا
ومقلة وحاجبا مزججا وفاحا ومرسِنا مسرجا

والفاحم الشعرُ الشديد السواد ، والمرسن اسم محل الرِّسَنِ وهو أنف البعير ثم أطلق وأريد به الأنف مطلقاً على سبيل المجاز المرسل . وقيل : إن الشاهد لرؤية بن العجاج .

(٣) سبب اختلافهم أن مسرجاً اسم مفعول من — سرَّج — وصيغة فعل تأنى للنسبة إلى مصدرها ، كما تقول — كَرَّمْتُهُ — بمعنى نسبته إلى الكرم ، ولما

فَقِيلَ : هُوَ مِنْ قَوْلِهِمُ السُّيُوفُ سُرِّيْجِيَّةٌ مِّنْسُوبَةٍ إِلَى قَيْنٍ يُقَالُ لَهُ سُرِّيْجٌ ،
يُرِيدُ أَنَّهُ فِي الاسْتِوَاءِ وَالدَّقَةِ كَالسُّيُوفِ السَّرِيْجِيِّ ، وَقِيلَ مِنَ السَّرَاجِ ، يُرِيدُ أَنَّهُ
فِي الْبَرِيقِ كَالسَّرَاجِ ، وَهَذَا يَقْرُبُ (١) مِنْ قَوْلِهِمْ — سَرَجٌ وَجْهٌ — بِكُسْرِ الرَّاءِ :
أَيُّ حُسْنٍ ، وَسَرَجَ اللَّهُ وَجْهَهُ : أَيُّ بَهْجَةٍ وَحُسْنَةٍ .
وَمُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ (٢) كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

= كَانَ هَذَا غَيْرُ مُمْكِنٍ فِي — سَرَجٍ — تَكَلَّفُوا لَهُ أَصْلًا يَنْسَبُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ
السُّيُوفُ السَّرِّيْجِيَّةُ أَوِ السَّرَاجُ ، وَهَذَا إِلَى أَنْ — سَرَجًا — فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ بِمَعْنَى
شَبِيهِ السَّرَاجِ أَوِ السُّيُوفِ السَّرِيْجِيِّ ، وَهُوَ فِي أَصْلٍ وَضَعَهُ يَدُلُّ عَلَى النِّسْبَةِ إِلَى أَصْلِهِ ،
وَلَا يَسْتَفَادُ مِنْهُ التَّشْبِيهُ إِلَّا بِتَكَلُّفٍ . وَالْحَقُّ أَنْ أَخَذَهُ مِنَ السَّرَاجِ لَا غَرَابَةَ فِيهِ مِنْ
جِهَةِ الْاِشْتِقَاقِ وَالتَّشْبِيهِ ، لِأَنَّ الْاِشْتِقَاقَ مِنَ الْأَسْمِ الْجَامِدِ قَدْ جَاءَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ،
كَأَنَّ قَوْلَ ابْنِ الْمُفَرِّجِ :

وَبُرُودٌ مَدُنَرَاتٌ وَقَزَزٌ وَمُمْلَاءٌ مِنْ أَعْتَقَ الْكِنَانِ

فَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ التَّشْبِيهُ ، أَيُّ بُرُودٍ وَشَيْئُهَا كَالدَّنَانِيرِ .

(١) لِأَنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْعَجَّاجِ قَرِيبًا مِنْ هَذَا الْاِسْتِمَالِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ كَمَا جَاءَ
فِي — التَّاجِ — اِسْتِمَالُ غَرِيبٍ أَوْ مُمُولَدٍّ ، وَالْعَجَّاجُ شَاعِرٌ مُسْلِمٌ ، فَلَا يُقَالُ
فِي كَلِمَتِهِ لَهَا مُوَلَدَةٌ ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْاِسْتِمَالُ مِنَ الْغَرِيبِ لَا الْمُولَدِ ، لِأَنَّ الْعَجَّاجَ
شَاعِرٌ مُسْلِمٌ ، وَلَكِنْ غَرَابَتُهُ لَا تَكُونُ مِنْ غَرَابَةِ التَّخْرِيجِ عَلَى وَجْهِ بَعِيدٍ ، وَلِأَنَّمَا
هِيَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ .

وَمِنَ الْكَلِمَاتِ الْغَرِيبَةِ الْخُلُقْدُ بِمَعْنَى السَّيِّئِ الْخُلُقِ ، وَالْاِبْتِشَاكُ بِمَعْنَى الْكُذْبِ
كَأَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

وَمَا أَرْضَى لِمُقَلَّتِهِ بِحُلْمٍ إِذَا انْتَبَهَتْ تَوَمَّمَتْهُ اِبْتِشَاكَ

(٢) الْمُرَادُ بِهِ الْقِيَاسُ اللَّغَوِيُّ كَمَا سَبَقَ ، وَمُخَالَفَتُهُ بِأَنَّ تَكُونَ الْكَلِمَةِ عَلَى
خِلَافِ مَا ثَبَتَ عَنِ الْوَاضِعِ ، وَقَدْ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْقِيَاسِ الصَّرْفِيِّ وَهُوَ خَطَأٌ ، =

الحمد لله العلى الأجل

فإن القياس الأجل بالإدغام .

وقيل : هي خلوصه بما ذكر ومن الكراهة في السمع : بأن تمنح الكلمة ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة ، فإن اللفظ من قبيل الأصوات ، والأصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ، ومنها ما تكره سماعه .

= لأن مخالفة القياس الصرفي لا تخل دائماً بالفصاحة ، إذ توجد كلمات كثيرة فصيحة على خلافه ، وذلك مثل آل وماء ويأبى وعور يعور ، هذا ويدخل في مخالفة القياس اللغوي كل ما تكره اللغة لما أخذ لغوي أو صرفي أو غيرهما . وذلك كالمقراض في قول أبي الشيص :

وجناح مقصوص تحيِّف ريشه ريبُ الزمان تحيِّف المقراض
لأنه لم يسمع في كلامهم إلا مثق خلافاً لسيبويه ، وكالآيم في قول أبي عباد :
يشق عليه الريح كلَّ عشيَّة مجبوب الغمام بين بكر وأيم
لأنه وضعها مكان الثيب مع أن الآيم هي التي لا زوج لها ولو كانت بكراً .
وكحذف النون من — لكن — في قول النجاشي :

فلستُ بآتية ولا أستطيعه ولاك استقني إن كان مأوك ذا فضل
أراد — ولكن استقني .

(١) هو لآبي النجم الفضل بن قدامة العجلي من قوله في مطلع أرجوزته :

الحمد لله العلى الأجل الواهب الفضل الكريم المجزل
والذي أُلجأ إلى فك الإدغام ضرورة الشعر ، ولكن ذلك لا يمنع الإخلال
بالفصاحة ، لأن من الضرورات الشعرية ما هو مستقبح ، وقد روى مظهرها .

الحمد لله الوهب المجزل أعطى فلم يبخل ولم يبخل

فلا يكون فيه شاهد لمخالفة القياس ، ومنه قول الشاعر :

مهلاً أعاذلُ قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن صننوا

كلفظ - الجرشي - في قول أبي الطيب :

كريم الجرشي شريف النسب ^(١)

أى كريم النفس ، وفيه نظر ^(٢)

ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب للموثوق بعريتهم لها كثيراً ^(٣) أو أكثر من استعمالها بمعنىها ^(٤) .

فصاحة الكلام : وأما فصاحة الكلام فهي خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها ^(٥) .

(١) هو لأحمد بن الحسين الجعفي الكندي المعروف بأبي الطيب اللثبي ، من قومه في مدح سيف الدولة :

مُبَارَكُ الاسْمِ أَغْرَى اللَّقَبِ كَرِيمُ الْجُرْشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ
وقد أخذ السرق في حاشيته على المختصر من قوله - شريف النسب - أن سيف الدولة من بني المباس ، وهو خطأ ظاهر ، لأن سيف الدولة من تغلب .
(٢) وجه النظر أن السكراهة في اللمع لا تكون إلا من تناثر حروف الكلمة أو بغيراتها ، فليست شيئاً آخر غيرها ، والجرشي في بيت اللثبي تدخل في الغرابة .
(٣) هذا إذا لم يكن لها مرادف .

(٤) هذا إذا كان لها مرادف ، ولكن هذا يقتضى نفي الفصاحة عن مرادفها .
مع أن مراتب الفصاحة متفاوتة ، فلا مانع من أن يكون كل منهما فصيحاً ولو كان أحدهما أكثر استعمالاً ، فالأولى الاختصار على الشق الأول من هذه العلامة .

(٥) أى مع فصاحة الكلمات لأن فصاحة الكلمة شرط في فصاحة الكلام ، فلو خلا من الثلاثة واشتمل على كلمة غير فصيحة لم يكن فصيحاً ، وذلك كقول أبي الطيب :

مُبَارَكُ الاسْمِ أَغْرَى اللَّقَبِ كَرِيمُ الْجُرْشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ

فالضعف^(١) كما في قولنا — ضرب غلامه زيداً — فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً ممتنع عند الجمهور ، لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظاً ورتبة ، وقيل : يجوز^(٢) كقول الشاعر :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات ، وقد فعل^(٣)

وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر — جزى — أى رب الجزاء ، كما في قوله^(٤) تعالى (اعدوا له أقرب للتقوى) أى المذل .

والتنافر منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها متتابعة ، كما في البيت الذى أنشده الجاحظ :

(١) ضعف التأليف هو أن يكون تأليف الكلام على خلاف المشهور من قواعد النحو ، وإنما قيد الخلاف بالمشهور من القواعد لأن خلاف الجمع عليها خطأ لاضعف تأليف .

(٢) هذا مقابل قوله — ممتنع عند الجمهور — فهو قول بعض النحاة أيضاً ، وليس قولاً لبعض علماء البلاغة ، لأنهم متفقون على أن ذلك ضعف تأليف .

(٣) هو لؤباد بن معاوية « المعروف بالناخبة الديباني » ، وقيل : إنه لأبي الأسود الدؤلى . وقيل : إنه مولد مصنوع ، وجزاء الكلاب الضرب بالحجارة ، ووجهة — جزى ربه — دعائية ، يعنى أنه يدعو عليه بذلك وقد حقق الله دعاءه ، ولا يخفى ما في هذا من عدم التلاؤم ، والأولى أن يعود ضمير — فعل — إلى عدى ، وللمراد ما مله معه من الإساءة إليه ، والحق أن هذا البيت ليس للناخبة ، وإنما هو اشتباه بقوله :

جزى الله عبساً عبس آل بغيض جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

(٤) — ٨٥ س ٥ — وهذا قياس مع الفارق ، لأن الضمير في الآية ظاهر المود إلى المذل ، أما البيت فضميره ظاهر المود إلى عدى ، ولاداعى إلى تكاف عوده إلى الجزاء .

وقبرٌ حرب بمكان قمرٌ وليس قربَ قبر حرب قبر^(١)
ومنه ما دون ذلك ، كما في قول أبي تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى مى وإذا ما لته لته وحدى^(٢)
فإن في قوله — أمدحه — ثَقَلًا مَّا ، لما بين الحاء والهاء من التنافر^(٣)
والتقيد ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به^(٤) وله سببان :

= ومن ضعف التأليف وقوع ضمير الوصل بعد — إلا — في قول الشاعر :
وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يحاورنا إلاك ديتار
ومنه حذف — أن — مع بقاء عملها ، كقول طرفة :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد القذات هل أنت غلدى
(١) هو فيها زعموا البعض الجن ، وكان قد صاح على حرب بن أمية في فلاة فأت
بها ، والقفر الخالي ، وهو مرفوع صفة لمكان على القطع ، أو خبر للبدا وهو قبر ،
والغنى أنه مع مكانه قمر ، وفي هذا الوجه تكلف .

(٢) هو لحبيب بن أوس الطائي المعروف بـ « أبي تمام » يمدح به موسى بن إبراهيم
الرافقي ، والورى الخلق ، ولا يخفى نبر الشطر الثانى عن المدح ولا سيما مع — إذا
— للفيدة للتحقق ، وأخذ عليه أيضاً مقابلة للمدح بالوم لا الهجاء ، ولعله أراد أن
ينزهه عنه .

(٣) الحق أنه لا تنافر في ذلك لأنه ثقل محتمل ، وقد جاء في قوله تعالى (فسبحه) .
وقيل إن الذى أوجب التنافر في البيت هو التكرير في قوله — أمدحه — مع الجمع
بين الحاء والهاء ، ومع هذا لا يقال إن هذا التعليل يقبل لو كان يتحدث عن تنافر
الحروف ، ولكنه بصدد الحديث عن تنافر الكلمات .

ومن تنافر الكلمات قول الشاعر :

وازور من كان له زائراً وعافى عافى لعرف عرفاته
(٤) أى لا للوضوع له كما في القرابة ، ولا يدخل في التقيد للتشابه والمجمل ، لأن =

أحدهما ما يرجع إلى اللفظ ، وهو أن يختل نظم الكلام ^(١) ولا يدري السامع كيف يتوصل منه إلى معناه ، كقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا ممّا كا أبو أمه حي أبوه يقاربه ^(٢)

كان حقه أن يقول : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه ، فإنه مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل الخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان فقال : وما مثله — يعني إبراهيم المدوح — في الناس حي يقاربه — أي أحد يشبهه في الفضائل ^(٣) إلا مملكا — يعني هشاماً — أبو أمه — أي أبو أم هشام — أبوه — أي أبو المدوح ، فالضمير في — أمه — للملك ، وفي — أبوه — للمدوح ، ففصل بين — أبو أمه — وهو مبتدأ و — أبوه — وهو خبره ، بحي ، وهو أجنبي ، وكذا فصل بين حي ويقاربه وهو نعت حي ،

= عدم ظهور المراد فيهما ليس لاختلال النظم أو نحوه مما يأتي ، وقد اختلف في دخول النثر والمعنى في التعميد ، فقليل : إنهما منه ، وقيل : إنهما من الحسنات البديعية إن كانت الدلالة فيهما ظاهرة للفظ ، وكل منهما قول يدل ظاهره على خلاف المراد ، ولكن النثر يكون على طريق السؤال ، كقول الحريري في الميل :

وما ناكح أختين سرّاً وجهرة وليس عليه في النكاح سبيل

(١) قد يكون اختلاله باجتماع أمور فيه توجب صعوبة الوصول إلى معناه وإن كانت جائزة في النحو ، وهذه الأمور كالتقديم والتأخير والحذف والإضمار ونحو ذلك ، وبهذا يكون التعميد اللفظي غير ضعف التأليف ، ولكنهما قد يجتمعان في مثال واحد ، كما في بيت الفرزدق ، وينفرد ضعف التأليف في مثل — ضرب غلامه زيدا — وينفرد التعميد في مثل — إلا عمراً الناس ضارب زيد — بتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ ، وهذا جائز في النحو ، والأصل — زيد ضارب الناس — إلا عمراً .

(٢) هو لهمام بن غالب التميمي المعروف بالفرزدق ، وقيل : إن البيت ليس له

(٣) فيقاربه في البيت بمعنى يضاهيه وبشبهه ، ويجوز أن يكون من قرب القسب

وقدّم المستثنى على المستثنى منه ، فهو كما نراه في غاية التعقيد ^(١) .

فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي ما سلم نظمه من الخلل ، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية ، كما سيأتى ذلك كله وأمثاله الثلاثة به .

والثانى ما يرجع إلى المعنى ، وهو ألا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثانى الذى هو لازمه والمراد به ظاهراً ^(٢) كقول العباس بن الأحنف .

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِقَرَّبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمُدَا ^(٣)

(١) جملة بعضهم على وجه لا تعقيد فيه ، فجعل الاستثناء من الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور قبله ، وجعل قوله — حى — خبراً لقوله — أبو أمه ، وكذلك قوله — أبوه — فهو خبر بعد خبر ، وجملة ذلك صفة قوله — مملكا — وكذلك جملة — يقاربه — فهى صفة بعد صفة ، ويكون المعنى — إلا مملكا يقاربه أبو أمه حى ، وهو أبو الممدوح ، ولا يخفى ما فى الإخبار بحى من التهافت . ومن التعقيد اللفظي قول أبى تمام :

ولقد هنى الأحياء من برحائها أن صار بابك جار مازيتار

ثانيه فى كبد السماء ولم يكن كائنين ثابت إذ هما فى القار

يريد أنه لم يكن كثنائى اثنين ، وقيل : إن — ثانية — خبر ثان لصار ، وثان اسم يكن وكائنين خبره ، والأولى جعل ثانيه خبراً لابتداء محذوف تقديره هو .

(٢) للمعنى الأول هو المعنى الأصلى ، والمعنى الثانى هو لازمه هو المعنى المجازى أو الكنائى .

(٣) قوله — وتسكب — بالرفع ، ونصبه بالهطف على — بعد — أو على —

تقربوا — وم ، والحق أنه لا شئ فى عطفه على — تقربوا — ولحين فى قوله —

سأطلب — لجرد التأكيد ، ومعنى لشطر الأول أنه يفارقه رجاء أن يختم فى سفره

فيعود إليه فيطول اجتماعه به .

كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن^(١) وأصاب، لأن من شأن
البكاء أن يكون كناية عنه، كقولم — أبكاني وأضحكنى — أى ساءنى
وسرنى . وكأ قال الحماسي :

أبكاني الدهرُ ويارُبما أضحكى الدهرُ بما يَرْضَى^(٢)

ثم طرد ذلك في نقيضه ، فأراد أن يكفى عما يوجبه دوام التلاقى من السرور
بالجود ، لظنه أن الجود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر ،
وأخطأ^(٣) لأن الجود خلو العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها ، فلا يكون
كناية عن المسرة ، وإنما يكون كناية عن البخل ، كما قال الشاعر :

إلا إن عَيْنًا لم تَجْدُ يوم واسِطَ عليك يجارى دمعها لَجْمُودُ^(٤)

(١) قيل : إنه لا حاجة إلى الكناية بسكب الدموع عن هذا ، لأنه يجوز أن
يراد به حقيقة .

(٢) هو لخطّان بن العلى من شعراء الحماسة ، وقد كفى فيه بإبكاء الدهر له عن
إساءته ، وبإضحاكه له عن سروره .

(٣) أى فى نظر علماء البيان وإن كان لكلامه وجه من الصحة بأن يكون
استعمل جود العين وهو يبسها فى خلوها من الدموع وقت الحزن مجازاً مرسلاً علاقته
للزومية ، ثم استعمله فى خلوها من الدموع مطلقاً مجازاً مرسلاً من استعمال للتقيد فى
اللطاق ، ثم كنى به عن دوام السرور ، وفى ذلك من البعد والتعقيد بكثرة الوسائط ما
يجعله خطأ فى نظر علماء البيان .

(٤) هو لأفصح بن يسار وقيل مرزوق بن يسار للعراف بأبى عطاء الخراساني فى
رثاء ابن هبيرة ، وبعده :

عشية قام التأمّحات وشققت جيوب بأيدى ماتم وخدود
وواسط مدينة بأعراق بناها الحجاج بن يوسف ، وقد قتل ابن هبيرة فى معركة وقعت
فيها ، وقد كفى فيه بجمود العين عن بخلها بالدمع فى الوقت الذى يجب فيه أن تدمع =

ولو كان الجود يصلح أن يراد به عدم البكاء في حال للسرة لجاز أن يدعى به لرجل فيقال — لا زالت عينك جامدة كما يقال — لا أبكى الله عينك — وذلك مما لا يشك في بطلانه ، ومن ذلك قول أهل اللغة — سنة جاد لا مطر فيها ، وناقة جاد لا لبن لها — فكما لا تجعل السنة والناقة جاداً إلا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر والناقة لا تسغو بالدر لا تجعل العين جموداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها ، وما يجعلها إذا بكيت بحسنة موصوفة بأنها قد جادت ، وإذا لم تبك مسينة موصوفة أنها قد ضنّت .

فالكلام الخالي عن التعقيد للمعنى ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهراً ، حتى يتخيل إلى السامع أنه فهمه من حاقّ اللفظ ^(١) كما سيأتى من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية .

وقيل فصاحة الكلام هي خلوصه بما ذكرَ ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات ، كما في قول أبى الطيب :

سَبَّوحَ لها منها عليها شواهد ^(٢)

= ومن التعقيد المعنى قول أبى تمام :

من الهيف لو أن الخلاخل صيرت لها وشحاً جالت عليها الخلاخل
أراد وصفها بدقة الخصر فكفى عنه بأن الخلاخل لو جعلت لها وشحاً لجالت عليها ، وهذا لا يدل على مراده ، بل يدل على بلوغها غاية القصر ، لأنه أمكن أن تكون الخلاخل وشحاً لها ، والوشاح يضرب لها من العائق إلى الكشف .
(١) حاقّ الشيء وسطه .

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب التتبي في وصف فرسه :

وتسمدنى في غمرة بمد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد
والغمرة الشدة ، والسبوح السريعة ، والشواهد السلامات ، وهو فاعل قوله — لها —
لاعتاده على الموصوف قبله أو مبتدأ مؤخر ، والشاهد في كثرة الضمائر وتكرارها .

وفى قول ابن بابك :

حمامة جرجا حومة الجندل اسجعى^(١)

وفيه نظر ، لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى النقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم^(٢) وإلا فلا يخل بالقصاحة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الكريم ابن الكريم ابن يوسف بن يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم »^(٣) .

قال الشيخ عبد القاهر^(٤) قال صاحب^(٥) : إياك والإضافات المتداخلة فلنأخذها لا تحسن ، وذكر أنها تستعمل في المجاء ، كقول القائل :

يا على بن حمزة بن عماره أنت والله ثلجة فى خياره^(٦)

(١) هو لعيد الصمد بن منصور البغدادي المعروف بابن بابك من قوله :

حمامة جرجا حومة الجندل اسجعى فأتت بحرأى من سعاد وتسمع والجرجاء مؤنث الأجرع وهو المكان ذو الرمل لا يثبت شيئاً ، وحومة الشيء معظمه ، والجندل الحجارة ، ومرأى وسمع اسما مكان أى عكان تراك منه سعاد وتسمعك ، والشاهد فى إضافة حمامة إلى جرجا ، وجرجا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل .
(٢) يعنى بالتناثر .

(٣) فى الحديث كثرة تكرار وهى ظاهرة ، وفيه تنابع إضافات ، لآت الإضافات تشمل المتداخلة كما فى قول ابن بابك ، وغير المتداخلة كما فى الحديث ، والمتداخلة هى التى يضاف فيها الأول لثانى ، والثانى لثالث .

(٤) ٧٠ — دلائل الإعجاز — للطبعة العربية .

(٥) هو إسماعيل بن عباد العروف بالساحب لصحبه ابن العميد .

(٦) لا يعرف قائله ، وفى قوله — ثلجة فى خياره — قلب ، والأصل خياره فى ثلجة ، واعترض على الخطيب بأنه سيذكر هذا البيت فى الاطراد من أنواع البدع فكيف يعيه هنا ، والحق أنه ليس فيه تنابع إضافات ، وإنما هذا اشتباه نظر =

ثم قال الشيخ : ولا شك في ثقل ذلك في الأكثر ، ولكنه إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف ، ومما حسن فيه قول ابن المعتز أيضاً ^(١) :

وظَلَّتْ نَدِيرَ الرَّاحِ أَبْدَى جَاذِرٍ عِتَاقٍ دَنَائِرِ الْوُجُوهِ مِلَاحٍ ^(٢)
ومما جاء فيه حسناً جميلاً قول الخالدي يصف غلاماً له :

ويعرفُ الشعرُ مثلَ معرفتي وهو على أن يزدَ مجتهدُ
وصيرُ في القريضِ وزَّانُ ديبِ نَارِ المصاني الدقاقِ منتقدٍ ^(٣)

فصاحة التكلم وأما فصاحة التكلم فهي ملكةٌ يُقَدَّرُ بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ، فالملكة قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة ^(٤) وهو مختص بذوات الأنفس راسخ في موضوعه . وقيل - ملكة - ولم يُقَلْ صفة ليُشعرَ بأن الفصاحة من الميئات الراسخة ،

= من عبد القاهر . وقد ترجم ياقوت لملى بن حمزة في الجزء الخامس من معجم الأدباء (١) أى حسن فيما ذكره له قبل ذلك ، وهو قوله :

يَا مَسْكَةَ الْعَطَّارِ وَخَالَ وَجْهِ السَّهَارِ

(٢) هو لعبد الله بن للمعز ، والراح الحر ، والجاذر جمع جَوْدَرٍ وهو ولد البقرة الوحشية ، والعناق جمع عتيق بمعنى كريم ، وإضافة دنانير إلى الوجوه من إضافة التشبه به إلى التشبه ، والشاهد في قوله — عتلق دنانير الوجوه — .

(٣) هما لأبي عثمان سعيد بن هانم المعروف بالخالدي ، والصيرفي : الختال في الأمور ، والقريض الشعر ، والمنتقد في الأصل الخبير بتمييز الدراهم ، ثم أطلق على تمييز الدراهم وغيرها ، ولشاهد في قوله — وزان دينار للعاني .

(٤) خرج بهذا القيد مقولة الكم ، كالمديد ، وكذلك مقولة بالإضافة كالأبوة ، وهذا تعريف فلسفي للكيفية ، وهي صفة وجودية إن اختصت بالأنفس الناطقة فهي نفسانية ، فإن رسخت بتوالي أمثالها فهي ملكة ، وهذا التعريف أليق بعلوم البلاغة .

حتى لا يكون للمبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحاً إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه ، وقيل — يقتدر بها — ولم يقل يُعبرُ بها ليشمل حالتى النطق وعدمه ، وقيل — بلفظ فصيح — ليعمَّ المفرد والمركب .

بلاغة الكلام وأما بلاغة الكلام فهي مطابقتها لمتنضى الحال ^(١) مع فصاحتها ^(٢) ومتنضى الحال مختلف ، فإن مقامات ^(٣) الكلام متفاوتة ، فمقام التنكير يبين مقام التعريف ، ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد ، ومقام التقديم يبين مقام التأخير ، ومقام الذكر يبين مقام الحذف ، ومقام القصر يبين مقام خلافه ، ومقام الفصل يبين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة ، وكذا خطاب الذكـر كى يبين خطاب الفـمى ، وكذا لكل كلمة

(١) الحال هو الأمر الداعى للتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية ما ، ومتنضى الحال هو تلك الخصوصية ، ومطابقة الكلام له بمعنى اشتاله عليه ، فإذا كان المخاطب ينكر قيام زيد مثلاً ، فإنكاره حال يدعو للتكلم إلى أن يخبره بقيامه مؤكداً — إن زيدا قائم — وتأكيده الخبر هو متنضى الحال .

(٢) فصاحته تكون بخلافه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد ، على ما سبق فى بيان فصاحة الكلام ، وهذا قيد يخرج به كل كلام غير فصيح ، فلا يكون بليغاً وإن كان مطابقاً لمتنضى الحال ، ويجب عندى أن يزداد فيها قيد آخر أى مع فصاحته وأصالته ، لأن للمنى إذا لم يكن أصلياً لم يكن بليغاً ، على نحو ما أتى فى السرفات الشعرية آخر الكتاب ، وبهذا يكون الكلام فيها عندى من علم العانى .

(٣) اللقائات جمع مقام وهو اسم مكان من — قام — والمراد به الحال السابق . وذلك أن البلقاء كانوا يلقون خطبهم وأشعارهم وهم قيام ، فأطلق اللقائات على الحال الداعى إليها لأنه سبب فيه .

مع صاحبها مقام^(١) إلى غير ذلك كما سيأتى تفصيل الجميع .
وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول^(٢) بمطابقته للاعتبار المناسب ،
والمحاطة بهدم مطابقته له ، فقتضى الحال هو الاعتبار المناسب^(٣) وهذا —
أعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال — هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر
بالنظم^(٤) حيث يقول : النظم تأخى^(٥) معانى النحو^(٦) فيما بين الكلم
على حسب الأغراض التى يصاغ لها الكلام .

(١) هذا كالفعل الذى يقترن بالشرط ، فله مع — إن — مقام ليس له مع —
إذا — وهكذا . ومن ذلك ما روى أن رجلاً أشد ابن هرمة قوله :
بالله ربك إن دخلت فقل لها هذا ابن هرمة قائماً بالباب
فقال له : ما هكذا قلت ، أكنت أتصدق ؟ قال : فقاعدا . قال : أكنت أبول ؟
قال : فماذا ؟ قال : واقفاً ، لينك علمت ما بين هذين من قدر اللفظ والمعنى . ولعل
ابن هرمة يعنى من ذلك أن القيام يقتضى الدولم والثبوت بخلاف الوقوف ، تقول :
وقف الحاج بعرفة . ولا تقول : قام .

وتحقيق هذا أن الألفاظ للركبة فيها جمال وقبح كالألفاظ للفردة ، حق إنه قد
يحدث أن يتألف للكلام من ألفاظ جميلة في ذاتها قبيحة في تركيبها لفقدتها ما يسمى
جمال الانسجام ، وهذا هو ما يرضون بقولهم — ولكل كلمة مع صاحبها مقام .

(٢) عطف القبول على الحسن ليدل على أن المراد الحسن الدانى الداخلى فى
البلاغة لا الحسن العَرَضى الحاصل بالأسنان البديعية .

(٣) أى الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو بحسب ما عرفه
من أساليب البناء .

(٤) — دلالتى الإعجاز .

(٥) فأخيت الشيء تحريره وتبليغه .

(٦) يريد بمعانى النحو الخصوصيات التى هى مقتضى الحال من التقديم والتأخير =

فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب^(١) وكثيراً ما يسمى ذلك^(٢) فصاحة أيضاً ، وهو مراد للشيخ عبد القاهر^(٣) بما يكرره في — دلائل الإعجاز — من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ ، كقوله في أثناء فصل منه علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجزى في طريقة هما أو صاف راجعة إلى المعاني ، وإلى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها^(٤) . وإنما قلنا مراده ذلك لأنه صرح في مواضع من — دلائل الإعجاز — بأن فضيلة الكلام

= وغيرهما ، والأغراض في قوله — على حسب الأغراض — هي الأحوال الداعية إليها ، أو المعاني الثانوية التي يقصد من الخصوصيات إفادتها ، وقيل : إن عبد القاهر لا يقف في هذا بالنحو عند وظيفته التي قصر أخيراً عليها ، وهي الحكم بالصحة والخطأ في المعاني الأصلية ، بل يحمل له حكماً أيضاً في المعاني الثانوية ، ولهذا عرفه ابن جني بأنه استجاء كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ليلتحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة .

(١) أى لا باعتبار أنه لفظ وصوت ، ولا باعتبار الألفاظ المفردة والسكيم المحررة ، والمراد بالمعنى الذي تعتبر به البلاغة المعنى الثانوى ، وهو مدلول الخصوصيات السابقة في علم المعاني ، والمعاني المجازية والسكنائية في علم البيان ، أما المعنى الأصلى وهو مجرد ثبوت المسند للمسند إليه فلا تعتبر به البلاغة أصلاً ، وقد تطلق المعاني الثانوية على نفس الخصوصيات .

(٢) أى الوصف المذكور وهو البلاغة ، وعلى هذا تكون مرادفة للفصاحة .

(٣) فهو يريد بالفصاحة في كلامه البلاغة ، لأن الفصاحة بمعناها السابق ترجع في اقتنافر والتعريف ومخالفة القياس والتعقيد اللفظى إلى اللفظ وحده ، ولا ترجع إلى المعنى إلا في التعقيد المعنوى ، وكذلك يريد من رجوع الفصاحة بمعنى البلاغة إلى المعنى أنها صفة اللفظ باعتبار المعنى ، ولا يريد أنها لا ترجع إلى اللفظ أصلاً .

(٤) ١٦٩ — دلائل الإعجاز .

لفظ لا لعناء ، منها أنه حكى قول من ذهب إلى مكس ذلك^(١) فقال : فانت تراه لا يقدم شعراً حتى يكون قد أودع حكمة أو أدباً ، أو اشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر^(٢) ثم قال : والأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه المحصلون ، لأننا لا نرى متقدماً في البلاغة مُبرِّزاً في شأوها إلا وهو ينكر هذا الرأي . ثم نقل عن الجاحظ في ذلك كلاماً منه قوله : والمعاني مطروحة في الطريق ، يمر بها المعنى والعربى ، والقروى والبدوى ، وإنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخير اللفظ وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك . ثم قال^(٣) : ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصباغة ، وأن سبيل المعنى الذى يعبر عنه سبيل الشيء الذى يقع التصوير فيه ، كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم وأسوار ، فكما أنه مُحَال إذا أردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل وردائه أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذى وقع فيه ذلك العمل ، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه ، وكألو فضلنا خاتماً على خاتم بأن تكون فضة هذا أحود أو فضة أنفس لم يكن تفضيلاً له من حيث هو خاتم ، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل معناه ألا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام . هذا لفظه ، وهو صريح في أن الكلام من حيث هو كلام لا بوصف بالتفضيلة باعتبار شرف معناه ، ولا شك أن الفصاحة^(٤) من صفاته الفاضلة ، فلا تكون راجعة إلى المعنى ، وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ ، فالجمع بينهما بما قدمناه يحمل كلامه ، حيث نفى أنها من صفات اللفظ ، على نفي أنها من صفات

(١) عكسه هو أن فضيلة الكلام للمعنى لا للفظ .

(٢) ١٦٤ — دلائل الإعجاز .

(٣) ١٦٦ — دلائل الإعجاز .

(٤) يريد من الفصاحة ما يرادف البلاغة ، جرياً على مذهب عبد القاهر .

المفردات من غير اعتبار التركيب^(١) وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إقامته المعنى عند التركيب^(٢).

وللبلاغة طرقتان: أعلى، إليه تنهى، وهو حد الإعجاز وما يقرب منه^(٣). وأسفل، منه تبتدىء^(٤) وهو ما إذا غُير الكلام عنه إلى ما هو دونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وإن كان صحيح الإعراب، وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة. وإذا قد عرفت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومراتبها، فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة^(٥) غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة تورث الكلام حسناً وقبولاً^(٦).

(١) أى من غير اعتبار ما يفيد التركيب من اللغى الثانوية.

(٢) فالمعنى الذى أرجع الفصاحة إليه هو المعنى الثانوى باعتبار استفادته من اللفظ عند تركيب، والمعنى الذى تقى البلاغة عنه هو للمعنى الأصلى للفظ للمفرد والكلام المجرد عن الخصوصيات.

(٣) حد الإعجاز منتهاه، لأن الحد فى اللغة منتهى الشيء، وما يقرب من الإعجاز هو مادونه من مراتب الإعجاز، لأن الحق أن القرآن متفاوت الإعجاز وليس كل آياته فى درجة واحدة من البلاغة، وبهذا يكون قوله - وما يقرب منه - معطوفاً على حد الإعجاز وقيل: إنه معطوف على قوله - وهو - على معنى أن حد الإعجاز هو الطرف الأعلى وما يقرب منه كما قال السكاكى، ولكن حمل ما هنا عليه لا يخلو من تكلف.

(٤) من العلماء - كالنحوى الرازى - من يرى أن هذا ليس من البلاغة، فيلحق بأصوات الحيوانات أيضاً، والحق أنه منها لأنه لا بد من اغتماله على خصوصية ما، فيدخل فى تعريف البلاغة.

(٥) هى المحسنات البديعية الآتية فى علم البديع.

(٦) للراء بالقبول هنا ما يرادف الحسن لا القبول بمعنى الصحة، لعدم توقف صحة الكلام عليها.

بلاغة المتكلم : وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ

حصر علوم البلاغة : وقد عُلِمَ بما ذكرنا أمران :

أحدهما : أن كل بليغ - كلاماً كان أو متكلماً - فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً^(١) .

للتاني : أن البلاغة في الكلام مَرَجِعُها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد^(٢) وإلى تمييز الكلام للفصيح من غيره^(٣) . والثاني - أعني التمييز - منه ما يتبين في متن اللفظة أو التصريف أو النعوى أو يُدْرَكُ بالحس وهو ماعدا التعقيد المعنوي^(٤) وما يُحْتَرَزُ به عن الأول - أعني الخطأ - هو علم

(١) مما هو فصيح وليس يبلغ قول نصيب :

فإن تصلي أصلاك وإن تعودى لهجر بمد وصلك لا أبالي

لأنه نسيب رديء ، ومنه أيضاً قول جميل :

فلو تركت عفتي ممى ما طلبتها ولكن طلبتها لما فات من عفتي

زعم أنه يهواها لنهاب عقله ، وأنه لو كان عاقلاً ما طلبها ، وأين هذا من قول بعضهم :

وما سرق أتى خلى من الهوى ولو أن لي من بين شرق إلى غرب

فإن كان هذا الحب ذنباً إليكم فلا غفر الرحمن ذلك من ذنب

(٢) هو للمعنى الثانوي ، والاحتراز عن الخطأ فيه بمراعاة مقتضى الحال .

(٣) لأن الفصاحة شرط في البلاغة كما سبق ، وتمييز ذلك يكون بمعرفة الأمور

الحقة بالفصاحة من التناثر والغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف وغير هذا مما سبق .

(٤) ماعدا التعقيد المعنوي ، هو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد

اللفظي والتناثر ، والأول يعرف بعلم متن اللغة ، والثاني بالتصريف وغيره لأنه

لا يختص به ، والثالث والرابع بالنعوى ، والخامس يدرك بالحس والتوق ، وبهذا

تنوقف علوم البلاغة على هذه العلوم ، وعلى تربية الحس والتوق بمطالعة كلام العرب .

المعاني . وما يَحْتَرِزُ به عن الثاني — أعني التعميد المعنوي — هو علم البيان .
وما يُعْرَفُ به وجوه تحمين الكلام بمد رعاية تطبيقة على مُقْتَضَى الحال
وفصاحته هو علم البديع ^(١) . وكثير من الناس يُدْعَى الجميع — علم البيان ^(٢)
وبعضهم يسمي الأول علم المعاني ، والثاني والثالث علم البيان ، والثلاثة علم
البديع ^(٣) .

-
- (١) بهذا تنحصر علوم البلاغة في العلوم الثلاثة ، وإنما لم تجمل علوم الفقه
والتصريف والنحو من علوم البلاغة مع توقف الفصاحة عليها أيضاً ، لأنها تقصد لأغراض
غير لفصاحة ، ومعرفة بعض نواحي الفصاحة منها تأتي بطريق الدَرَاض .
- (٢) لأن البيان هو للنطق الفصيح للعرب عما في الضمير ، وهذه العلوم لها تعلق
بالكلام الفصيح تصحيحاً وتحسيناً .
- (٣) إما البداعة مباحثها ، أولاً لأنها يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة إلى تأدية أصل
للراد الذي يعرفه الخاصة والعامة . ولا يظهر أن القدي يسمي الثلاثة علم البديع بعض
آخر غير من ذهب إلى ما قبله .

تمرينات على النفاحة والبلاغة

تمرين — ١

١ — وازن بين هذين البيتين من جهة النفاحة :

لا يَرْقَعُ النَّاسُ مَا أَوْهَتْ أَكْفُهُمْ عند الدفاع ولا يُوْهُونَ مَا رَقَعُوا
فلا يُبْرِمُ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ حَالِلٌ ولا يُحْلِلُ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ يُبْرِمُ
٢ — يَبَيِّنْ مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ مِمَّا يُخِلُّ بِالنَّفَاحَةِ :

وَشَوْءَ تَرْقِيشِ الرُّقْشِ رَقْشُهُ فَأَشْيَاعُهُ بِشَكُونِهِ وَمَقَاشِيرُهُ

تمرين — ٢

١ — قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ :

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَاةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَعَزَّنَا
وقال آخر :

فَكُلُّكُمْ أَتَى مَا تَأْتِي أَبِيي فَكُلُّ فِعَالٍ كَلَّكُمْ صُجَابُ
فَبَيِّنْ مَا فِيهِمَا مِمَّا يُخِلُّ بِالنَّفَاحَةِ .

٢ — لَمَّاذَا كَانَ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا غَيْرِ غُلٍ بِالنَّفَاحَةِ فِي قَوْلِ

الشاعر :

جاء الخِلافةَ أو كانت له قَدَرًا كما أتى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ
وكان مَخْلَابُهَا فِي قَوْلِ الْآخِرِ :

ولو أن مجدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا من الناس أُنْبِئَ تَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

تمرين — ٣

قال الأَخْطَلُ فِي مَدْحِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ :

وقد جَمَلَ اللَّهُ الْخِلَافَةَ مِنْهُمْ لِأَبْلَجٍ لَا عَارِي الْخِرَانِ وَلَا جَدْبِ

فأخذ هذا عليه ، فبين ما رجع إليه هذه المؤاخذه من البلاغة أو الفصاحة .

تمرين — ٤

١ — من أى التقييد قول الشاعر :

أنى يكون أبا البرأبآ آدم وأبوك والثقلان أنت مُحَمَّدُ
٢ — قال قاضٍ لرجل خاصمته امرأة : أئن سألتك فمن شكرها وشَبَّرك
أَخَذْتَ تَطْلُمَهَا وَتَضْمَلُهَا .
فبين مافيه مما يخل بالفصاحة والبلاغة .

تمرين — ٥

١ — لماذا لم تعد علوم اللغة والتصريف والنحو من علوم البلاغة مع توقف
الفصاحة عليها ؟

٢ — ما الفرق بين القياس اللغوى والصرفى ؟ وأيهما يخل بخالفته بالفصاحة ؟

٣ — ما الذى يرجع إلى اللفظ من الفصاحة ؟ وما الذى يرجع منها إلى المعنى ؟

تمرين — ٦

١ — وازن بين لفظ — شيء — من جهة البلاغة فى هذه الأبيات :

وَمِنْ مَالِهِ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدَّمِي

إِذَا مَا تَقَاضَى الْمَرْءُ يَوْمَ وَلَيْلَةٍ تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لَا يَمَلُّ التَّمَاضِيَا

لَوْ فَالَكَ الدَّوَارُ أَبْغَضْتَ سَعِيَهُ لَعَوَّقَهُ شَيْءٌ عَنِ الدَّوَارِ

٢ — أى الأمرين أنفع : جمع علوم البلاغة تحت اسم واحد ، أم توزيع

مسائلها على علومها الثلاثة ؟

الفن الأول علم المعاني

تعريف علم المعاني : وهو علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال ^(١) قيل — يعرف — دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات ، كما قال صاحب

(١) المراد بأحوال اللفظ ما يشمل أحوال الجملة وأجزائها ، فأحوال الجملة : كالفصل ، والوصل ، والإيجاز ، والإطناب ، والمساواة . وأحوال أجزائها : كأحوال الاستداليه ، وأحوال السند ، وأحوال متعلقات الفعل ، وهذه الأحوال هي التي تقتضيها الحال في اللفظ ، فهي بعينها مقتضى الحال ، وبهذا يكون في التعريف تنافى ظاهر ، ويمكن أن يجاب عنه بأنه نظر إليها أولاً من حيث ذاتها لا من حيث أنها مقتضى حال ، وإنما قيد أحوال اللفظ بما يطابق بها مقتضى الحال لتخرج الأحوال التي ليست بهذه الصفة ، كالإعلال والإدغام والرفع والنصب وغير ذلك مما لا بد منه في تأدية للمعنى الأصلي . وكذلك المحسنات البديعية لأنها تكون بعد رعاية المعاطبة ، ويخرج أيضاً علم البيان لأنه لا يبحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الجهة . وقد تبحث أبوابه من هذه النجاة فيكون ذلك من علم المعاني ، كما قال الأخطل في مدح عبد الملك بن مروان :

وقد جمل الله المغلانة منهم لأباج لا عارى الخوان ولا جند
فكنى بهذا عن كرمه ، وهو لا يليق في مدح الملوك ، وإنما تمدح الملوك بمنزل قول الشاعر :

له هم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

هذا وبعض الأحوال التي يبحث عنها في علم المعاني قد يبحث عنها في علم النحو كالتدكير والمحذف ، ولكن علم النحو يبحث عنها من جهة صحتها وفسادها ، أما علم المعاني فيبحث عنها لبيان الأحوال التي يرجع بعضها على بعض ، فلا تظهر الزيادة فيها إلا إذا احتمل للكلام وجهاً غير الوجه الذي جاء عليه ، فيكون الحال مرجعاً له .

القانون^(١) في تعريف الطب : الطلب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان . وكما قال الشيخ أبو عمرو^(٢) رحمه الله : التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم . وقال السكاكي^(٣) علم المعاني هو تتبع خواص^(٤) تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره^(٥) ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره . وفيه نظر ، إذ التبع ليس بعلم ولا صادق عليه ، فلا يصح تعريف شيء من العلوم به ، ثم قال : وأغنى بالتراكيب تراكيب البلغاء . ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقعة على معرفة البلاغة ، وقد عرفها في كتابه^(٦) بقوله : البلاغة هي بلوغ للتكلم في تأدية المعنى حداً له اختصاص بقافية خواص التراكيب حقها^(٧) وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها^(٨) . فإن أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء

(١) هو كتاب في الطب للحسين بن عبد الله المعروف بابن سينا .

(٢) هو عثمان بن عمرو العروف بابن الحاجب صاحب الشافية - في التصريف .

(٣) ٨٦ - المفتاح - المطبعة الأدبية .

(٤) المراد بها أحوال اللفظ في تعريف الخطيب .

(٥) غير الاستحسان هو الاستمجان ، ويريد بذلك أن تراكيب الكلام لها خواص مستحسنة وخواص مستهجنة وكل منهما يبحث في علم المعاني .

(٦) ٢٠٨ - المفتاح .

(٧) هذا يكون بإيرادها مطابقة لمقتضى الحال .

(٨) بأن تكون خالية من التقيد المعنوي ، وهذا يرجع عنده عام البيان إلى البلاغة لا إلى الفصاحة كما ذكر الخطيب في المقدمة ، وإنما لم يقيد تعريف البلاغة بفصاحة الكلام ليحترز به عن غير التقيد أيضاً كما سبق في تعريفها ، لأنه يرى =

وهو الظاهر فقد جاء الدور^(١) وإن أراد غيرها فلم يبينه ، على أن قوله وغيره -
مبهم لم يبين مراده به^(٢) .

أبواب علم المعاني : ثم للقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب :
أولها أحوال الإسناد الخبري ، وثانيها أحوال المسند إليه ، وثالثها أحوال المسند ،
ورابعها أحوال متعلقات للفعل ، وخامسها القصر ، وسادسها الإنشاء ، وسابعها
الفصل والوصل ، وثمانها الإيجاز والإطناب والمساواة .

وجه الحصر أن الكلام إما خبراً أو إنشاء ، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج^(٣)
تطابقه أولاً تطابقه أولاً يكون لها خارج ، الأول الخبر ، والثاني الإنشاء ، ثم الخبر
لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند ، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة
الأولى ، ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو في معناه^(٤)
كاسم الفاعل ونحوه ، وهذا هو الباب الرابع ، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما
يكون إما بقصر أو بغير قصر ، وهذا هو الباب الخامس ، والإنشاء هو الباب
السادس ، ثم الجملة إذا قرئت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى
أو غير معطوفة ، وهذا هو الباب السابع . ونفط الكلام البليغ إما زائد على أصل
المراد لفائدة أو غير زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن .

== أنها غير لازمة لها ، وسيأتي زيادة بيان لهذا في آخر علم البيان .

(١) لأن معرفة البلاغة على هذا تتوقف على معرفة البلقاء ، مع أن معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة .

(٢) يجاب عنه بأنه سبق بيان مراده به فلا شيء عليه فيه ، ومع هذا أرى
أن تعريف الكاكي ركيكة العبارة ، وأنه كان الأجدر بالخطيب إهماله .

(٣) للراد بالخارج الواقع ونفس الأمر ولو لم يكن له وجود خارجي .

(٤) يريد بالمتصل الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما ، ويريد بما في معنى
الفعل المصدر ، لأنه يدل على الحدث كالفعل .

تلييه

انحصار الخبر في الصادق والكاذب : اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب^(١) فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا، فقال الأكثر منهم : صدقه مطابقة حكمه للواقع ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له ، هذا هو المشهور وعليه التعويل .

وقال بمض الناس^(٢) : صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأ ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له^(٣) واحتجَّ بوجهين :

أحدهما أن من اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال - ما كذب ، ولكنه أخطأ - كما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت فيمن شأنه كذلك : ما كذب ، ولكنه وهم . وردُّ بأن المنفى تعمّد الكذب ، لا الكذب ، بدليل تكذيب الكافر كاليهودي إذا قال - الإسلام باطل - وتصديقه إذا قال - الإسلام حق - فقولها - ما كذب - متأول بما كذب عمداً .

الثاني قوله^(٤) تعالى (والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) كذبهم في قولهم (إنك لرسول الله) وإن كان مطابقاً للواقع ، لأنهم لم يمتدوه ، وأجيب عنه بوجوه : أحدها أن المعنى^(٥) نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا كما يترجم

(١) مثل هذا لا يصح الاشتغال به في علوم البلاغة . لأنه لا فائدة فيه .

(٢) هو إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام .

(٣) أي لاعتقاده ، وهذا بأن يكون له اعتقاد يخالفه أو لا يكون له اعتقاد

أصلاً ، فيدخل خبر الشاك عند النظام في الكذب ، ويكون من يقول - محمد رسول - وهو شاك فيه ، كاذباً عنده ، وهو صادق عند الجمهور ، وقيل : إن خبر الشاك ليس خبراً ، فهو خارج عن اللقسم ، ولكن هذا لا يأتي مع ما مبني عن الجاحظ .

(٤) - ي - ا - س - ٦٣ .

(٥) يريد معنى قولهم (نشهد إنك لرسول الله) .

عنه - إن واللام وكون الجملة اسمية^(١) في قولهم (إنك لرسول الله) فالتكذيب في قولهم (نشهد) وادعائهم فيه المواطأة ، لافي (إنك لرسول الله) . وثانيهما أن التكذيب في تسميتهم إخبارهم بشهادة لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة ، وثالثها أن المعنى لسكاذبون في قولهم (إنك لرسول الله) عند أنفسهم ، لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال الخبر عنه^(٢) .

وأنكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين ، وزعم أنه ثلاثة أقسام : صادق ، وكاذب ، وغير صادق وكاذب ، لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر له أو عَدَمِهِ^(٣) وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه^(٤) . فالأول أى المطابق مع الاعتقاد^(٥) هو الصادق . والثالث أى غير المطابق مع الاعتقاد^(٦) هو للكاذب . والثاني والرابع أى المطابق مع عدم الاعتقاد^(٧) وغير المطابق مع عدم الاعتقاد^(٨) كل منهما ليس بصادق ولا كاذب^(٩) . فالصدق عنده مطابقة

-
- (١) لأن كل واحد من الثلاثة يفيد تأكيد الخبر كما مبين .
 - (٢) فيكون الكذب راجعاً إلى الواقع في زعمهم كما عليه الجمهور لا إلى الاعتقاد ، وعلى هذا يكون التكذيب في الشهود به لا في الشهادة كما في الوجه الثاني .
 - (٣) أى مع اعتقاد الخبر بأنه مطابق أو عدم اعتقاده بأنه مطابق .
 - (٤) أى مع الاعتقاد بأنه غير مطابق أو عدم الاعتقاد بأنه غير مطابق .
 - (٥) بأنه مطابق .
 - (٦) بأنه غير مطابق .
 - (٧) بأنه مطابق ، وعدم الاعتقاد بهذا تحت صورتان : ألا يكون عنده اعتقاد أصلاً ، وأن يكون عنده اعتقاد بأنه غير مطابق ، والصورة الأولى تأتي في خبر الشاك ، والثانية كقول النافق — محمد رسول .
 - (٨) بأنه غير مطابق ، وعدم الاعتقاد بهذا تحت صورتان أيضاً : عدم الاعتقاد أصلاً ، والاعتقاد بأنه مطابق ، كقول الكافر — محمد غير رسول .
 - (٩) بهذا يكون بين للصدق والكذب واسطة عند الجاحظ بخلاف الجمهور والنظام

الحكم للواقع مع اعتقاده ، والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده ، وغيرهما ضربان :
مطابقته مع عدم اعتقاده ، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده ، واحتج بقوله ^(١) تعالى
(أفترى على الله كذباً أم به جنة) فإنهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه
وسلم الرسالة في الافتراء والإخبار حال الجنون ، بمعنى امتناع الخلو ^(٢) وليس
إخباره حال الجنون كذباً ، لجعلهم الافتراء في مقابلته ، ولا صدقاً لأنهم لم يعتقدوا
صدقه ، فثبت من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب . وأجيب عنه بأن الافتراء
هو الكذب عن عمد ، فهو نوع من الكذب ، فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال
الجنون كذباً أيضاً ، لجواز أن يكون نوعاً آخر من الكذب ، وهو الكذب
لاعن عمد ، فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقاً ، والمعنى أفترى أم
لم يفتري ؟ وعبر عن الثاني بقوله : (أم به جنة) لأن الجنون لا افتراء له ^(٣) .

تنبيه آخر

وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم ، قال السكاكي ^(٤) ليس
من الواجب في صناعة وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل
أن يكون الدخيل فيها كالناتئ عليها في استفادة الذوق منها ، فكيف إذا
كانت الصناعة مستندة إلى تحككات وضعية ، واعتبارات إنسية ، فلا على الدخيل
في صناعة علم المعاني أن يقلد ^(٥) صاحبه في بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك ، إلى

(١) — ي — ٨ — ص — ٣٤ .

(٢) أى والجمع ، لأن قوله — وليس إخباره حال الجنون كذباً — يدل على أنها
مانعة جمع أيضاً — ولو كانت مانعة خلو فقط لجاز أن يكون إخباره حال الجنون كذباً ،
لأن مانعة الخلو تجوز الجمع ، فلا تثبت الواسطة بين الصدق والكذب .

(٣) رأى في هذه الخلافات بعد الانتهاء منها أنها خلاقات لأطائل تحتملها .

(٤) ٩٠ — الفتاح .

(٥) خبر له عندي ألا يقلد في ذلك إلى أن يربى له الذوق فيذوق بنفسه . =

أن يتكامل له على مَهَل موجبات ذلك الذوق .

وكتيراً ما يشير الشيخ عبد القاهر في — دلائل الإعجاز — إلى هذا، كما ذكر في موضع^(١) ما تلخيصه هذا : « اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقفاً من السامع ، ولا يجد لديه قبولا ، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ، ومن تحدثه نفسه بأنَّ لِمَا تُؤمى به إليه من الحسن أصلا ، فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام ، فيجد الأرتجحية نارة ، ويمر منها أخرى ، وإذا عجبته تعجب ، وإذا نهته لموضع المزية انتبه ، فأما من كان الحالان^(٢) عنده على سواء ، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة ، وإلا إعرابا ظاهرا ، فليكن عندك بمنزلة من عَدِم الطبع الذى يدرك به وزن الشعر ، ويميز به مُزاحفه من سألته ، في أنك لا تنصدى لتعريفه ، لعلك أنه قد عَدِم الأداة التى بها يعرف^(٣) واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب ، فإن من الآفة أيضا من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في شيء ما تُعرَفُ المزية فيه ، ولا يَعْلَمُ إلا أن له موقفاً من النفس ، وحظا من القبول^(٤) فهذا يتقوا نيه في حكم القتل الأول^(٥) . واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفة الكل وجب ترك النظر في الكل ،

== لأن التقليد مذموم في كل علم ، على أن دعواه أن هذه الصناعة مستندة إلى تحكيمات وضعية لاتصح في علم للعالى ، وإنما تصح في علم النحو ، كما ذكره ابن الأثير في - للتل السائر -

(١) ١٩٠ ، ١٩١ - دلائل الإعجاز .

(٢) يعنى الحال التى توجب الأرتجحية والحال التى تمرى منها .

(٣) عبد القاهر في هذا يخالف السكاكى في تجويزه التقليد عند تمذر للمعرفة .

(٤) فلا يعرف لتلك علة وسييا ، لأنه لا سبيل إلى معرفة ذلك عنده ، وإنما هو ذوق لا غير .

(٥) هو من كانت الحالان عنده على سواء .

ولأن تعرف العلة في بعض الصور فتجعله شاهداً في غيره أخرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك، وتعوّدها الكسل والهوى بي. قال الجاحظ: وكلام كثير جرى على السنة الناس وله مضرة شديدة، وثمرة مرة، فمن أضّر ذلك قولهم: لم يدع الأول للآخر شيئاً. فلو أن علماء كل عصر مذّجرت هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لما لم يذّجوا إليهم عن قبلهم، لرأيت العلم مختلاً.

القول في أحوال الإسناد الخبري

أغراض الخبر: من المعلوم لكل عاقل أن قصد الخبر بخبره إفادة المخاطب إما بنفس الحكم، كقولك — زيد قائم — لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا ^(١) فائدة الخبر، وإما كون الخبر عالماً بالحكم، كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك — زيد عندهك — ويسمى هذا ^(٢) لازم فائدة الخبر.

(١) اسم الإشارة يعود إلى إفادة المخاطب بنفس الحكم، لأن هذا هو الذي يسمى فائدة الخبر، وقيل إنه يعود إلى نفس الحكم، ورؤد بأن الحكم ركن من أركان الخبر، وفائدة الشيء لا تكون جزءاً منه، وهذه الفائدة هي المقصد الأول من مقاصد الإسناد الخبري.

(٢) أي كون الخبر عالماً بالحكم، وإنما سُمي هذا لازم فائدة الخبر لأنه يلزم من إفادة المخاطب الحكم إفادته أن عنده علماً أو ظناً به، ولازم فائدة الخبر هو المقصد الثاني من الإسناد الخبري.

وللإسناد الخبري مقاصد وأغراض أخرى: منها إظهار التحسر، كما في قوله تعالى: حكاية عن امرأة عمرانَ (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى) — ي ٣٦ — س ٣ ومنها إظهار الفرح، كما في قول الشاعر:

هَنَاءٌ مَحَا ذَاكَ الْعِزَاءَ الْمُقَدِّمًا فَمَا عَبَسَ الْحَزُونُ حَتَّى تَبَسَّ مَا

ومنها إظهار للضعف والخشوع، كقول الآخر:

قل الشكاكى^(١) والأولى^(٢) بدون هذه^(٣) تمتنع ، وهذه بدون الأولى لا تمتنع ، كما هو حكم اللازم المجهول للمساواة^(٤) أى بمتنع ألا يحصل العلم الثانى من الخبر نفسه عند حصول الأول منه ، لامتناع حصول الثانى قبل حصول الأول ، مع أن سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه^(٥) ولا بمتنع ألا يحصل الأول من الخبر نفسه عند حصول الثانى منه ، لجواز حصول الأول قبل حصول الثانى^(٦) وامتناع حصول الحاصل .

وقد بُنِىَ العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم ، فيبقى إليه الخبر كما يُلْقَى إلى الجاهل بأحدهما^(٧)

= إلهى عبيدك العاصى أياكا مقراً بالذنوب وقد دعاك
ومنها تويخ السامع ، كقول الحماسة :

وانت الذى أخلقتى ما وعدتى واشمتت بى من كان خيك يلوم
والفرض الأول وهو فائدة الخبر يستفاد من ذات الخبر ، وما عداه من الأغراض يدل عليها الخبر دلالة تبعية ، هى من مستتبعات الكلام ، ولا توصف بأنها حقيقة ولا مجاز ولا كناية .

(١) ٨٨ - الفتح . (٢) هى فائدة الخبر .

(٣) اسم الإشارة يعود إلى لازم فائدة الخبر ، وقد أتته باعتبار كونه فائدة أيضاً .

(٤) كزوم الحيوانية للإنسانية ، لأن الحيوانية أعم ، فيلزم من العلم بالإنسانية العلم بالحيوانية ، ولا يلزم من العلم بالحيوانية العلم بالإنسانية .

(٥) لأن من يخبر بشئ لابد أن يكون عنده علم أو ظن به ، فالمراد بالعلم الثانى علم المخاطب بأن الخبر عالم بالحكم ، والمراد بالعلم الأول علمه بذلك الحكم .

(٦) بأن يكون المخاطب عالماً بالحكم قبل الإخبار به ، فيحصل بالخبر فى هذه الحالة لازم فائدته دونها لامتناع تحصيل الحاصل .

(٧) من تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها قول الفروزدق لشمس بن عبد الملك =

قال السكاكي ^(١) وإن شئت فماتك بكلام ^(٢) رب العزة (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون) كيف تجرد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسري ، وآخره بنفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ، ونظيره في النفي والإثبات (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ^(٣)) وقوله ^(٤) تعالى (وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلمهم ينظرون) هذا لفظه ، وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما ، وليست منها ، بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشئ بمنزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم ، والفرق بينهما ظاهر ^(٥) .

= حين تجاهل معرفة طي بن الحسين رضى الله عنهما :

هذا ابنُ خير عباد الله كلهم هذا التقى التقى الطاهر العلم
هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله بجده أنبياء الله قد خُتموا

ومن تنزيل العالم بلازم الفائدة منزلة الجاهل به قولك لمن يؤذك وهو يعلم أنك مسلم — الله ربنا وعهد نبينا — وقد جعل السكاكي هذا من باب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، فهو عنده مثل تنزيل غير السائل منزلة السائل ونحوه مما يأتي ، وقيل : إن الخطيب لم يحمل ما هنا من ذلك الباب لأن الخبر لا يختلف في التأكيذ وتركه في مخاطبة الجاهل بفائدة الخبر ولازمها ومخاطبة العالم بهما المنزل منزلة الجاهل ، أما تنزيل غير السائل منزلة السائل ونحوه فيختلف في ذلك كما سيأتي ، والخطيب في هذا سهل .

(١) ٩٢ - المفتاح . (٢) ١٠٢ - س - ٢

(٣) ١٧ - س - ٨ (٤) ١٢ - س - ٩

(٥) أجيب عن سكاكي بأن غرضه التنظير لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها =

أضرب الخبر : وإذا كان غرض الخبر بخرجه إفادة المخاطب أحد الامرين فينبغى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة .

فإن كان المخاطب خالي الدهن من الحكم بأحد طَرَفَي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى^(١) عن مؤكدات الحكم ، كقولك — جاء زيد ، وعمر و زاهد — فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خاليا .

وإن كان متصوراً لطرفيه مُتَرَدِّداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالبا له حسن تقويقه بمؤكد^(٢) كقولك — لزيد عارف ، أو إن زيدا عارف .

منزلة الجاهل بهما ، وليس غرضه التثيل له ، ولهذا ذكر أيضاً قوله تعالى وما رميت إذ رميت) وهو من تنزيل الوجود منزلة للعدم وليس من تنزيل للعالم منزلة الجاهل .

(١) مثله إذا كان المخاطب عالماً بالحكم وأراد الخبر إفادته لازم فائدة الخبر أو إظهار التحسر ونحوه أو تنزيله منزلة الجاهل ، فيستغنى في ذلك أيضا عن المؤكدات .

(٢) أى واحد ليزيل تردده في الإسناد بالتوكيد ، ومثل التردد في الإسناد التردد في لازم فائدة الخبر ، وحسن التأكيد في ذلك إنما هو بالنظر إلى حال الإنكار ، وإلا فهو واجب أيضا ، ولا يراد إلا التمييز باللفظ بين الحالين ، وأن درجة الوجوب في التردد ليس كدرجة الوجوب في الإنكار ، والمراد بالتردد ما يشمل الظان والنوهم ، وقد ذهب عبد القاهر إلى أنه لا يحسن التأكيد إلا إذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكم للتكلم ، وسيأتى قريبا ما يفيد جواز تعدد التوكيد في التردد كالإنكار ،

ومن التأكيد للتردد في الحكم قوله تعالى (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ؛ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَنَا اللَّهُ مَا تَلْمِزُونُ)

وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار^(١) فتقول - إني صادق - لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره ، و - إني لصادق - لمن يبالغ في إنكاره ، وعليه قوله^(٢) تعالى (وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ، قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ) حيث قال^(٣) في المرة الأولى (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وفي الثانية (إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ) .

ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس للكِنْدِيِّ^(٤) عن قوله : إني أجد في كلام العرب حشواً ، يقولون - عبد الله قائم ، وإن عبد الله قائم ، وإن عبد الله قائم - والمعنى واحد ، بأن قال : بل للمعاني مختلفة ، فعبد الله قائم إخبار عن قيامه ، وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل ، وإن عبد الله قائم جواب عن إنكار منكر .

(١) فيؤتى له بمؤكد واحد أو اثنين أو أكثر على حسب إنكاره في القوة والضعف ، وقيل : إنه لا يكتفى في الإنكار بمؤكد واحد ، ومثل إنكار الإسناد في هذا الإنكار لازم فائدة للخبر ، ومن هذا قوله تعالى (قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ) ي - ١ - س ٦٣ - لأنه ينكر عليهم بذلك فأكدوا له .

ومن أدوات التأكيد : إن ، وللقسم ، ونونا التوكيد ، ولام الابتداء ، وأما الشرطية ، وحروف انتبيه ، وصير الفصل ، وقد ، وأدوات الاستفتاح ، والحروف الزائدة .

(٢) - ي - ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ - س - ٣٦ .

(٣) فأكد في المرة الأولى بأن واسمية الجملة . وفي الثانية بهما وبالقسم واللام ؛ لأنهم بالنحو في الإنكار فقالوا (ما أنتم إلا بشر مثلنا - الآية) .

(٤) أبو العباس هو محمد بن يزيد الليرد والكِنْدِيُّ هو يعقوب بن إسحاق الفيلسوف .

ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائياً ، والثاني طلبياً ، والثالث إنكارياً ، وإخراج الكلام على هذه الوجوه ^(١) إخراجاً على مقتضى الظاهر ^(٢) .

تخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر : وكثيراً ما يخرج على خلافه ^(٣) فينزل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر ، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب ^(٤) كقوله ^(٥) تعالى (وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُفْرَقُونَ) وقوله (وَمَا أَرَىٰ نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ^(٦)) وقول بعض العرب :

(١) هي الخلو عن التأكيذ في الأول . وعن التنوية بمؤكد استحساناً في الثاني ووجوباً في الثالث .

(٢) أي يسمى إخراجاً على مقتضى الظاهر : وللمراد به ظاهر الحال . وهو الحال الداعي الذي له ثبوت في الواقع . كخلو المخاطب من الحكم أو ترده أو إنكاره والحال أعم من ظاهر الحال . لأنه يشمل أمرين : أحدهما ماله ثبوت في الواقع ، والثاني مالا ثبوت له . كتزليل غير السائل منزلة السائل ونحوه مما سيأتي .

(٣) هذا باب من البلاغة أوقع في النفس من تخرج الكلام على مقتضى الظاهر ، لدقة مسلكه ، وحين موقعه في النفس . وقد قيل : إنه باب الكناية . وقيل : إنه من الاستعارة بالكناية والتخييل . وقيل : إنه من مستبعات الكلام فلا يوصف بحقيقة ولا مجاز ولا كناية .

(٤) الحال هنا تقديم ما يلوح للمخاطب بالجبر . ومن نكت تنزيل غير السائل منزلة السائل أيضاً الاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعداً ، والتنبيه على غفلة السامع ، وغير ذلك .

(٥) - ٣٧ - س - ١١ . فإن قوله (وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا) يلوح باستحقاقهم العذاب .

(٦) - ٥٣ - س - ١٢ - فإن قوله (وَمَا أَرَىٰ نَفْسِي) يلوح =

فَفَنَنَّا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ إِنْ غَنَاءَ الْإِبِلُ الْحُدَاءُ^(١)
 وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض ، روى عن
 الأضمى أنه قال : كان أبو عمرو بن العلاء^(٢) وخلف الأحمر يأتیان بشاراً
 فيسلمان عليه بغاية الإعظام ، ثم يقولان : يا أبا معاذ ، ما أحدثت ؟ فيخبرهما
 وينشداهما ويكتبان عنه متواضعين له ، حتى يأتى وقت الزوال ، ثم ينصرفان .
 فأتياه يوما ، فقالا : ما هذه القصيدة التى أحدثتها فى ابن قُتَيْبَةَ ؟ قال : هى التى
 بلغتكما . قالا : بلغنا أنك أ كثر فى من القريب . قال : نعم ، إن ابن قُتَيْبَةَ
 يتباصرُ بالقرب ، فأحببت أن أوردَ عليه مالا يعرف . قالا : فأنشدناها
 يا أبا معاذ ، فأنشداهما :

بَكْرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْمَجْبِرِ إِنْ ذَاكَ النِّجَاحُ فِي التَّبْكِيرِ^(٣)
 حتى فرغ منها ، فقال له خلف : لو قلت يا أبا معاذ مكان - إن ذاك النجاح -

== يفتح نفسها ، ولا يخفى أن هنا تأكيد . وهذا يفيد جواز تعدد التوكيد فى التردد
 وما ينزل منزلته . فيكون الفرق بينه وبين النكر فى الوجوب والاحتسان فقط .
 وقيل : إن أحد التوكيدين لاستبعاد الخبر فى ذاته .

(١) لا يلم قتله . والضمير فى قوله - فنننا - للإبل أى فنن لها . والحداء بضم
 الحاء وكسرهما مصدر - حدا الإبل - إذا ساقها وغنى لها . والشاهد فى أنه حين يقول
 غنها ليستد ميرها يفهم السامع أن غناها هو الحداء الذى تساق به ، فتستشف له
 ممة . ومن هذا قول أبى نواس :

عليك بالباس من الناس إِنْ غْنَى تَمَسَكَ فِي الْيَاسِ
 (٢) رواية الأغاني : كان خلف بن عمرو بن العلاء وخلف الأحمر... وقد ساق
 القصة كما هنا .

(٣) هو لبشار بن برد . والمجبر من الزوال الى المصر... أو شدة الحر .
 والشاهد فى أن الشطر الأول يلوح بالثانى . ولهذا أتى به مؤكداً .

بكرًا فالنجاح ، كان أحسن . فقال بشار : إنما بنيتها أعرابية وحشية^(١)
قلت — إن ذلك للنجاح — كما يقول الأعراب البدويون ، ولو قلت — بكرًا
فالنجاح — كان هذا من كلام اللؤلؤدين ولا يشبه ذلك الكلام^(٢) ولا يدخل
في معنى القصيدة . قال : فقام خلف فقبل بين عينيه . فهل كان ما جرى بين
خلف وبشار يحضر من أبي عمر بن الملا ومم من فحولة هذا الفن إلا للطف
المعنى لذلك وخفائه .

وكذلك يُنزلُ غير النكر منزلة النكر^(٣) إذا ظهر عليه شيء من أمارات
الإنكار ؛ كقوله :

جاء شقيقٌ عارضاً رُمحَهُ إن بني عمك فيهم رماح^(٤)
فإن مجيئه هكذا مُدِلًّا بشجاعته قد وضع رُمحه عرضاً دليل على إعجاب
شديد منه واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحد ، كأنهم كلهم عزل ليس مع
أحد منهم رُمح .

(١) وحشية : صفة كاشفة لأعرابية ، ولا يريد الوحشية المحلة بالفصاحة .
(٢) لأنه ليس فيه من دقة الإشارة إلى تنزيل غير السائل منزلة للسائل ما في قوله
— إن ذلك النجاح — وإنما فيه تكرير الأمر بالتبكير لتأكيد على وجه ظاهره
لادقة فيه .

(٣) غير النكر يشمل خالي الدهن من الحكم وللتردد والمالم به من غير إنكار
ولكنه لا يعمل بعلمه ، كقولك للمسلم التارك للصلاة — إن الصلاة واجبة — وفائدة
تنزيل للتردد منزلة للنكر : للبالغة في تأكيد الخبر له .

(٤) هو لحن جبل بن أضلة الباهلي ، وبمده :

هل أحدث الدهر لنا ذلةً أم هل رفت أم شقيق ملاح
وقوله — عارضاً رُمحه — معناه أنه وضعه على عِرضه . بأن جمعه على
فخذه بحيث يكون عرضه إلى جهنم ، وكان هذا من أمارات عدم التصدي للحرب ،

وكذلك ينزلُ النكر منزلة غير النكر^(١) إذا كان معه ما إن تأملها رتدع عن الإنكار ، كما يقال لمنكر الإسلام — الإسلامُ حقٌ^(٢) وعليه قوله^(٣) تعالى في حق القرآن (لا ريبَ فيه) .

وعما يتفرع على هذين الاعتبارين^(٤) قوله^(٥) تعالى : (ثم إنكم بعد ذلك

== ولشاهد في قوله — إن بني عمك فيهم رماح — وهو من تنزيل العالم منزلة النكر .

(١) المراد بغير النكر خالي القهن من الحكم فقط ، لأنه لا فائدة لتنزيل للنكر منزلة للتردد ، وقيل : إن له فائدة في تقليل التوكيد كما سيأتي في قوله تعالى : (ثم إنكم يوم القيامة تُبعثون) .

هذا وقد ترك تنزيل السائل منزلة غير السائل ، وهو أيضاً مما يدخل في باب تخرج السلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وإنما ينزل السائل منزلة غير السائل إذا لم يكن هناك وجه لتردده .

(٢) أى من غير تأكيد ، واعترض على هذا بأنه جملة اسمية ، وأجيب بأن الجملة الاسمية إنما تفيد التوكيد إذا اعتبر تحويلها عن الجملة الفعلية ؛ نحو — زيد يقوم — فإنها يمكن اعتبارها محولة عن يقوم زيد .

(٣) — ى — ٢ — س — ٢ — فإن معناه أن القرآن ليس عمل شك ، وهذا ينكره المخاطبون من الكفار ، فكان حقه في الظاهر التأكيد ، ولكنهم نزلوا منزلة غير التكرين ، فترك التأكيد لهم ، وقيل : إن هذا ليس تمهيداً لتنزيل النكر منزلة غير المنكر بناء على أن المراد مني الرب نفسه مع أنه واقع منهم تنزيلاً له منزلة عدمه ، فيكون هذا تنظيراً لتنزيل للنكر منزلة غيره لا تمثلاً له ، ويؤيد هذا أن قوله فيها يأتي — وهكذا اعتبارات النبي . ظاهر في أنه لم يسبق مثال منه .

(٤) يعنى اعتبار تنزيل غير النكر منزلة للنكر ، واعتبار تنزيل النكر منزلة غير النكر .

لميتون، ثم إنكم يوم القيامة تبصنون) أ كد إنبات الموت تأ كيدون وإن كان مما لا يفكر، لتزِيل الخطابين منزلة من يبالغ في إنكار الموت، لتماذيهن في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده، ولهذا قيل (ميتون) دون نموتون كما سيأتي الفرق بينهما^(١) وأ كد إنبات البعث تأ كيداً واحداً وإن كان مما يفكر، لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بالأبشكر، بل إما أن يُعترف به أو يتردد فيه، فنزل الخطابون منزلة للتردد في تنبيهها لهم على ظهور أدلته، وحاشا على النظر فيها، ولهذا جاء (تبصنون) على الأصل^(٢).

هذا كله اعتبارات الإنبات، وقس عليه اعتبارات النفي، كقولك — ليس زيد أو ما زيد منطقاً أو بمنطلق، وواقه ليس زيد أو ما زيد منطقاً أو بمنطق، وما ينطلق أو ما إن ينطلق زيد، وما كان زيد ينطلق وما كان زيد لينطلق، ولا ينطلق زيد ولن ينطلق زيد، وواقه ما ينطلق أو ما إن ينطلق زيد^(٣).

(١) أى في الكلام على السند من أن ذكره قد يكون ليتبين كونه إما في مستفاد منه الثبوت، أو كونه فعلاً في مستفاد منه التجدد، وبهذا يكون ما في الآية من تنزيل العالم منزلة للنكر.

(٢) أى على الفعلية دون الاسمية، لأن المعنى على التجدد، لا الثبوت، وبهذا يكون ما في الآية من تنزيل النكر منزلة للتردد.

(٣) هذا والتأ كيد يأتي أيضاً في الإنشاء كما يأتي في الخبر، كقول الشاعر:
هَلَّا نَحْنُ بَعْدَ عِبْرَةِ خَلِيفَةٍ كَأَمَدِ تِلْكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
ولكن التأ كيد لا يأتي في الإنشاء لمنع التردد والإنكار لأنها لا يأتيان فيه وإنما يأتيان لأغراض أخرى من أغراض التأ كيد في الخبر، لأنها لا تنحصر فيها ذكر — : فنحن بالدلالة على استبعاد الحكم من الخبر، كما في قوله تعالى: (رَبِّ إِنْ قَوْمِي كَذِبُونَ) — ي — ١١٧ — س — ٢٦، ومنها الاعتناء بشأن الحكم، كما في قول أبي بكر: =

تمرينات على أغراض الخبر وأضربه

تمرين — ١

بين الغرض من الخبر فيما يأتي :

١ — ذهب الذين يعاش في أكنافهم وبقيت في خلف كجلد الأجر

٢ — محالين ما أبت عبون للهامى فثبت ولم أقض اللبانة من سني

٣ — قوله تعالى (اقتربت الساعة وانشق القمر) — ي ١ — س — ٥٤

تمرين — ٢

من أى أضرِب الخبر ما يأتي :

١ — عليك باليأس من الناس إن غنى نفسك في اليأس

٢ — لقد عظم البعير بغير لب فلم يستغن بالعظم البعير

٣ — ما إن ندمت على سكوتي مرة ولقد ندمت على الكلام كثيراً

تمرين — ٣

بين ما جرى من أضرِب الخبر على مقتضى الظاهر أو خلافاً فيما يأتي :

== إن البلاء مُوكَّلٌ بالناطق . ومنها تهينة النكرة للابتداء بها ، كما في قول الشاعر

إن دهرًا يُلَفُّ كَمُفْلِ رِمْدَى لَوْ مَانُ بِهِمْ بِالْإِحْسَانِ

ومنها إظهار صدق الرغبة في الحكم وقصد ترويضه ، كما في قوله تعالى : (وإذا

لَقُوا الْقِدْيَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا حُلُو إِلَى شَاطِئِهِمْ قَالُوا إِنَّا نَمُوتُكُمْ) — ي — ١٤

— س — ٢ — فلم يؤكّدوا في خطاب للاؤمنين لعدم رواجه منهم عندهم ، وأكّدوا في

خطاب إخوانهم لصدق رغبتهم فيهم .

١ — ترجو النجاة ولم تسالك مسالكهما إن السفينة لا تجرى على اليأس

٢ — قوله تعالى : (إن قارون كان من قوم موسى فبقى عليهم)

— ي ٧٦ — س — ٢٨ .

٣ — قوله تعالى : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون)

— ي — ٦٢ — س ١٠ .

تمرين — ٤

بين الغرض من التأكيدها فيما يأتي :

١ — إن محلاً وإن متحلاً وإن في السموات إذ مضوا مهلاً

٢ — قوله تعالى : (إن الباطل كان زهوقاً) ي ٨١ — س — ١٧

٣ — إن البغاث بأرضنا يستفسر .

٤ — ألا إن أخلاق الفتي كزمانه فمنهم بيض في العيون وسود

فصل

الحقيقة والمجاز العقليان : الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي^(١)

أما الحقيقة فهي إسناد الفعل^(٢) أو معناه إلى ماهو له^(٣) عند التكلم في الظاهر^(٤)

(١) الحقيقة والمجاز العقليان يأتیان في الإسناد الإنشائي أيضاً ، وقيل : إنهما يأتیان في الإسناد الإضافي ونحوه ، كافي قوله (مكرُّ الليل والنهار) — ي — ٣٣ — س — ٣٤ (ذلك هو الضلالُ البعيدُ) — ي — ١٢ — س — ٢٢ — وقيل : إن الإضافة قد تكون لطلق للابسة ، فتكون في نحو (مكرُّ الليل) حقيقة عقلية ويسمى المجاز العقلي مجازاً حكماً ومجازاً إسنادياً أيضاً ، ومن الإسناد ما لا يكون حقيقة ولا مجازاً كما سيأتي .

(٢) للراد بالإسناد ما يشمل الإسناد الإيجابي والسلبی .

(٣) الإسناد إلى ماهو له يشمل الإسناد إلى الفاعل وإلى للفعول . ويريد بكونه له إذا كان فاعلاً أن معناه قائم به ووصفه وحقه أن ينسب إليه ، سواء أكان مخلوقاً لله تعالى كما يقول أهل السنة ، أم كان لغيره كما يقول للعزلة ، والأفعال من هذه الجهة تنقسم إلى أفعال استأثر الله بها مثل الخلق والرزق ، إلى أفعال لغيره كسب فيها ، مثل — أحسن وأساء وقام وقعد — وإلى أفعال يراد من إسنادها مجرد الانصاف بها ، مثل — صح ومرض وعظم وتنزّه — فالأولى إسنادها إلى الله حقيقة ولا يصح إسنادها إلى غيره إسناداً حقيقياً ، والثانية يصح إسنادها إلى غيره إسناداً حقيقياً ، ومنها ما لا يصح إسنادها إليه تعالى مثل — قام وقعد — والثالثة منها ما يسند إليه تعالى ، مثل — عظم وتنزّه — ومنها ما يسند إلى غيره مثل — صح ومرض — هذا واللؤلؤ عليه عند الخطيب هو إسناد الفعل أو معناه ولو في جملة اسمية ، كما سيأتي تحقيقه .

(٤) أى في ظاهر حال التكلم ، بالألّا ينصب قرينة تدل على أنه غير ما هو له .

في اعتقاده كما سيأتي .

والمراد بمعنى للفعل نحو المصدر واسم الفاعل ^(١) وقولنا - في الظاهر - ليشمل
مالا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه ، فهي أربعة أضرب :
أحدهما ما يطابق الواقع واعتقاده ، كقول المؤمن - أنبت الله البقل ، وشفى
الله المريض .

والثاني ما يطابق الواقع دون اعتقاده ، كقول المعتزلي لمن لا يعرف حله
وهو يخفيها منه ^(٢) : خالق الأفعال كلها هو الله تعالى .

والثالث ما يطابق اعتقاده دون الواقع ، كقول الجاهل - شفى الطبيب
للمريض - معتقداً شفاء المريض من الطبيب ، ومنه قوله تعالى ^(٣) حكاية عن بعض
الكفار : (وَمَا يَهْتَكُمْنَا إِلَّا الدَّهْرُ) ولا يجوز أن يكون مجازاً ، والإنكار
عليهم من جهة ظاهر اللفظ ، لما فيه من إيهام الخطأ ^(٤) بدليل ^(٥) قوله تعالى :
حَقِيقَةُ : (وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ ، إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) والمتجوز الخطأ
في العبارة لا يوصف بالظن ، وإنما الظن من يعتقد أن الأمر على ما قاله .
والرابع مالا يطابق شيئاً منهما ، كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالماً
بمخالفتها دون مخاطب ^(٦) .

(١) مثلها اسم للفعل والصفة للشبهة واسم التفضيل والظروف ، لأن المراد
بالإسناد ما يشمل الإسماء على جهة للفعولية كما سبق ، فيدخل في ذلك إسناد اسم للفعول
كما يدخل فيه إسناد الفعل إلى للفعول .

(٢) لأن الإسناد في قوله حينئذ يكون إلى ما هو له في ظاهر حاله ، ولا يخفى أن
الجملة هنا مركبة من مبتدأ وخبر ، ولكن يصدق عليها أن فيها إسناد معنى للفعل
لما هو له .

(٣) — ي — ٢٤ — س — ٤٥ .

(٤) هذا تمثيل للإنكار عليهم مع كونه مجازاً ، فقوله - لا - متعلق بالإنكار

(٥) متعلق بقوله - ولا يجوز

(٦) قيل : إن الأموال الكاذبة حقيقة عقلية ولو علم المخاطب محالها ، لأن الفعل =

وأما المجاز فهو إسناد الفعل ^(١) أو معناه إلى ملابس له ^(٢) غير ماهوله بتأويل ^(٣) وللفعل ^(٤) مُلابسات شتى : يلبس الفاعل ، والمفعول به ، والصدر ، والزمان ، والمكان ، والسبب ^(٥) .

فإسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيًا له حقيقة ، كما مر ، وكذا إلى المفعول إذا كان مبنيًا له ^(٦) . وقولنا - ماهوله - يشملهما .

وإسناده إلى غيرهما ^(٧) لمضاهاته ^(٨) لما هو له في ملابسة الفعل مجاز ، كقولهم

= فيها مستند إلى ماهوله بحسب وضع اللغة ، فهو بظاهره من شأنه أن يدل على ذلك وإن تخلفت الدلالة لما منع اعتقاد الكاذب ، وبهذا تنقسم الحقيقة العقلية إلى صادقة وكاذبة .

(١) للراد بالإسناد هنا أيضا ما يشمل الإيجابي والسلبى ، والثاني كقوله تعالى (فما ربحتم تجارتهم) - ي - ١٦ - س ٢ - وكذلك ما يشمل إسناد الفعل إلى الفاعل ، إلى للمفعول ، كما فى قولك - أجرى الله للنهر .

(٢) يشير بهذا إلى أنه لا بد فيه من العلاقة كسائر المجازات ، فالعلاقة هنا هي للملابسة ، أى ملابسة العقل للفاعل المجازى من جهة وقوعه عليه أوفيه أو به أو نحو ذلك .
(٣) أى بقرينة صارفة عن إرادة الظاهر ، لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره ، إلى غيره ، فالمتبادر فى نحو - أنبت الربيع البقل - أن الإسناد فيه إلى ماهوله والقرينة تصرفه عن ظاهره .

(٤) مثله ما فى معنى بقرينة التعريف .

(٥) لم يذكر المفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل لا يسند إلى ذلك على سبيل المجاز العقل .
(٦) نحو - أنبت البقل .

(٧) هذا يشمل إسناد ماهو للفاعل إلى للمفعول به ، نحو - عيشة راضية - وإسناد ماهو للمفعول إلى الفاعل ، نحو - سبيل مفعوم .

(٨) يريد بالمضاهاة فى ذلك علاقة للملابسة السابقة ، ولا يريد أن العلاقة =

في المفعول به^(١) عبثة راضية ، وماذا دافق^(٢) ، وفي عكسه سيل مُنعم^(٣) ، وفي
للصدر شعر شاعر^(٤) وفي الزمان نهاره صائم ، وليله قائم^(٥) ، وفي للسكان
طريق سائر ، ونهر جار^(٦) وفي السبب بنى الأمير المدينة - وقال :

== في ذلك للشابه لأن للشابه علاقة المجاز بالاستعارة لا المجاز العقلي ، وقيل : إن العلاقة
هنا للشابه في اللابسة ، وهو تكلف يأباه أسلوب المجاز العقلي ، لأنه لا يلاحظ فيه
ذلك أصلاً ، طى أن علاقة الشابه لا تكفى فيها هذه اللابسة

(١) أى في إسناد ماهو للفاعل إلى للمفعول به ، والعلاقة فيه لللابسة بالمفعولة

(٢) منه أيضاً قول الشاعر :

دع للكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
يريد للطعوم الكسو ، والأصل في ذلك - راض صاحبها ، ودافق دافقه ،
وطاعم وكاس : طاعمه وكاسيه .

(٣) منه أيضاً قوله تعالى (إنه كان وعدهم آتياً) - ي - ٦١ - س - ١٩
أى آتياً ، والعلاقة فيه لللابسة بالفاعلية ، والأصل منعم واديه ، ومأنى مضمونه .

(٤) منه أيضاً قول الشاعر :

سيذكرني قومي إذا جدَّ جدِّهم وفي البلية الظلماء يفتقد البدر
والأصل - في ذلك - شعر شاعر صاحبه وجدَّ صاحب جدِّهم ، والعلاقة فيه
للابسة بالصدرية .

(٥) منه أيضاً قوله تعالى : (فذلك يومئذٍ عسيرٌ) - ي - ٩ - س - ١٤
العلاقة فيه لللابسة بالزمانية ، والأصل صائم الصائم فيه الخ .

(٦) العلاقة فيه لللابسة بالمكانية ، والأصل - سائر السائر فيه . . . الخ .

إذا رَدَّ عَافِي الْقَدَرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا^(١)

وقولنا - بتأول - يخرج نحو قول الجاهل - شفى للطبيب المريض فإن
إسناده الشفاء إلى الطبيب ليس بتأول ، ولهذا لم يُحْمَلْ نحو قول الشاعر الحماسي :

أشابه الصغيرَ وأفى الكبيرَ رَكَرُ للفداءِ ومَرُءُ التَّمَشِي^(٢)

على المجاز ما لم يُعْلَمْ أو يُظَنَّ أن قائله لم يَرِدْ ظاهره^(٣) ، كما استدل على
أن إسناده - مئز - إلى جذب الليالي في قول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيلار تدعى على ذنباً كَلَهُ لم اصنع

(١) هو لعوف بن الأحوص من قوله :

فلا تسألني واسألني عن خليقي إذا رد عافي القدر من يستعيرها
وقد نسب في - أساس البلاغة - للكبت ، والعلاقة في ذلك الملازمة بالسببية ،
والأصل - بني البناء للدينة بسببه ، ورد المعير القدر بسببه ، وعافي القدر : للمرق
الذي يبق فيها فيكون سبياً في رد الاستعير لها ، فإسناده الرد إلى عافي القدر من الإسناد
إلى السبب ، وهذا كناية عن كسب الزمان وكونه يمنع إغارة القدر لتلك البقية ،
وقيل : إن عافي القدر هو الضيف ، وللعنى أن المستعير يراه والقدر منصوبة له
فلا يطلبها . وقيل : إن البيت لعبيد بن الأبرص . وقيل : إنه لمضرس الأسدي .

(٢) هو قسطنطين بن خبيصة المعروف بالسلطان الميموني ، وقيل : إنه للسلطان
الضبي ، والقعدة أول النهار ، وكرها رجوعها بعد ذهابها ، والعش أول الليل .

(٣) جاء في قصيدة السلطان ما يدل على أنه لم يرد بذلك الإسناد ظاهره ،
وهو قوله :

قلنننا أنا مسلمون على دين سيدتنا والنبي

من أن رأت رأسي كراس الأصلع مَبْز عنه قُحْزُماً عَنْ قَنْزِع
جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطَى أَوْ أَسْرَعِي^(١)

مجازٌ بقوله عَقِيْبُهُ :

أَفْتَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ أَطْلُمِي حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أَفُقٌ فَارِجِي^(٢)

وسمى الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقلياً لاستناده إلى العقل دون
الوضع ، لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد التكلم دون واضع
اللفظ ، فلا يصير - ضَرَبَ - خبراً عن - زيد - بواضع اللفظ ، بل بمن قصد
إثبات الضرب فعلاً له . وإنما الذي يعود إلى واضع اللفظ أن - ضَرَبَ - لإثبات
الضرب ، لا لإثبات الخروج ، وأنه لإثباته في زمان ماضٍ ، وليس لإثباته في زمان
مستقبل ، فأما تعيين من ثبت له فإمّا يتعلق بمن أراد ذلك من الخبرين ،
ولو كان لغوياً لكان حكماً بأنه مجاز في مثل قولنا - خطاً أحسن مما وثى الربيع -
من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحى القادر^(٣) حكماً بأن اللفظ هو الذى أوجبت
أن يختص للعقل بالحى القادر دون الجاد ، وذلك مما لا يشك في بطلانه^(٤) .

(١) هو الفضل بن قدامة للعروف بأبي النجم ، والقَنْزِع : الشَّعْرُ المجتمِع في
نواحي الرأس ، و - عَن - الثانية بمعنى بعد ، والأصْلَع الذى سقط شعر مقدم
رأسه ، وجعلنا - أَبْطَى أَوْ أَسْرَعِي - حال من الليالى على تقدير القول ، أى مقولاً
فيها ذلك بالنظر إلى اختلاف أحوالها في السَّرة والسَّاءة .

(٢) فقد أسند فيه إفتاء شعر الرأس إلى الله ، فدل على أن إسناده قبله إلى الليالى
مجاز ، وقيل الله : قوله ، وقوله - واراكِ - بمعنى غيبك ومترك .

(٣) أى لا من الربيع .

(٤) يقصد بهذا الرد على قول بعضهم إن الإسناد في هذين القسمين لغوى لا عقلى ،
وقيل : إن جريئاً على أن للركبات موضوعة فهو لغوى ، وإن لم نجزع على هذا فهو
عقل ، وهذا خلاف لا طائل تحته .

وقال للسكاكي^(١): الحقيقة العقلية هي الكلام المُقَادُّ به ما عند التكلم من الحكم فيه، قال: وإنما قلتُ — ما عند التكلم — دون أن أقول ما عند العقل^(٢) ليتناول كلام الجاهل إذا قال — شفى الطبيب المريض — راثياً شفاء المريض من الطبيب، حيث عدّ منه حقيقة مع أنه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه^(٣) وفيه نظر. لأنه غير مُطَرِّد، لصدقه على سالم يسكن السُّنْدُ فيه فعلاً ولا متصلاً به^(٤). كقولنا — الإنسان حيوان — مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً.^(٥)

(١) ٢١١ — للفتاح.

(٢) أى كما قال عبد القاهر

(٣) لأن العقل يرى إسناد ذلك إلى الله لا إلى الطبيب.

(٤) للتصل بالفعل هو اسم الفاعل ونحوه.

(٥) الحق أنه لا معنى للاعتراض بهذا على السكاكي، لأنه يرى أن الحقيقة والمجاز للعقلين مجريان في كل إسناد، ولا يخصهما بما خصه به الخطيب، على أن الخطيب قد ذكر في المجاز العقلي أمثلة مركبة من مبتدأ أو خبر، مثل — نهاره صائم — ولا ينفع في الجواب عنه أن المجاز عنده في إسناد الخبر إلى ضمير المبتدأ لأن هذا الإسناد غير مقصود في الكلام، وإنما للتقصود الإسناد إلى المبتدأ، على أنه قد ذكر من أمثلة الحقيقة العقلية فيما سبق — خالق الأنفال كلها هو الله — وهذا الجواب لا يأتي فيه، وقد ذكر عبد القاهر من المجاز العقلي قول الحسناء:

ترتج ما رمت حق إذا أدكرت فإنا هي إقبال وإدبار

وهذا مبتدأ وخبر، وإنا جملة مجازاً لأن كلا من الإقبال والإدبار لم يحمل على الناقصة حمل مواطاة وإن كان وصفاً لها. وعبد القاهر حجة في هذا الفن، وقد قيل: إنه مجاز مرسل من إطلاق الصفة وإرادة الوصف، وقيل: إنه على حذف مضاف تقديره ذات إقبال، والحق أنه لا داعي إلى هذا التكلف، لأنها تقصد البالغة بالإخبار بالنسبة من غير تأويل أو حذف، ويمكن أن يؤخذ من اقتصار الخطيب على =

ولا منعكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئاً منها منه مع كونها حقيقتين عقليتين كما سبق^(١).

وقال^(٢) المجاز العقلي هو الكلام المُفَاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول إفاضة للخلاف لا بواسطة وضع ، كقولك — أنبت الربيع البقل ، وشفى الطبيب المريض ، وكسا الخليفة الكعبة — قال : وإنما قلت — خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه — دون أن أقول خلاف ما عند العقل لتلايمتنع طرده بما إذا قال الدهري^(٣) عن اعتقاد جهل ، أو جاهل غيره — أنبت الربيع البقل — راثياً لإنباته من الربيع ، فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازاً وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر ، واحتج بيت الحامة^(٤) وقول أبي النجم على ما تقدم . ثم قال : ولتلايمتنع عكسه بمثل — كسا الخليفة الكعبة ، وهزم الأمير الجند — فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة ، ولا أن يهزم الأمير وحده الجند ، ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقلي ، وإنما قلت — لضرب من التأول — ليحترز به عن الكذب ، فإنه لا يسمى مجازاً مع كونه كلاماً مفيداً خلاف ما عند المتكلم ، وإنما قلت — إفاضة للخلاف لا بواسطة وضع — ليحترز به عن المجاز القوي في صورة ، وهي إذا ادعى أن — أنبت — موضوع لاستعماله في القادر المختار أو وضع لذلك^(٥) . وفيه نظر ، لأننا لأنسلم بطلان = الاعتراض بمثل — الإنسان حيوان — أن الذي لا يسمى عنده حقيقة ولا مجازاً هو الذي يكون الخبر فيه جامداً لا فعلاً أو في مضاه ، ولكنهم قالوا : إن مذهبه أعم من ذلك .

(١) لأنهما دخلا في تعريفه لها بزيادته قيد — في الظاهر — وقد أمهله السكاكي

(٢) ٢٠٨ — للفناح . (٣) هو من ينسب الأنفال إلى الدهر .

(٤) هو بيت الصلتان العبدى السابق .

(٥) الفرق بين الأمرين أن — أنبت — على الأول موضوع لإخراج النبات =

طرده بما ذكر، لخروجه بقوله — لضرب من التأول — ولا بطلان عكسه بما ذكر،
إذ للراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر^(١)، وفي كلام الشيخ
عبد القاهر^(٢) إشارة إلى ذلك، حيث عرّف الحقيقة العقلية بقوله: كلُّ جملة
وَضَعْتَهَا على أن الحكم المُقَاد بها على ما هو عليه في العقل واقعٌ موقعه، فإن
قوله — واقع موقعه — معناه في نفس الأمر، وهو بيان لما قبله^(٣) وكذا في كلام
الزنجشيري، حيث عرف المجاز العقلي بقوله: أن يُسندَ الفعل إلى شيء
يتلبس بالذي هو في الحقيقة له، فإن قوله — في الحقيقة — معناه في نفس الأمر،
ونحو — كسا الخليفة للكعبة — إذا كان الإسناد فيه مجازا كذلك. ثم القول
بأن الفعل موضوع لاستعماله في القادر ضئيف وهو معترف بضعفه، وقد رَدَّه
في كتابه بوجوده: منها أن وضع الفعل لاستعماله في القادر قيد لم يُنقل عن واحد
من رُوَاة اللغة، وترك القيد دليل في العُرف على الإطلاق، فقوله — إقادة
للخلاف لا بوساطة وضع — لا حاجة إليه، وإن ذُكِرَ فينبغي ألا يذكر بعد
ذكر الحد على للذهب المختار، على أن تمثيله بقول الجاهل — أثبت الربيع البهل —
ينافي هذا الاحتراز^(٤).

= مطلقا، ولكنه لا يستعمل إلا في القادر المختار، وعلى الثاني يكون موضوعا لإخراج
القادر المختار النبات.

(١) فلا يخرج نحو — هزم الأمير الجند — لأنه خلاف ما في نفس الأمر، لأن
الذي يهزم الجند جيشه.

(٢) ٤٢٩ — أسرار البلاغة — مطبعة الاستقامة.

(٣) ينسب قوله — على ما هو عليه في العقل — وهو جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر — أن قبله، وهذا بيان له.

(٤) لأنه لا يتفق ودعوى أن — أثبت — لا يستعمل إلا في القادر المختار، إذ لو صح
هذا يكون مجازا لاحقة لإسناد الإنبات فيه إلى الربيع، وهو ليس بقادر مختار، هذا =

تنبيه

قد نين بما ذكرنا أن المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره السكاكي هو الكلام ، لا الإسناد^(١) . وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من - دلائل الإعجاز^(٢) وعلى ما ذكرناه هو الإسناد لا الكلام ، وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الخاجب رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر ، وهو قول الزنخري - في الكشف - وقول غيره ، وإنما اخترناه لأن نسبة المسمى حقيقة أو مجازاً إلى العقل على هذا لنفسه بلا وساطة شيء ، وعلى الأول لاشتغاله على ما ينسب إلى العقل : أعني الإسناد .

أقسام المجاز العقلي : ثم المجاز العقلي باعتبار طَرَفَيْهِ ، أعني - للسند والسند إليه - أربعة أقسام لا غير :

لأنهما إما حقيقتان^(٣) كقولنا - أنبت الربيع البقل - وعليه قوله :

فَنَامَ لَيْلِي وَتَجَمَّلِي هَمِّي^(٤)

== وقد أطال الخطيب هنا في الرد على السكاكي بما لا يحتمله علم البلاغة .

(١) قيل إن السكاكي يرى أن للمسمى بهما هو الإسناد ، لأنه في جميع الباب يقول - إسناد حقيقة وإسناد مجاز - وما في تعريفه لها يمكن حمله على التسهيل في العبارة .

(٢) من هذا تعريفه للحقيقة العقلية والمجاز العقلي بأنها كل جملة ... الخ ... كما سبق في تعريفه . ويمكن حمل كلامه في هذا على التسهيل أيضاً لتصريحه في عدة مواضع بأنها وصفان للإسناد

(٣) أي لغويتان .

(٤) هو لرؤبة بن المعجاج ، وقوله :

يَارَبُّ قَدْ فَرَّجْتَ عَنِّي غَمِّي قَدْ كُنْتُ ذَاهِمًا وَرَأَيْتُ نَجْمًا =

وقوله : وشيب أيام الفراق مفارق ^(١)

وقوله : ونمت وما ليل الطي بنائم ^(٢)

ولما مجازان ^(٣) كقولنا — أحيًا الأرض شبابُ الزمان ^(٤)

ولما مختلفان : كقولنا — أنبت للبقل شباب الزمان — وكقولنا — أحيًا الأرض الربيع — وعليه قول الرجل لصاحبه : أحييتني رؤيته — أى آنستني وسرّنتني ، فقد جعل الحاصل بالرؤية من الأنس والمسرّة حياة ، ثم جعل الرؤية فاعلة له ، ومثله قول أبي الطيب :

وتحيي له المال الصوارم والقنا ويقتل ما يحيى للقبس والجدا ^(٥)

== وقوله — تجلى — بمعنى انكشف ، والشاهد في قوله — نام ليلي .

(١) قيل إنه لجرير من قوله :

وشيب أيام الفراق مفارق وأنشزن نفسي فوق حيث تكون

ولكنه لا يوجد في ديوانه ، وقوله — أنشزن — بمعنى رفغن ، وقوله — تكون — مأخوذة من كان التامة ، وللعنى أيام الفراق رفعت نفسه عن مكانها في الجسم وبلغت بها الحلقوم ، والشاهد في قوله — وشيب أيام الفراق .

(٢) هو لجرير من قوله :

لقد لتني لأم غيلان في السرى ونمت وما ليل الطي بنائم

وأم غيلان ابنته ، والسرى السريلا ، والشاهد في قوله — وما ليل الطي بنائم — وللعنى أنه لا يقطع السير بالليل ولا ينام .

(٣) أى لتويان . (٤) فإحياء الأرض مجاز عن خصبها ، وشباب الزمان

مجاز عن الربيع ، وفي اجتماع المجاز اللغوي والمجاز المعنوي طرفة تجعل لتلك التقسيم

فائدة . (٥) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب المتنبي من قصيدة له

في مدح سيف الدولة ، والصوارم : السيوف القاطعة ، والقنا : الرماح ، واحدها

قناة ، والجدا : المطاء .

جعل الزيادة والوفور حياةً للمال وتفرقةً في المعطاء قتلا له ، ثم أثبت الإحياء فعلاً للصوارم ، والقتل فعلاً للتبسم ، مع أن الفعل لا يصح منهما ، ونحوه قولهم - أهلك الناس الدينار والدرهم - جعلت الفقة إهلاكا ، ثم أثبت الإهلاك فعلاً للدينار والدرهم .

وقوعه في القرآن : وهو في القرآن كثير ^(١) كقوله ^(٢) تعالى : (وَإِذَا ثُلِّيتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) نُسِبَتِ الزيادة للتي هي فعل الله إلى الآيات لكونها سبباً فيها ، وكذا قوله ^(٣) تعالى : (وَذَإِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ) ومن هذا الضرب قوله : (يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ^(٤)) للعامل غيره ونُسِبَ الفعل إليه لكونه الأمر به ، وكقوله : (يَنْزِعُ عَنْهُمْ لِبَاسَهُمْ ^(٥)) نُسِبَ النزاع الذي هو فعل الله تعالى إلى إبليس ، لأن سببه أكل الشجرة ، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياها إنه لها لمن الناصحين ، وكذا قوله : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ^(٦)) نُسِبَ الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكا برهم ، لأن سببه كفرهم ، وسبب كفرهم أمراً كا برهم بإيام بالكفر ، وكقوله ^(٧) تعالى : (يَوْمًا يَجْمَلُ

(١) يريد بالنس على وجود المجاز العقلي في القرآن الرد على من ينكر وجود المجاز مطلقاً في القرآن ، لأنه يوم الكذب ، وانقرآن منزّه عنه ، ورد بأنه لا إيهام مع وجود القرينة .

(٢) — ي — ٢ — ٨ .

(٣) — ي — ٢٣ — س — ٤١ .

(٤) — ي — ٤ — س — ٢٨ .

(٥) — ي — ٢٧ — س — ٧ .

(٦) — ي — ٢٨ — س — ١٤ .

(٧) — ي — ١٧ — س — ٧٣ .

الوَلَدَانِ شَيْبَا) نُسِبَ الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه ، كقولهم - نهارُهُ صائم -
وكقوله ^(١) تعالى: (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا).

وهو غير مختص بالخبر ^(٢) بل يجري في الإنشاء ، كقوله ^(٣) تعالى: (وَقَالَ
فِرْعَوْنُ يَا هَآمَانَ ابْنِي لِي صَرْحًا) وقوله: (فَأَوْقِدْ لِي يَا هَآمَانُ عَلَى الطِّينِ
فَاعْمَلْ لِي صَرْحًا) ^(٤) وقوله: (وَلَا يَخْرُجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى) ^(٥).

تقسيم قريبته : ولا بُدُّ له من قريبة : إما لفظية ، كما سبق في قول
أبي للنجم ، أو غير لفظية كاستحالة صدورِ المسند من المسند إليه المذكور ^(٦)
أو قيامه به ^(٧) عقلاً ، كقولك - محبتك جاءت بي إليك ^(٨) أو عادة ، كقولك

(١) - ي - ٢ - س - ٩٩ فقد نسب فيه الإخراج إلى مكانه وهو الأرض مع
أن الله هو المخرج للدقائق وهي النوى. وقيل : إن الإسناد للفعل لأنه على تقدير -
مزين - أى أخرج الله من الأرض .

(٢) مثله الحقيقة العقلية كما سبق .

(٣) - ي - ٣٦ - س - ٤٠ - والشاهد في نسبة البناء لهامان ، وليس هو
الذى يفعله ، وإنما يأمر به ، لأنه كان وزيراً لفرعون ، فيكون من الإسناد للسبب .
والجواز العقلي يجري أيضاً في كل أنواع الإنشاء مع ملايسات الفعل السابقة .

(٤) - ي - ٣٨ - س - ٢٨ - والشاهد في نسبة الإيقاد لهامان لأنه بديه .

(٥) - ي - ١١٧ - س - ٢٠ - والشاهد في نسبة الإخراج لإبليس لأنه بديه .

(٦) أى في الكلام وهو للسند إليه المجازى ، لأنه هو الذى يذكّر في المجاز العقلي .

(٧) هذا معطوف على قوله - صدور - لأن الصدور الحدوث ، والقيام للاتصاف
والأول مثل - ضرب - والثاني مثل - قرب - وبُعد .

(٨) لظهور استحالة قيام المحب بالمحبة ، وهذا إنما يجري على مذهب المبرد =

- هزم الأمير الجند، وكسا الخليفة السكينة، وبقي الوزير القصر - وكصدور الكلام^(١) من المَوْحِدِ^(٢) في مثل قوله^(٣): أشاب الصغير - البيت .

دقة مسلكه : واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تعاطى فيه المجاز العقلي بسهولة ، بل تجدك في كثير من الأمر تحتاج إلى أن تهيب الشيء وتصلحه له بشيء تنوّخاه في النظم ، كقول من يصف جهلا :

تجوبُ له الظلماء عَيْنُ كَأَنها زجاجةُ شربٍ غير مَلَأى ولا صَفُرُ^(٤)

يريد أنه يهتدى بطور عينه في الظلماء ، ويمكنه بها أن يخرقها ويمضي فيها ، ولولاها لكانت الظلماء كالسد الذي لا يجد السار شيئاً يفرجه به ، ويحمل نفسه فيه سبيلا ، فلولا أنه قال - تجوب له - فعلق - له - لما تبين جهة التجوز

== في باء التعدية ، فهي تقضى عنده بمشاركة الفاعل للفعول في الفعل ، وهي عند سيبويه بمعنى همزة النقل في نحو - أذهبت زيدا - أى جعلته ذاهبا ، فتكون الهمزة عنده حاملة فقط على الجيء ، وليس في هذا مجاز عقلي .

(١) عطف على — كاستحالة .

(٢) للراد به الموحد الكامل بخلاف المعتزلة ، والقرينة هنا حالية ، وإنما لم يكن هذا من الاستحالة العقلية ، لأن للرادها الاستحالة الضرورية التي لا خلاف فيها ، وما هنا محل خلاف بين المؤمن واللاهري ، وللمعتزلة من الموحدين يقولون بتأثير الأسباب العادية ، فلا يكون الإسناد إليها مجازاً عندهم .

(٣) أى الصلتان العبدى فيما سبق .

(٤) لا يعلم قائله ، وقبله :

تأسّ طلابُ العامريةِ إذ نأتْ بأصبح مرقال الضحى قلق الضفر

إذا ما أحسته الأفاعى محبِرت شواة الأفاعى من مكلمة صر

والشرب جمع شارب ، والصفر الخالية ، والمجاز في إسناد - تجوب - إلى العين ، وإنما قيد الزجاجية بكونها غير ملأى ولا صفر ، لأن العين إنما تشبهها في هذه الحالة .

في جمل الجوزب فعلا للمعين كما ينبغي ، لأنه لم يكن حينئذ في السلام دليل على أن اعتداء صاحبها في الظلماء ومضيه فيها بنورها ، وكذلك لو قال - تجوب له للظلماء عينه - لم يكن له هذا الموقع ، ولا نقطع السلك من حيث كان يعينه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به ^(١) .

الخلافا في استلزامه الحقيقة : وأعلم أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون له فاعل في التقدير ، إذا أسند إليه صار الإسناد حقيقة ، لما يشعر بذلك تعريفه بما سبق ^(٢) وذلك قد يكون ظاهرا ، كما في قوله ^(٣) تعالى : (فا ربحت تجارتهم) أى فاربحوا في تجارتهم ، وقد يكون خفياً لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل ، كما في قولك - سرتنى رؤيتك - أى سرتنى الله وقت رؤيتك ، كما تقول أصل الحكم في - أنبت الربيع البقل - أنبت الله البقل وقت الربيع ، وفى - شفى الطبيب المريض - شفى الله المريض عند علاج الطبيب ، وكما في قولك - أقدمنى بلدك حقلى على فلان - أى أقدمتنى نفسى بلدك لأجل حقلى على فلان : أى قدمت لذلك ، ونظيره - محبتك جاءت بى إليك - أى جاءت بى نفسى إليك لمحبتك : أى جئتك لمحبتك ، وإنما قلنا : إن الحكم فيها مجاز لأن الفعلين فيها مسندان إلى الداعى ^(٤) والداعى لا يكون فاعلا ، وكما في قول الشاعر :

(١) لأن تكثيرها هو الذى هيا له وصفها به .

(٢) يرد بهذا على ما يفيد ظاهر كلام عبد القاهر من أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي لا يجب أن يكون له فاعل حقيقى ، كما في قولك - سرتنى رؤيتك - والخلاف في هذا لا ثمرة له ولا يصح الاشتغال به في علم البلاغة ، ولا يريد عبد القاهر إلا أن العرف في مثل هذا لم يجر بإسناد الفعل إلى الفاعل الحقيقى ، فلا يقال فيه - سرتنى الله عند رؤيتك .

(٣) — ي — ١٦ — س — ٢ .

(٤) معنى الداعى إلى الفعل وهو السبب .

وَصَبَّرَنِي هَوَاكِ وَبَنِي لِحْيَتِي يُضْرَبُ لِلثَّلُ^(١)
أى وصبرنى الله لهواك وحالى هذه ، أى أهلكنى الله ابتلاء بسبب هواك .
وكافى قول الآخر وهو أبو نُوَاس :

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زِدْتَهُ نَظْرا^(٢)
أى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما أودعه من دقائق الجلال متى تأملت .
إنكار السكاكى له : وأنكر السكاكى^(٣) وجود المجاز العقلى فى الكلام^(٤)

(١) هو — كما فى الأغاني الأبي عبد الله محمد بن أبى محمد يحيى بن المبارك البزيدى ،
وقيل : إنه لابن البواب ، وقيل :

أَتَيْتَكَ عَائِذًا بِكَ مِنْ لَمَّا ضَاغَتِ الْحِيلُ
وبعد :

فإن ظفرت بكم نفسى فما لاقته جَلَلُ
وإن قتل الهوى رجلا فإني ذلك الرجلُ

والحين فى الأصل الهلاك ، اعتبر لَمَّا وصل إليه من سوء الحال فى هواه .

(٢) هو الحسن بن هانئ المعروف بأبى نواس . والمراد بالحسن حسن الوجه وجماله
وليس المراد به استحسان الناظر إليه ، ورواية الديوان :

وجوهر عندنا تحكى بدارة وجهها القمر
يزيدك وجهها حسنا إذا ما زدته نظرا

وقيل إن البيت لابن العذل ، وقيل :

لعبت صفحتا قمر يفوق سنهما القمر
يزيدك وجهها . .

(٣) ٢١٢ — الفتاح .

(٤) ذهب ابن الحاجب أيضا إلى أن المجاز فى لفظ — أُنْبِيتَ — مثلا من
قولك — أُنبت الربيع البقل — وهو يوافق السكاكى فى إنكار المجاز العقلى =

وقال: الذى عنده نظمةٌ فى سلك الاستعارة بالكناية ، يَجْمَلُ الربيع استعارةً بالكناية عن الفاعل الحقيقى^(١) بواسطة المبالغة فى التشبيه ، على ما عليه مبنى الاستعارة ، كما سيأتى . وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة ، ويجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند المازم ، وجعل نسبة المزم إلى قرينة للاستعارة . وفيما ذهب إليه نظر ، لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله^(٢) تعالى : (فهو فى عيشة راضية) صاحب العيشة لا العيشة^(٣) وبما فى قوله : (خاق من ماء دافق)^(٤) فاعِل الدفق لا المني^(٥)

— وذهب الفخر الرازى إلى إنكاره أيضا ، ولكنه يحمل نحو — أنبت الربيع البقل — على أنه تمثيل يورد ليتصور معناه وينتقل القهن منه إلى إنبات الله تعالى ، فلا مجاز عنده فى الإسناد ولا فى طرفه ، وذهب سبويه إلى أنه من التوسع فى الكلام فيحتاج فيه إلى التأويل فقط ، كما يؤول — نام ليلى — بأنه على تقدير نمت فى ليلى ؛ جملة المذهب فى ذلك خمسة ، والخلاف بينهم فيها مما لا يصح الاشتغال به فى هذا الملم ، وأقربها إلى أسلوب اللغة جمل التجويز فى الإسناد ، كما ذهب إليه الخطيب ، وهو مذهب عبد القاهر إمام هذا الفن ، لأنه لا تكلف فيه كثيره من المذهب .

(١) هو الله تعالى ، وإنما لم يصرح به ليعتمد عن سوء الأدب فى التشبيه من اللفظ وما كان أغنى السكاكى عن ذلك المذهب الذى يحوج إلى هذا لتكلف .

(٢) — ي — ٢١ — س — ٦٩ .

(٣) وجه الزوم أن ضمير — راضية — يعود إلى عيشة ، فيلزم أن يكونا بمعنى واحد ، ووجه بطلان اللازم ما فيه من ظرفية للشيء فى نفسه .

(٤) — ي — ٦ — س — ٨٦ .

(٥) لأن ضمير — دافق — يعود إلى ماء ، فيلزم أن يكونا بمعنى واحد ، ووجه بطلان اللازم ما فيه من إثبات خلق الإنسان من نفسه .

لِمَا سَيَأْتِي من تفسيره للاستعارة بالكناية^(١). وألا تصح الإضافة في نحو قولهم - فَلَانٌ نَهَارُهُ صَائِمٌ - وليله قائم - لأن للراد بالنهار على هذا فلان نفسه ، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تصح . وألا يكون الأمر بالإيقاد على الطين في إحدى الآيتين^(٢) وبالبناء فيهما لها مان^(٣) مع أن النداء له^(٤). وأن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم - أثبت الربيع البقل ، وسرتنى رؤيتك - على الإذن الشرعي ، لأن أسماء الله تعالى توقيفية ، وكل ذلك منتف ظاهر الانتفاء ، ثم ما ذكره منقوض بنحو قولهم - فلان نهاره صائم - فإن الإسناد فيه مجاز ، ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان ، لأن ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة ، ويوجب حمله على التشبيه ، ولهذا عُدَّ بنحو قولهم - رأيت بفلان أسداً ، ولقيني منه أسد - تشبيهاً ، لا استعارة ، كما صرح السكاكي أيضاً بذلك في كتابه^(٥).

تبيينه

سبب إيراد الحقيقة والمجاز العقليين في علم المأني : إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه ، لدخوله

(١) ما سَيَأْتِي هو أن مبناها عنده على دعوى أن التشبيه فرد من أفراد التشبيه .
(٢) أي السابقتين وهما : (يَسَاهَمَانُ ابْنِي لِي صَرْحاً) (فَتَأْوِدُنِي يَسَاهَمَانُ عَلَى الطين فاجعل لي صرحاً) .

(٣) بل يكون للمسئلة الذين شُبِّهَ هَسَامَانُ بهم .

(٤) فيكون الأمر له ، لثلاثين تعدد المخاطب في كلام واحد .

(٥) أجاب أصحاب الحواشي عن السكاكي بأجوبة أعرضنا عنها ؛ لأنه لا يصح التطويل بها في علم البلاغة ، والحق أن المجاز العقل طريقه غير طريق الاستعارة بالكناية ، لأنها تقوم على علاقة المشابهة كغيرها من الاستعارات ، بخلافه ، فلا يصح حمله عليها .

في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان^(١).

(١) يان ذلك أن الحقيقة والمجاز العقليين حالان من أحوال اللفظ ، وأنه يؤتى بهما لأحوال تقتضيها ، لأن مُلابسات الفعل السابقة تقتضي الإتيان بالمجاز العقلي عند قصد البالغة ، وعدمها يقتضي الإتيان بالحقيقة للعقلية ، وهذا يدخلان في تعريف علم المعاني ، وإنما لم يدخل في تعريف علم البيان لأنها ليسا من أحوال الدلالة ، وقد اعترض على هذا بأن الحقيقة والمجاز اللغويين حالان من أحوال اللفظ أيضاً وكل منهما له أحوال تقتضيهما كالحقيقة والمجاز العقليين ، وقد ذكرهما الخطيب كغيره في علم البيان ، فإذا أُجيب بأنها من أحوال الدلالة فيدخلان في علم البيان ، قيل : إنه يمكن جعل الحقيقة والمجاز العقليين من أحوال الدلالة أيضاً ، لأن إنبات البقل مثلاً يمكن أن يدل عليه بقولنا — أنبت الله البقل — على طريق الحقيقة ، وبقولنا — أنبت الربيع البقل — على طريق المجاز ، وهكذا ، ولكن هذا يتوقف على دخول دلالة الحقيقة في طرق الدلالة المذكورة في تعريف علم البيان .

تمرينات على الحقيقة والحجاز العقليين

تمرين — ١

بين الحقيقة والحجاز العقليين والأحوال الداعية إليهما فيما يأتي :

(١) فدعها وسلّ الممّ عنها بحسرة ذمّول إذا صام النهار وهجرأ

(٢) إني لمن معشر أقي أوائلهم قيل الكاة إلا ابن الحامونا

(٣) إن للذبت لا أرضا قطع ، ولا ظهراً أبقى .

(٤) قوله تعالى : (والله أنزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها إن

في ذلك لآية لقوم يسمعون) . — ي — ٦٥ — س — ١٦

تمرين — ٢

بين نوع الملازمة فيما يأتي من الحجاز العقلي :

(١) هي الأمور كما شاهدتها دول من سره زمن ساءته أزمان

(٢) وكل امرئ بولى الجميل محبب وكل مكان ينبت العزطيب

(٣) قوله تعالى : (هو الذى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً)

— ي ٦٧ — س — ١٠ .

تمرين — ٣

(١) ما وجه من جعل الحقيقة والحجاز العقليين من علم للمانى ؟ ... وما وجه

من جعلهما من علم البيان ؟ ... وهل لهذا الخلاف ثمرة فى البلاغة ؟

(٢) بين الخلاف فى كون الحقيقة والحجاز العقليين وصفين للكلام أو للإسناد،

وما هى ثمرة هذا الخلاف فى المقصود من علوم البلاغة ؟

القول في أحوال المسند إليه

أغراض الحذف : أما حذفه فلثلاثاً لمجرد الاختصار ^(١) والاحتراز عن العبث بقاء ^(٢) على الظاهر ، وإما لذلك مع ضيق المقام ^(٣) ، وإما لتخفيف ^(٤) أن في تركه تمويلاً على شهادة العقل وفي ذكره تمويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكَم بين الشهادتين ، وإما لاختبار تنبُّه السامع عند القرينة ^(٥)

(١) الحذف هو حال المسند إليه ، وكذا ما سياتي من الذكر والتعريف والتذكير والتقديم والتأخير ، ومجرد الاختصار وما عطف عليه من الأحوال الداعية إلى الحذف وهذا يقال في الحذف مما ياتي ، وهذه الأحوال تسمى أغراضاً أيضاً .

والاختصار غرض مُطَرِّد في الحذف ، فتارة يكون وحده ، وتارة يكون مع غيره من أغراض الحذف ، وحذف للمسند إليه يشمل حذف الابتدأ وحذف الفاعل مع إنباء المفعول عنه .

(٢) حال من العبث : أى حال كون العبث مَبْنِيّاً على الظاهر بأن تكون هناك قرينة تدل على المحذوف ، لأنه لا يصح حذفه من غير قرينة تدل عليه ، وظاهره أن الاختصار والاحتراز عن العبث غرضان لا ينفصل أحدهما عن الآخر .

(٣) ضيق المقام قد يكون بسبب شعر أو ضجر أو خوف فوات فرصة أو نحو ذلك .

(٤) إنما قال — تخفيف — لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرينة ، وهذه نكتة فلسفية أتى بها السكاكي في أغراض الحذف وليست في شيء من البلاغة العربية .

(٥) هذا كأن يزورك رجلان سبقت لأحدهما صحبة لك ، فتقول لمن معك

— وفي — تريد : الصاحب وفي .

أو مقدار تنبيهه^(١) وإما لإيهام أن في تركه تطهيراً له عن لسانك أو تطهيراً لسانك عنه^(٢) وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مسّت إليه حاجة^(٣) وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادّعاء^(٤) وإما لاعتبار آخر مناسب لا يهتدى إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم^(٥).

(١) هذا كأن يزورك رجلان أحدهما أقدم صحبة من الآخر ، فتقول لمن معك — جدير بالإحسان — تريد الأقدم صحبة جدير بالإحسان ، والفرق بين هذا وما قبله أن اختيار مقدار التنبيه لا يكون إلا في القرائن الخفية . وهذا القرض بفسويته من تكلفاتهم أيضاً .

(٢) قيل : إن لفظ — إيهام — هنا لا داعي إليه ، وكذلك لفظ — تخيل — فيما سبق ، لأن ذلك يقع حقيقة لا تخيلاً ولا إيهاماً ، والأول كقولك — خاتم الأنبياء — أي محمد صلى الله عليه وسلم — والثاني سيأتي في أمثلة الإيضاح .
(٣) هذا كقولك — فاجر — تريد رجلاً معروفاً ، فلا تذكره تقول عند الحاجة ما أردته .

(٤) الأول كقوله تعالى : (عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) — ي — ٩ س ١٣ والثاني كقولك — وهَابُ الألوْف — تريد كريماً لا تذكره ادعاءً لتعينه وشهرته .

(٥) من ذلك تعجيل السرة أو الساءة كقولك للسائل — دينار — ومنه المحافظة على وزن أو سجع ، كقولهم — من طابت سريرتهُ حمُدتُ سيرتهُ — فلو قيل حمد الناس سيرته لقات السجع ، وإنى أرى أن هذا غرض براعى من أجل مُحسِن بدعى ، فلا يفوت بتركه إلا ذلك المحسن ، ولا يكون مقامه في البلاغة كغيره ، وقد ذكر بعضهم من أغراض الحذف اتباع الاستعمال الوارد على تركه ، كما في قولهم — رميةً من غير رام — أو على ترك نظائره ، كالرفع على اللدح أو التلم في التمت للقطوع ، واعتراض عليه بأن الحذف في ذلك ليس لأغراض بلاغية ، وإنما يرجع إلى اقتضاء المعرّية له ، وأجيب بأن هذا الحذف مع وجوبه غريبة لا يصار إليه إلا =

كقول الشاعر :

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنْتَ ؟ قُلْتُ : عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزْنٌ طَوِيلٌ ^(١)

وقوله :

سَأَشْكُرُ حُرّاً إِنْ تَرَأَخْتُ مَنِيَّتِي أَيْدِي لَمْ تُنْمِزْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
فَقِي غَيْرُ مَحْبُوبٍ الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مَظْهَرُ الشُّكْوَى إِذَا النُّعْلُ ^(٢) زَلَّتْ

وقوله :

أَضَاءَتْ لَمْ أَحْصَاهُمْ وَوَجُوهُهُمْ دُجِيَ اللَّيْلُ حَتَّى تَنْظَّمَ الْجَزَعُ ثَائِبُهُ
نَجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَ كَوْكَبٌ بَدَأَ كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ ^(٣)

== انمض بلاغى يقتضيه ، وهو جواب ظاهر الضعف ، لأنه لا معنى لتوقف الحذف على انمض البلاغى مع وجوبه في ذاته ، إذ لا بد منه وجد هذا انمض أو لم يوجد .

(١) لا يعلم قائله ، والشاهد في قوله - عليل - لأن التقدير أنا عليل . وفي قوله - سهر دائم - لأن التقدير حالى سهر دائم ، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن الميث مع ضيق المقام بسبب الضجر والشعر .

(٢) هما لعبد الله بن الزبير الأسدى في مدح عمرو بن عثمان بن عفان ، وقيل إنهما لإبراهيم بن اللباس الصولى ، وقيل غير هذا في نسبتها ، وأيدى بدل اشتغال من عمرو ، والتقدير أيدى له ، وهى جمع أيدى بمعنى النعم ، وأيدى جمع يد ، وقوله - لم تمن - معناه لم تقطع أو لم تخلط بمئة ، وقوله - إذا النعل زلت - كناية عن نزول الشر ، وزلت بمعنى زلقت ، والشاهد في قوله - فقى - لأن التقدير هو فقى ، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن الميث مع ضيق المقام بسبب الشعر ، وقد قيل إنه لصون المحذوف عن لسان المادح ، وقيل إنه لا دعاء تعينه ، وكلاهما ضعيف لأنه صرح باسمه قبله .

(٣) قيل : إنهما الحنظلة بن الشرفى للعروف بأبى الطمحة بن القيسى ==

وقول بعض العرب في ابن عم له مُوسِر سألَه فَنَمِه ، وقال : كم أعطيك مال
وأنت تنفقه فيما لا يعنيك ، والله لا أعطيك . فتركه حتى اجتمع القوم في ناديهم
وهو فيهم ، فشكاه إلى القوم وذمه ، فوثب إليه ابن عمه فاطمه ، فأنشأ يقول :

سريعٌ إلى ابن العمِّ بلطم وجهه وليسَ إلى داعي الندى بسريع
حريصٌ على الدنيا مضيقٌ لدينه وليسَ لنا في بيته بمضيق^(١)
وعليه قوله^(٢) تعالى : (صُمُّ بُكْمٌ عُمَى) وقوله^(٣) تعالى : (وما أدراك
ماهية ، نَارٌ حَامِيَةٌ) وقيام القرينة شرط في الجميع^(٤) .

= وقيل : لقيط بن زُرارة ، في مدح « بنى لأم » من طيء وهو الصحيح ، وكان في
أسر بجير بن أوس الطائي فأطلقه فدحه بذلك ، والجزم خرز في ياض وسواد ،
والشاهد في قوله — نجوم سماء — لأن التقدير هم نجوم سماء ، والحذف فيه للاختصار
والاحتراز عن اللبس مع ضيق اللقاع بسبب الشعر ، وقيل : إنه لصون المحذوف عن
لسان اللادح ، هذا وبعضهم يأخذ على البيت الأول ما فيه من البالغة التي جاوزت الحد ،
وبعضهم يعجب به ويقول : هو أمدح بيت قيل في الجاهلية .

(١) هما لغبرة بن عبد الله المعروف بالأقيشر الأسدي . والندى : الكرم ،
والشاهد في قوله — سريع إلى ابن العم — لأن التقدير هو سريع ، والحذف فيه
لصون اللسان عن المحذوف مع الاختصار والاحتراز عن اللبس .

(٢) — ي — ١٨ — س — ٢

(٣) — ي — ٩ ، ١٠ — س — ١٠١

(٤) أى في جميع أغراض الحذف : لأنه لا يصح الحذف إلا معه ، واعتبار البلاغة
إنما يكون بعد اعتبار الصحة ، وقد ينفي عن هذا قوله فيما سبق — بناء على الظاهر .
هذا وقد ترك أمثلة حذف للسند إليه الفاعل مع إنابة للفعول عنه . ومن ذلك
هذه الأمثلة :

• أغراض الذكر : وأما ذكره ، فإما لأنه الأصل ولا مقتضى الحذف^(١)
وإما للاحتياط لضعف التعويل على القرينة^(٢) وإما للتنبيه على غباوة السامع^(٣)

= سُبِقْنَا إِلَى الدُّنْيَا . فَلَوْ عَاشَ أَهْلُهَا مُنْعِمًا بِهَا مِنْ جِيئَةٍ وَذُهُوبٍ
نَبَيْتُ أَنْ أَبَا قَابُوسٍ أَوْعَدَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَى زَارٍ مِنَ الْأَسَدِ
أَمِرْتُ وَمَا صَحْبِي بِمُزَلٍّ لَدَى الْوَعْيِ وَلَا فَرَسِي بِمُهْرٍ وَلَا رَبَّةٌ غَمْرُ
لَنْ كُنْتُ قَدْ بَلَّغْتُ عَنِّي خِيَانَةَ لِمُبْلَغِكَ الْوَائِي أَغْشُ وَأَكْذِبُ
والحذف في الأول للعلم بالمحذوف ، وفي الثاني للخوف عليه ، وفي الثالث لضيق
القام ، وفي الرابع لاحتقار المحذوف .

(١) إنما قدم أغراض الحذف على أغراض الذكر لأن الأولى أهم في البلاغة من
الثانية ، والذكر القدي يبحث عن أغراضه هو الذي يصح الاستغناء عنه لوجود القرينة ،
فوجودها شرط في الذكر كما هو شرط في الحذف : لأنه مع فقدتها يتعين الذكر ،
وإنما يبحث في هذا العلم عن الأغراض المرجحة كما سبق ، وقد اعترض على هذا
الغرض بأنه مع وجود القرينة يكون مقتضى الحذف موجوداً ، ويكون الأصل الحذف ،
لا الذكر ، وأجيب بأنه يريد لا مقتضى الحذف في قصد التشكك وإن كان موجوداً
في نفسه . وإني أرى أنه متى وجدت القرينة يتعين الحذف بلاغة ، ولا يصح الذكر
لمثل هذا الغرض ، فالأولى الانتصار على ما بعده . وقيل : إن مراده أن الذكر هو الأصل
عند فقد القرينة ؛ ويكون ما بعده من الأغراض عند وجودها ، ولا يخفى ضعف هذا
الجواب أيضاً .

(٣) هذا عند خفاء القرينة ، كما تقول — من حضر ومن مافر ؟ فيقال —
الذي حضر زيد ، والذي مافر ، عمرو — ولا يقال زيد وعمر ، لأن السامع قد
يجعل تعيين ذلك من الدوال .

(٣) هذا عند ظهور القرينة ، كما تقول من حضر ؟ ... فيقال — الذي حضر زيد .

وإما لزيادة الإيضاح والتقرير^(١) وإما لإظهار تعظيمه أو إهانتته كما في بعض
الأسامي المحمودّة أو المذمومة^(٢) وإما للتبرك بذكره^(٣) وإما لاستلذاذه^(٤) وإما
لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب ، كقوله تعالى^(٥) حكاية عن موسى عليه
السلام (هِيَ عَصَايَ) ولهذا زاد على الجواب^(٦) وإما لنحو ذلك^(٧) .

(١) نحو قول الشاعر :

وقد علم القبائل من مَسَدٍ إذا قُبِبَ بأبطحها بُنِينَا
بأنّا المطعمون إذا قدرْنَا وأنا للهلكون إذا ابتلينا
وأنا للناعون لِمَا أَرَدْنَا وأنا للنازلون يَحيث هينا
وأنا للنازِكون إذا سَخَطْنَا وأنا الآخذون إذا رَضينا

(٢) الأول نحو - أمير المؤمنين حاضر - والثاني نحو - السارق اللّقيم حاضر -
جواباً لمن سألَ عنهما .

(٣) كقولك لمن سألَكَ : هل الله يرضى هذا - الله يرضاه .

(٤) نحو قول الشاعر :

بِاللهِ يَاظَبَّيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْسَ لَئِي مِنْكَنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

(٥) - ١٨ ي - س - ٢٠ .

(٦) قال : (أَتَوَكَّلُ عَلَيْهَا وَأَهْشُ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَارِبٌ أُخْرَى)

وكل هذا لأن الكلام مع رب العزة ، وإصغاء المخاطب في مثل هذا مطلوب
للمتكلم ، والإصغاء محال على الله تعالى ، ولكن كلامه يجرى على أساليب العربية ،
بقطع النظر عن كونه كلامه .

وقد يطلب بسط الكلام لغير ذلك من مقامات اللدح والثناء والفخر ونحوها
كقول الشاعر :

فَعَبَّاسٌ بِصُدِّ الخَطْبِ هَنَا وَعَبَّاسٌ يُجِيرُ مِنْ اسْتَجَارَا

(٧) كالنسيج على السامع حتى لا يتأذى له الإنسك ، ومنه قول الفرزدق في

عنى بن الحمين رضى الله عنهما حين أنكر هشام بن عبدلك معرفة : =

قال السكاكي^(١): وإما لكون الخبر عامً للنسبة إلى كل مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعنى^(٢) كقولك زيدُ جاء، وممرو ذهب، وخالف الدار- وقوله: الله أنجح ما طلبتَ بهِ، والبر خير حَقِيبةِ الرّحل^(٣) وقوله:

النفسُ رغبةٌ إذا رغبْتِها وإذا تُردُّ إلى قليلٍ تنقُ^(٤)
وفيه نظر، لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف، فموم الخبر وإراد: تخصيصه بمعنىين وحدهما لا يقتضيان ذكره، وإلا فيكون ذكره واجبا^(٥).

= هذا ابنُ خيرٍ عبادِ الله كلهم هذا التّسقِ النقي الطاهر المُسلم
هذا ابنُ فاطمةٍ إن كنتَ جاهلاً بحمدِ أنبياءِ الله قد خُتِمُوا
(١) ٩٥ - للفتح .

(٢) أى ذكر مسند إليه خاص يسندُ إليه الخير فلا يريد بالتخصيص قصر الخبر عليه لأنه لا قصر فيها ذكره من الأمثلة . وقبل : إنه يريد به انقصر على ما سيأتى في تقديم الحند إليه . ورد بأن هذا خلاف مذهب السكاكي ، لأنه يرى أن للبند إذا كان اسماً ظاهراً لا يفيد القصر كما سيأتى .

(٣) هو لامرئ القيس بن حسندج بن حُجر ، واختار صاحب الأغاني أنه لامرئ القيس بن عابس . وأنجح : أفضل تفضيل من - أنجح الله طلبته - على مذهب ميويه في تجويز بنائه من للزيد ، وما ، في قوله - ما طلبت به - نكرة موصوفة ، بمعنى شيء ، والبر : الطاعة ، والحقية ما يوضع فيه الراد ونحوه ، والرحل الرحيل .

(٤) هو لحزله بن خالد للعروف بأبي ذؤيب الهذلي ، وقوله - رغبته بمعنى أطعمتها ، ورواية الجهرة - والنفس - بالواو .

(٥) أجيب عن هذا النظر بأنه لا مانع من أن يكون ذكره لعدم القرينة ولتخصيص بمعنىين معاً ، ولا يخفى ضعف هذا الجواب لما سبق من وجوب القرينة في التذكر ، كالحذف .

تمرينات على الذكر والحذف

تمرين — ١

لماذا حذف المستند إليه في الأمثلة الآتية :

- ١ — وما المال والأهلون إلا ودائعٌ ولا بُدَّ يوماً أن تُرَدَّ أودائعُ
- ٢ — — ألوني في سقاي كيف حالي قلتُ : نِضُو
- ٣ — وإني رأيت البخل يُزري بأهله فأكرمتُ نفسي أن يقال بخيلُ

تمرين — ٢

لماذا ذكر للسند إليه في الأمثلة الآتية :

- ١ — وإني لحلوٌ تعزيتي مرارةً وإني لثراك لما لم أعود
- ٢ — قوله تعالى : (فأصبح في المدينة خائفاً يترقبُ فإذا الذي استنصره بالأمس يستنصره قال له موسى إنك لغوي مبين) ي — ١٨ — س — ٢٨
- ٣ — قوله صلى الله عليه وسلم : « أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب » .

تمرين — ٣

بين حال السند إليه في الذكر والحذف والداعي إليهما فيما يأتي :

- ١ — مثال مُحْكَمَةٌ تَقَاضٍ مَبْرَمَةٌ فَتَاحٌ مُبْهِمَةٌ حَبَّاسٌ أَوْرَاقٌ
- ٢ — قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ) ي — ١٨٠ — س — ١٢٠
- ٣ — — إن مُبْتَدَرٌ غَايَةٌ يَوْمًا لِكَرَمَةٍ تَلَقَّ السَّوَابِقَ مِنَّا وَلِلصَّلَافِ
- ٤ — قوله تعالى : (فصبر جميلٌ والله المستعان على ما تصفون) ي — ١٨ — س — ٢٠

أغراض التعريف : وأما تعريفه فلتكون الفائدة آتم^(١) لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف. وبُعدُه بحسب تخصيص السند إليه والسند^(٢) كلما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم بُعداً ، وكلما ازداد عموماً ازداد الحكم قرباً ، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا — شيء ما موجود — وفي قولنا — فلان بن فلان يحفظ الكتاب — والتخصيص كآلهُ بالتعريف :

أغراض التعريف بالإضمار : ثم التعريف مختلف ، فإن كان بالإضمار فإما لأن اللقَامَ مقامُ التكلم^(٣) كقول بشار :

أَنَا الْمُرْعَثُ لَا أَخِي عَلَى أَحَدٍ ذَرَّتْ بِي الشَّمْسُ لِلْقَاسِي وَلَدَانِي^(٤)

وإما لأن اللقَامَ مقام الخطاب ، كقول الحماسية :

(١) أى مع اقتضاء اللقَامَ له ، ولهذا أثر عليه التكبر في قوله تعالى : (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى) — ي — ٢٠ — م — ٢٨ .

(٢) المراد بالتخصيص التعيين ، وإنما كان التعيين معيماً في بعد الحكم ، لأن كل واحد يعلم حصول ضرب ما مثلاً من أى إنسان ، ولا يعلم حصول ضرب معين من شخص معين ، فتكون الفائدة آتم في الحكم على للمعين .

(٣) لا يخفى أن مقام التكلم يوجب ضمير التكلم ، ومقام الخطاب يوجب ضمير الخطاب ، ومقام الغيبة يوجب ضمير الغيبة ، ومثل هذا لا يحدث عنه في البلاغة كما سبق ، وإنما هي معان نحوية لا يصح ذكرها في علم البلاغة .

(٤) للمرْعَثُ المُقَرَّطُ لُقَبَ به لرعته كان يقطرها وهو صغير في لُذَّةِ وقوله — ذرت — معناه طلعت . وهو كناية عن شهرته . والشاهد في قوله — أنا — لأن المقام للتكلم وقد علمت ما فيه . والحق أى ضمير التكلم يؤتى به في مقام الفخر ونحوه لما فيه من الإشعار بالاعتداد بالنفس .

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتُ بِي مَنْ كَانَ فَيْكَ يَلُومُ^(١)
ولما لأن المقام مقام الفَيْبَةِ لكون السند إليه مذكوراً أو في حكم المذكور
لقريفة^(٢) كقوله :

مِنْ الْبَيْضِ الْوَجُوهَ بَنَى سَفَانَ وَ أَنْكَ نَسْتَضِي بِهِمْ أَضَاءُوا
هُمْ حَلُّوا مِنَ الشَّرَفِ لِلْعُلَى وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَاءُوا^(٣)
وقوله^(٤) تعالى : (اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) أى العدل ، وقوله^(٥)
تعالى : (وَلَأَبْوَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ) أى ولأبوى الميت^(٦) .
وأصل الخطاب أن يكون لمسيّن ، وقد يترك إلى غير معين^(٧) كما تقول

(١) هو لأمامة الخشمية تخاطب ابن الدمينية الشاعر ، وكان ينزل بها في شعره ،
ثم تزوجها بعد ذلك ، وقد وردت في أكثر شعره أمية بتصغير الترخيم .
(٢) بهذا يمتاز مقام ضمير الغيبة عن مقام الاسم الظاهر ، لأنه للغيبة أيضاً .
(٣) هما لأبى البرج القاسم بن حنبل للرّى ، في زفر بن أبى هاشم بن
مسعود ، وقبلهما :

أَرَى الْغَلَائِنَ بِمَدِّ أَبِي حَبِيبٍ بِحَجَرٍ فِي جَنَابِهِمْ خَفَاءُ
وَيَبَاضُ الْوَجْهَ كَنَايَةً عَنِ السِّيَادَةِ وَالشَّرَفِ . وَالشَّاهِدُ فِي ضَمَائِرِ لَغْبَةِ الْأَرْبَعَةِ
فِي الْبَيْتَيْنِ .

(٤) — ي — ٨ — س — ٥ .

(٥) — ي — ١١ — س — ٤ .

(٦) المثالان في الآيتين لعود الضمير على ما هو في حكم المذكور ، وللقريفة في
الأول لفظة وفي الثاني حالة .

(٧) فيدل على العموم البدل بطريق المجاز أو الحقيقة . وقيل : إن ذلك من
الخراج على خلاف مقتضى الظاهر ، لأن قوله تعالى : (وَلَوْ تَرَى) للظاهر فيه
ولو يرى أن كل أحد ، ومثل هذا هو الذى يعد من وجوه اللاعة في هذا الباب

— فلان لثيم إذا أكرمه أهانك وإن أحصت إليه أساء إليك — فلا تريد مخاطباً بعينه بل تريد إن أكرم أو أحسن إليه ، فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم ، أى سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد ، وهو في القرآن كثير ، كقوله ^(١) تعالى : (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) أخرج في صورة الخطاب أمّا أريد العموم للقصد إلى تفضيع حالم ، وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها ، فلا تختص بها رؤية راء ، بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب ^(٢)

أغراض التعريف بالعلمية : وإن كان بالعلمية فإما لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم تختص به ^(٣) كقوله ^(٤) تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وقول الشاعر :

أبو مالك قاصرٌ فقرهٌ على نفسه ومُشيعٌ غناه ^(٥)

== لما فيه من تلك الزية الظاهرة ، ويمكن أن يعد منها الالتفات الآتى ، واستعمال ضمير الجمع في الواحد ، ونحو ذلك مما لا يدخل في المعانى التحوية للضمائر .

(١) — ي — ١٢ — س — ٣٢

(٢) منه أيضاً قول الشاعر :

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها هواناً بها كانت على الناس أهوناً
وقول الآخر :

إذا ما كنت ذا قلب فنوع فانت ومالك الدنيا سواء

(٣) هذا أيضاً من استعمال العلم في معناه الأصلي ، فلا يصح أن يعد من وجوه

البلاغة .

(٤) — ي — ١ — س — ١١٢ — وإنما تكون الآية من تعريف للسند

إليه بالعلمية إذا جعل لفظ الجلالة مبتدأ ثانياً لاخبراً عن الضمير .

(٥) هو لملك بن عويس المعروف بالتدخل الهذلي من قصيدة له في رثاء أبيه ،

وكان يكنى أبا مالك ، والسكنة عليه ، ومضيه قصده فقره عليه نفسه أنه لا سأل ==

وقوله :

اللهُ يعلم ما تركتُ قتالهم حتى علوا فرسى بأشقر مزبد^(١)
 وإما لتعظيمه أو لإهائته ، كما في الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة^(٢)
 وإما للكناية حيث الاسم صالح لها^(٣) . وما ورد صالحاً للكناية من غير باب
 المسند إليه قوله^(٤) تعالى : (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) أى جهنمى .
 وإما لإيهام^(٥) استلذاذه أو التبرك به .
 وإما لاعتبار آخر مناسب^(٦)

= أحداً ، ومعنى إشاعه غناه أنه يعطى كل الناس .

(١) هو للحدث بن هشام في الاعتذار عن فراره عن أخيه أبي جهل يوم بدر ،
 والأشقر لون يأخذ من الأحمر والأصفر ويريد به الدم ، واللزبد الذى له زبد ، يعتذر
 بأنه لم يفر إلا بعد أن جرح ، فعلاذمه فرسه .

(٢) كقولك — أبو المعالي حضر ، وأنف البانة ذهب — ومثل الكنى
 والألقاب الأعلام المنقولة من معان محمودة أو مذمومة .

(٣) افرق بين هذا وما قبله أن ما هناك مجرد إشعار ، وما هنا يقصد فيه المعنى
 اللازم وتنسب العلمية . وملاح الاسم للكناية بالنظر إلى أصله قبل العلمية ، وقيل :
 إنه لا يراد بالكناية هنا معناها الاصطلاحى الآتى في علم البيان ، لأنه لا يكتفى بأبي لهب عن
 جهنمى باعتبار معناها المستعمل فيه وهو الذات المخصوصة ، وهذا لا بد منه في
 للكناية الاصطلاحية .

(٤) — ي — ١ — س — ١١١

(٥) لامعنى لإفحام لفظ — إيهام — لأن التبرك والاستلذاذ حاصلان تحقيقاً ،
 وذلك كقول الشاعر :

بِالله يا ضيأت القاع فكلن لنا ليلائى منكن أم ليلى من البشر
 (٦) كالغافل والتطير . نحو — سعد فى دارك ، والسفاح فى دار صديقك

أغراض التعريف بالوصولية : وإن كان بالوصولية فلما لعدم علم
المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة^(١) كقولك — الذي كان معنا أمس
رجل عالم — وإما لاستهجان التصريح بالاسم ، وإما لزيادة التقدير ، نحو قوله^(٢)
تعالى : (وَرَأَوْنَهُ أَتَى هُوَ فِي يَتِّهَا عَن نَفْسِهِ) فإنه مسوق لتنزيه يوسف
عليه السلام عن الفحشاء ، والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز
وغيره^(٣) .

وإما للتفخيم كقوله^(٤) تعالى : (فَنَشِيبُهُمْ مِنَ الِيمِّ مَاغْشِيَهُمْ) وقول الشاعر :
مَضَى بِهَا مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الزَّجَاجَةِ بَاقِي يَطَابُ الْبَاقِي^(٥)

(١) هذا أيضاً معنى أقوى لاسم للوصول ، فلا يصح عده في وجوب البلاغة .

(٢) — ي — ٣١ — س ١٢

(٣) لأنه إذا كان في يديها وتمكن منها ولم يفعل كان هذا أقوى في نزاهته ،
والآية تصاح أيضاً مثلاً لغرض استهجان التصريح بالاسم لقبح الفعل المنسوب إليها ،
ومما عدل فيه عن التصريح بالاسم لاستهجانه قول الشاعر :

قلت لترب غنـدها جالسة في قصرها : هذا الذي أراد من

قلت : فني يشكو الترام عاشق قالت : لمن ، قالت : لمن ، قالت لمن

والتكرار في ذلك قبيح يحل بفصاحته وبلاغته .

(٤) — ي — ١٨ — س ٢٠

(٥) هو لعبد الله بن العباس بن الفضل بن الربيع ، وقيل : إنه لأبي نواس ،
والضمير في قوله — بها — للخمر ، ومعنى البيت أنه مضى بالخمرة قدر كبير من
عقل شاربها ، ولا يزال الباقي من الخمر في الزجاجاة يطلب الباقي من عقله حتى
يذهب به كله .

ومنه في غير هذا الباب قوله ^(١) تعالى (فَنَشَأُهَا مَا غَشَى) وبيت الحماسة :
صبا ما صباحتي علا الشيبُ رأسه فلما علاه قال للباطل : ابعدي ^(٢)
وقول أبي نواس :

ولقد نهزتُ مع الفؤاد بدلوهم وأسمتُ سرحَ اللحظ حيث أساموا
وبلغتُ ما بلغ امرؤ بشبابه فإذا عصارَةٌ كلُّ ذلك أنام ^(٣)
ولما لتنبيهه المخاطب على خطئه ، كقول الآخر :

إن الذين ترونهم إخوانكم يشقى غليل صدورهم أن تُصرعوا ^(٤)

(١) — ي — ٥٤ — ص — ٦٣ — وإنما يكون ما في الآية من غير هذا
الباب إذا جعلت — ما — مفعولا به ، فإذا جعلت فاعلا كانت منه .

(٢) هو لدريد بن الصمة ، وإنما لم يكن من هذا الباب لأن — ما — فيه
مفعول به أي تعاطى الصبا الذي تعاطاه ، ويجوز أن تكون مصدرية ظرفية ، والصبا
الليل إلى الصبوة وهي جهة الصبيان .

(٣) هما للحسن بن هانيء المعروف بأبي نواس ، ويقال — نهز الدلو في البئر
— إذا ضرب بها في اللاء لتتلىء ، ويقال — أمام الماشية — إذا أخرجها إلى المرعى ،
والكلام على التثنية في اللوزمين والإضافة في — سرح اللحظ — من إضافة الصفة
إلى الموصوف ، والسرح في الأصل ذهاب الماشية إلى المرعى ، والعصارة ما تحلب
عما عصر والمراد بها هنا الثمرة والنتيجة ، والشاهد في قوله — ما بلغ امرؤ —
لأنه مفعول به .

(٤) هو لمبددة بن الطيب في وعظ بنيه ، وقيل لغيره ، وقوله — ترونهم —
بمعنى تظنونهم ، والواو فيه فاعل لأنه مما يبنى على صورة المجهول ، وهو للفاعل ،
ويجوز أن يكون من — أرى للتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، ولتقليل العطش للتشديد
أو الحقد ، والشاهد في أن الموصول في البيت يفيد من تخطئهم في ظنهم ما لا يفيد
إن فلانا وفلانا .

ولما للإيماء إلى وجه بناء الخبر^(١) نحو : (إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين^(٢)) ثم إنه^(٣) ربما جُمِلَ ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر^(٤) كقوله :

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعزُّ وأطول^(٥)
أو لشأن غيره^(٦) نحو : (الذين كذبوا شُعبياً كانوا همُ الخاسرين^(٧))
قال السكاكي^(٨) وربما جُمِلَ ذريعة إلى تحقيق الخبر ، كقوله :

(١) أى طريق إسناده إلى للوصول من كونه مدحاً أو ذمّاً أو نحوهما ، بأن يذكّر في الصلة ما يناسب ذلك .

(٢) — ي — ٦٠ — س — ٤٠

(٣) للضمير يعود إلى الإيماء إلى وجه بناء الخبر .

(٤) ربما جُمِلَ ذريعة أيضاً إلى الإهانة لشأنه ، كقولك — إن الذي لا يحسن الفقه صنف فيه — أو شأن غيره ، كقولك — إن الذي يتبع الشيطان خاسر .

(٥) هو لهام بن غالب المعروف بالفرزدق يفتخر بيته في تميم على جرير ، لأنه كان من ذوى الشرف فيهم ، وليس للراد بالبيت الكعبة كما ذكر الدسوقي في حاشيته على المختصر ، وقوله — سمك — بمعنى رفع . والشاهد في أن قوله — الذي سمك السماء — إيماء إلى أن الخبر البنى عليه من جنس الرفعة والبناء ، وأعز وأطول أى من بيت جرير ، أو من كل عزيز وطويل ، أو من الدماء المذكورة قبله ، أو بمعنى عزيزة طويلة ، فيكون أفصل التفضيل على غير بابيه ، وقد حذف — من — على الأول للدلالة على قوة الخبر .

(٦) كشعيب عليه السلام في الآية ، لأن فيها إيماء إلى الخبر يشعر بتعظيمه ، إذ جُمِلَ خسرانهم بسبب تكذيبه ، وفيها إيماء أيضاً إلى أن الخبر من جنس الخسران ،

(٧) — ي — ٩٢ — س — ٧

(٨) ٩٧ — الفتح .

إِنَّ التّي ضربت يتنا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول^(١)

وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ ، كقوله — إن الذين ترونها . البيت — وفيه نظر ، إذ لا يظهر بين الإيحاء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق^(٢) فكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثاني ، والمسند إليه في البيت الثاني ليس فيه إيحاء إلى وجه بناء الخبر عليه ، بل لا يبعد أن يكون فيه إيحاء إلى بناء نقيضه عليه^(٣) .

(١) هو لمبة بن الطيب وكوفة الجند هي مدينة الكوفة ، وروى أبو يزيد — بكوفة الجند — على أنه موضع ، وقال الأصمعي : إنما هو — بكوفة الجند — والأول تصحيف ، وقوله — غالت — بمعنى أكلت ، والفول حيوان خرافي وقد يطلق على الداهية . والشاهد في أن ضرب البيت بالكوفة والهجرة إليها فيه إيحاء إلى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبة ، وهو مع هذا يحقق زوال الودة ويقره حتى كأنه دليل عليه .

(٢) فرق بينهما بأن الإيحاء إشعار بالخبر سواء أكان معه تحقيق له أم لا ، والأول كما في بيت عبدة ، والثاني كما في بيت الفرزدق ، فالإيحاء إلى الخبر أعم من تحقيقه وإفادة الجزم به .

(٣) نقيضه أني الأخوة عنهم ، وهذا لا يخرجهم فيما أرى عن كونه فيه إيحاء إلى وجه بناء الخبر ، لأنهم أطلقوا فيه ولم يقيدوه بشيء ، ومن هذا الإيحاء قول أبي العلاء :

إن الذي الوحشة في داره تؤنة الرحمة في لحده

وربما يقصد بالإيحاء تشويق السامع إلى الخبر ليتمكن في نفسه ، كما في قول الشاعر :

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

ومن أغراض التعريف بالموصولية إخفاء الأمر عن غير مخاطب ، كقول الشاعر :

وأخذت ماجداً أذمير به وقضيت حاجتي كما أمتوى

أغراض التعريف بالإشارة : وإف كان بالإشارة فلما تميزه أكل
تميز لصحة إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة حساً^(١) كقوله :
هذا أبو الصقر فردا في محاسنه^(٢)

وقوله :

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنى وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا^(٣)
وقوله :

وإذا تأمل شخص ضيف مقبل منسربل سر بال ليل أغبر
أوما إلى الكوماء هذا طارق نحرني الأعداء إن لم تُنحري^(٤)

(١) هذا أيضاً معنى أصلي لاسم الإشارة ، فلا يصح أن يمد من وجوه البلاغة ،
ولما يمد منها أن يعنى بتمييزه أكل تميز لأن اللقار مقام مدح أو نحوه ، لأن
تمييزه أكل تميز يكون أعون على كمال المدح ، وأبعد من التقصير في الاعتناء
بأسر المدوح .

(١) هو لعل بن العباس المعروف بابن الرومي في مدح أبي الصقر الشيباني وزير
للعمد من قوله :

هذا أبو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيباني بين الضال والسلم
والضال شجر السدر البرى ، والسلم شجر ذو شوك ، وقوله — بين الضال
والسلم — كناية عن عزم ، لأن هذه الأشجار بالبادية ، وهى مجد الرب وعزم .
(٣) هو لجرول بن أوس المعروف بالحطيطنة ، وقوله — بنوا — يعنى به ما يبنونه
من الكارم ، والبسنى بضم الباء يقال — بنا يبنى بناء وبنيه بكسر الباء في العمران ،
وبنا يبنو بني بضم الباء في الشرف — وقوله — عقدوا — معناه أبرموا أمراً من أمورهم .
(٤) قيل : إن البيتين لرجل يمدح حاتماً . وقيل : إنهما لحسان بن ثابت ،
وقيل لهما لابن ثعلبي محمد بن عبد الله بن مسلم ، وفي مجموعة للعاني أنهما للملوي
صاحب الزنج ، وقوله — أوما — تخفيف أوما بمعنى أشار ، وانكوماء الناقمة للضقة

وقوله :

ولا يقيم على ضميم براد به إلا الأذلان هير الحى والوتد
هذا على الحسف مربوط برئته وذا يشج فلا يرى له أحد^(١)
وإما المقصد إلى أن السامع غي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس ،

كقول الفرزدق :

أولئك آباءى فجنى بمنلهم إذا جمعنا يا جرير الجامع^(٢)
وإما لبيان حالة في القرب أو البعد أو التوسط^(٣) كقولك - هذا زيد وذلك
مرو وذاك بشر - وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقير^(٤) كقوله تعالى :
(وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزواً أهذا الذى يذكركم آلهتكم)
وقوله تعالى :^(٥) (وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب) وعليه من غير هذا الباب
قوله تعالى : (ماذا أراد الله بهذا مثلاً) وقول عائشة رضى الله عنها لعبد الله

(١) هما جرير بن عبد الصبح المعروف بالملتس ، والضمير في
- به - يعود إلى اللستنى منه للمقدر وهو أحد مثلاً ، والعر الحمار ، والرمة القطمة
من الحبل البالى ، وقوله - هذا - يعود إلى العير . وقوله - ذا - يعود إلى الوتد
(٢) هو لهما بن غالب المعروف بالفرزدق ، والتعريض بالعبادة ناشئ من
استعمال اسم الإشارة في آباءه وهم غائبون لموتهم ، والأمر في قوله - فجنى - بالتعجيز
(٣) هذا أيضاً من المعانى الأصلية لاسم الإشارة .

(٤) قد يجعل أيضاً ذريعة إلى التعظيم ، كقوله تعالى : (إن هذا القرآن يهدي
للستى هي أنوم) - ي - ٩ - من - ١٧ - فينزل قربه من ساحة الحضور
والخطاب منزلة قرب للسانة .

(٥) - ي - ٣٦ - س - ٢١

(٦) - ي - ٤٦ - س - ٢٩

(٧) - ي - ٢٦ - س - ٢

ابن عمرو بن العاص : يا عجباً لابن عمرو هذا^(١) . وقول الشاعر :

تقول ودقت نحرها بيمينها : أبلى هذا بالرحا المتفاس^(٢)

وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم ، كقوله^(٣) تعالى : (ألم ذلك الكتاب)
ذهاباً إلى بعد درجته ، ونحوه : « وتلك الجنة التي أورتهموها »^(٤) ولذا قالت :
(فذلكم الذي لم تفتني فيه^(٥)) لم تقل فهذا هو حاضر^(٦) رفعا لمنزلة في الحسن ،
وتمهيداً للعذر في الافتتان به ، وقد يجعل ذريعة إلى التحقير ، كما يقال — ذلك
اللعين فعل كذا .

وإما للتنبيه — إذا ذكر قبل المسند إليه مذكور^(٧) وعقب بأوصاف — على
أن ما يرد بعد اسم الإشارة فالمدكور جذير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف ،
كقول حاتم الطائي :

ولله صعلوك يساور^(٨) هممه ويمضي على الأحداث والدهر مقدما^(٩)

(١) تريد بهذا تخطيته في فتواه بنقض النساء ذوائبهن في الاغتسال .

(٢) هو للهمذاول بن كعب الغنبري ، ويقال له الهمذلول أيضاً ، وقيل لغيره ،
وكانت امرأته راته يطحن بالرحا لأضيافه فانكرت عليه ، وبعده :

فقلت لها : لا تعجبي وتبينني بلائي إذا التفتت على انفوارس

وللتفاس الذي يدخل ظهره ويخرج صدره ضد الأحذب ، ولشاهد في أن اسم
الإشارة فيه مسند لا مسند إليه .

(٣) — ي — ٢٠١ — س — ٢

(٤) — ي — ٧٢ — س — ٤٣

(٥) — ي — ٣٢ — س — ١٢

(٦) أي يوسف عليه السلام .

(٧) السند إليه هو اسم الإشارة ، والمذكور هو المشار إليه قبلها .

(٨) الصعلوك الفقير ، وقوله — يساور — بمعنى يواثب .

فنى طلباني لا يرى الخصب ترحة ولا شبة إن نالها عد مغنا^(١)
 إذا ما رأى يوماً مكارم أعرضت تيمم كبراً هن ثمت صمما^(٢)
 يرى رحمه ونبله ومجده وذات شطب غضب الضريبة مخذما^(٣)
 وأحناء سرج قاتر ولجأته عتاد أخى هيجاً وطرفاً مسوماً^(٤)
 فذلك إن يهلك لحسن ثناؤه وإن عاش لم يقعد ضعيفاً مذماً^(٥)

فقد له كما ترى خصالاً فاضلة من اللضاء على الأحداث مقدماً ، والصبر على ألم الجوع ، والأثقة من عد الشبهة مغناً ، وتيمم كبرى للكرامات ، وللتأهب للحرب بأدواتها ، ثم عقب ذلك بقوله — فذلك — فأفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر بعده ، وكذا قوله^(٦) تعالى : (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح .

وإما لاعتبار آخر مناصب^(٧) .

(١) الخصب : الجوع ، وشبة مفعول أول لمد ، ومغنا مفعول ثان .

(٢) أعرضت بمعنى ظهرت ، وتيمم بمعنى قصد .

(٣) المجن : الترس ، وشطب السيف الخطوط في مثته ، وضربته حده ، والغضب انقطاع ، والمخذم : القاطع بسرعة .

(٤) أحناء السرج : جمع حنو وهو اسم لكل من قربوسه المقدم والمؤخر . والقاتر الجيد الوقوع على الظهر وعتاد عدة وهو مفعول — يرى الثاني ، وهيجا مقصور هيجاء وهى الحرب ، والطرف الجواد الكريم الأصل ، والموم الذى يرسل ليرعى أو للإغارة ، أى ويرى طرفاً مسوماً كذلك .

(٥) الحسنى مصدر كال بشرى أو اسم للإحسان خبر مقدم ، وثناؤه مبتدأ مؤخر

(٦) ي - ٥ - س - ٢

(٧) كتزيل الغائب منزلة الحاضر ، والمفعول منزلة المحسوس فى نحو قوله تعالى : —

أغراض التعريف باللام : وإن كان باللام فإما للإشارة إلى معهود^(١) عينك وبين مخاطبتك ، كما إذا قال لك قائل — جاني رجل من قبيلة كذا — فتقول — ما فعل الرجل ؟ وعليه قوله^(٢) تعالى : (وليس الذكر كالأُنثى) أى وليس الذكر الذى طلبت^(٣) كالأُنثى التى وهبت لها .

وإما لإرادة نفس الحقيقة^(٤) كقولك — الرجل خير من المرأة ، والدينار خير من الدرهم — ومنه قول أبى العلاء للمعري :

والخل كالماء يبدى لى ضماثره مع الصفاء ويخفيها مع الكدر^(٥)

= (تلك عُقبى الذين اتقوا وعُقبى الكافرين النار) — ي — ٣٥ — س ١٣ —
 وقوله : (وذلكم ظنكم الذى ظننتم بربكم) — ي — ٢٣ — ٤١ — وقوله :
 (ذلكم مما عأمى ربى) — ي ٣٧ — س ١٢

(١) أى فى الخارج مذكورا أو غير مذكور ، ولهذا تسمى اللام فيه لام العهد الخارجى ، وهذا المعنى للام التعريف وما بعده من المعانى الأصلية لها ، فلا يصح ذكرها على نحو ما ذكره الخطيب وغيره .

(٢) — ي — ٣٦ — س ٣

(٣) فى قولها قبله : (رب إنى نذرت لك ما فى بطنى محررا فتقبل منى) لأن نذر الأولاد لخدمة بيت المقدس كان مقصورا عندم على الذكور ، واللام فى (الذكر) عائدة إلى مذكور بالسكينة على هذا الوجه ، واللام فى (الأُنثى) عائدة إلى مذكور صريحا فى قولها قبله (رب إنى وضعتها أنثى) وقد تعود اللام إلى معهود غير مذكور ، كقوله تعالى : (إذ يبايعونك تحت الشجرة) — ي — ١٨ — س ٤٨ وتسمى اللام فيه لام العهد العلمى ، فأقسام لام العهد الخارجى ثلاثة : صريحى وكنائى وعلوى .

(٤) هذه لام الجنس ،

(٥) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبى العلاء للمعري ، والخل الصديق ، وضماثره : ما يضره من اللودة وغيرها ، وليس الحكم هنا على خل معهود ، وإنما هو على جنس الخل .

وعليه من غير هذا الباب قوله ^(١) تعالى: (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) أى جعلنا مبدأ كل شيء حى من هذا الجنس الذى هو الماء : لما روى أنه تعالى خلق لللائكة من ریح خلقها من الماء ، والجن من نار خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه ، ونحوه : (أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة) ^(٢) .
والمعرف باللام ^(٣) قد بأتى لواحد ^(٤) باعتبار عهده فى الدهن ^(٥) لمطابقته الحقيقة ^(٦) كقولك — ادخل السوق — وليس بينك وبين مخاطبك سوق ممدود فى الخارج ، وعليه قول الشاعر :

ولقد أمر على اللثيم بسبى ^(٧)

(١) — ٢٠٥ — س ٢١

(٢) — ٥ — ٨٩ — س ٦

(٣) يعنى لام الحقيقة لأنها هى التى يأتى فيها لام العهد الذهبى ، ولام الاستغراق ، وقبل : إن لام العهد الذهبى ولام الاستغراق مقابلان لام العهد الخارجى ولام الحقيقة ، وعلى هذا تكون لام الحقيقة هى التى يراد منها الحقيقة بقطع النظر عن الأفراد ، ويقصر عليها اسم لام المجلس .

(٤) أى مبهم بخلاف لام العهد الخارجى فإنها لمعين .

(٥) تسمى للام فيه لام العهد الذهبى .

(٦) يريد بمطابقته الحقيقة اشتغالها عليه .

(٧) هو أمّ حنيرة بن جابر الحنفى من قوله :

ولقد أمر على اللثيم بسبى فضيت ثمّ قلت لا يعننى

وتمت حرف عطف لحقها تاء التانيث ، وقوله — أمر : مضارع يعنى للماضى لاستحضار تلك الصورة المجيبة عنده ، ورواية الكامل — فأجوز ثم أقول لا يعننى — والشاهد فى لام اللثيم ، لأن للراد منه واحد غير معين .

وهذا يقرب في المعنى من النكرة ^(١) ولذلك يقدر - يسبى - وصفاً
للنم لا حالاً ^(٢).

وقد يفيد الاستغراق ، وذلك إذا امتنع جملة على غير الأفراد وعلى بعضها
دون بعض ^(٣) كقوله ^(٤) تعالى : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) .
والاستغراق ضربان :

حقيقى ^(٥) كقوله ^(٦) تعالى : (عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) أى كل غيب وشهادة .
وعرفى ^(٧) كتولنا - جمع الأمير للصاغة - إذا جمع صاغة

(١) قال - يقرب - لأن النكرة تدل على واحد غير معين من جملة الحقيقة ، والمعروف
لام العهد الذهبى يدل على نفس الحقيقة فى ذاته ولا يدل على الواحد المبهم إلا وساطة
القرينة ، كالدخول فى قولك - ادخل السوق - فهما بالنظر إلى القرينة سواء وبقطع
النظر عنها مختلفان .

(٢) لأن المعروف بلام العهد الذهبى فى معنى النكرة ، والجل بعد النكرات
صفات لأحوال ، ولكن يرد على هذا أنهم جعلوه كالنكرة فى المعنى فقط ، وأجروا عليه
فى اللفظ أحكام المعارف ، على أن تقدير - يسبى - حالاً هو المناسب لقوله - قضيت - لأنه
ظاهر فى أن السب كان منه فى حال المرور فقط ولم يكن صفة لازمة له .

(٣) بأن تقوم قرينة على أنه ليس القصد الحقيقة من حيث هى ، ولا بعض الأفراد
دون بعض بالاستثناء فى الآية ، فتكون اللام لاستغراق جميع الأفراد . ولهذا تسمى
لام الاستغراق .

(٤) - ي - ٢٠١ - س - ١٠٣

(٥) هو الذى يتناول كل فرد بحسب وضع اللفظ .

(٦) - ي - ٧٣ - س - ٦

(٧) هو الذى يتناول كل فرد بحسب المعروف العام ، أما المعروف الخاص =

بلده أو أطراف مملكته غنّيبٌ ، لا صاغة الدنيا^(١) .

واستفراق للفرد أشمل من استفراق الجمع^(٢) بدليل أنه لا يصدق - لا رجلٌ - في الدار - في نقي الجنس^(٣) إذا كان فيها رجل أو رجلان ، ويصدق - لا رجالٌ - في الدار - ولا تنافي بين الاستفراق وإفراد اسم الجنس^(٤) لأن الحرف إنما يدخل عليه مجرداً عن الدلالة على الوحدة والتمدد^(٥) ولأنه بمعنى كلّ الأفراد^(٦) لا كل المجموع^(٧) ، أى معنى قولنا - الرجل - كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجميع^(٨) وللحفاظة

== كعرف الشرع فيدخل الاستفراق بحسبه في الاستفراق الحقيقي -

(١) أل في - الصاغة - معرفة لا موصولة ، لأنها إنما تكون موصولة في اسم الفاعل إذ دل على الحدوث .

(٢) هذا صحيح في استفراق النكرة النفية ، أما استفراق للمعرف باللام فالفرد والجمع فيه سواء ، ولهذا كان قوله تعالى : (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) - أى - ٦ - س - ٣٣ - شاملاً لكل مؤمن ، وليس خاصاً بجماعات للمؤمنين .

(٣) بخلاف نقي الوحدة ، نحو - لا رجل في الدار - فإنه يصدق إذا كان فيها رجلان أو أكثر ، ويكون لاستفراق الواحد كما يكون الجمع لاستفراق المجموع دون الأفراد .

(٤) هذا جواب عن اعتراض بعضهم بأن أفراد الاسم ينافي أن تكون الأداة الداخلة عليه للاستفراق ، لأن أفراده يدل على الوحدة والاستفراق يدل على التعدد .

(٥) لأنه قصد به الجنس الصالح لهما .

(٦) هو الذى يدل على كل فرد على طريق البدل ، وعلى هذا لا تنافي للدلالة على الوحدة والدلالة على التعدد .

(٧) هذا عند الجمهور ، وقد أجازته الأخفش لئلا سمع من كلامهم - أهك =

على التشاكل بين الصفة والوصف أيضا .

فالخاص أن المراد باسم الجنس المسمى باللام ، إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد ، وهو تعريف الجنس والحقيقة ، ونحوه علم الجنس كأسماء ، وإما فرد معين ، وهو العهد الخارجى ، ونحوه العلم الخاص ، كزيد ، وإما فرد غير معين ، وهو العهد للذهنى ، ونحوه النكرة ، كرجل ، وإما كل الأفراد وهو الاستغراق ، ونحوه لفظ — كل — مضافا إلى النكرة ، كقولنا — كل رجل .

وقد شكك السكاكى^(١) على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا^(٢) ثم اختار^(٣) بناء على ما حكاه من بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير^(٤) أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة المهور بوجه من الوجوه الخطابية ، إما لكون الشيء حاضرا فى الذهن لكونه

= الناس الدينار الحر والدرم البيض . (١) ١١٥ — للفتح .

(٢) أما تشكيكه فى تعريف الحقيقة من حيث هو فبدعوى أنه لا فرق بين المراد منها والمراد من أسماء الأجناس التكرات كرجل وقام إن قصد منها الدلالة على الحقيقة من حيث هو ، فإن قصد منها الحقيقة باعتبار حضورها فى الذهن لم تفرق عن لام العهد الخارجى ، وأما تشكيكه فى الاستغراق فبدعوى التنافى بينه وبين أفراد الاسم ، وقد أجاب الخطيب عن الأول بما أشار إليه من أن لام الحقيقة تدل على الحقيقة بقيد استحضارها فى الذهن ، ولأن العهد الخارجى يقصد بها فرد معين ، وهذا متماز لام الحقيقة عن أسماء الأجناس التكرات وعن لام العهد الخارجى ، وعن التنافى بدفع التنافى بين الاستغراق وأفراد اسم الجنس .

(٣) أى فى الجواب عن تشكيكه فى تعريف الحقيقة .

(٤) أى لا الحقيقة ، فلا تأنى لتعريفها إلا بعد تنزيلها منزلة المهور بوجه من الوجوه الآتية .

محتاجا إليه على طريق التحقيق أو التهكم^(١) أولاً لأنه عظيم الخطر معقودا لهم^(٢) على أحد الطريقين^(٣) وإما لأنه لا يفيب عن الحس^(٤) على أحد الطريقين لو كان معهوداً^(٥) وقال^(٦) الحقيقة من حيث هي لا واحدة ولا متعددة ، لتعقّبها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى ، وإن كانت لاتنفك في الوجود عن أحدهما ، فهي صالحة للتوحد والتكثّر ، فكون الحكم استغراقاً أو غير استغراق إلى مقتضى المقام^(٧) فإذا كان خطايا^(٨) مثل — المؤمن غرّ كريم ، والفاجر خبّ لئيم — يُحيل المعرفة باللام مفرداً كان أو جمعاً على الاستغراق بطله إيهام أن المقصد إلى فرد دون آخر مع تحقّق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين ، وإذا كان استدلالياً يُحيل على أقل ما يحتمل ، وهو الواحد في الفرد والثلاثة في الجمع^(٩)

(١) كقولهم — الدينار خير من الدرهم — ويمكن أن يكون من هذا في التهكم قولهم — إن البعث بأرضنا يستلزم .

(٢) كقوله تعالى : (الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة) ي-٨٩-س-٦٠ .

(٣) أى طريق التحقيق وطريق التهكم .

(٤) كقولك — الأرض مبسوطة — في الأول ، وقولك — الطفيل حضر — في الثاني .

(٥) هذه الجملة الشرطية لاتوجد في كلام السكاكي .

(٦) أى في الجواب عن تشكيكه في الاستغراق ، وهذا هو الذى أجاب به الخطيب فيما سبق .

(٧) أى أن دلالة اللام على هذا ليست بمقتضى الوضع ، وإنما هي بمقتضى المقام .

(٨) للمقام الخطابي هو الذى يكنى فيه بالظن ، وللمقام الاستدلالي هو الذى يطلب فيه اليقين .

(٩) مثل — حصل الدرهم أو الدراهم — هذا وكل ما ذكره السكاكي للخطيب

في التعريف باللام ليس فيه من البلاغتهى ، لأنه لا يخرجهما تقيده بمقتضى دلالتها =

أغراض التعريف بالإضافة : وإن كان بالإضافة فإما لأنه ليس
 للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريق أخصر منها ، كقوله :
 هوأى مع الركب اليمانيين مُصِدِّ جنبٌ وجنَّتَانِي بِمَكَّةَ مَوْتَقُ^(١)
 وإما لإغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح لجهة^(٢) كقوله :
 بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ الْقِيَامِ كَأَنَّهُمْ أَسْوَدٌ لَمَّا فِي غَيْلٍ خَفَّانٍ أَشْبِلُ^(٣)
 وقوله :
 قَوْمِي مُمْ قَسَلُوا أَمِيمَ أَخِي فَإِذَا رَمِيَتْ بِصَيِّقِي سَهْمِي^(٤)

= الوضعية ، وقد حاول السكاكي أن يحمل لذلك وجهاً من البلاغة ، ولكنه تكلف فيه على عادته .

(١) هو لجعفر بن عسَّابة الحارثي ، وكان مسجوناً بمكة في جنابة فزارته محبوبته مع ركب من قومها ، فلما رحلت قال فيها ذلك ، وآثر قوله — هوأى — على نحو — القدى أهوى أو المهوى لى — لأن الإضافة أخصر وأنسب بما هو فيه من ضيق الصدر بالحبس ، وكذلك ضيق الشعر ، وقد أطلق المهوى على المهوى مجازاً مرسلًا . واليمانيين جمع يمان وألفه عوض عن ياء النسب ، والمصدر اسم فاعل من — أصد — بمعنى أصد في السير ، والجنب الملتصق من — جنب البعير — إذا قاده إلى جنبه .

(٢) يعني أنه غير متعذر ، ولكنه مرجوح لجهة ، كما سيأتي في الشاهد .

(٣) هو لأبي السمت مروان بن أبي حفصة في مدح معن بن زائدة ، وبنو مطر قومه ، بطن من شيان ، والغيل : الشجر المجتمع ، وخفان مأسدة قرب الكوفة ، والأشبل أولاد الأسود ، والشاهد في قوله — بنو مطر — لإغناء الإضافة فيه عن تفصيل متعذر .

(٤) هو للحارث بن عسلة الجري ، وأميمة مناخى مرخم ، وكانت تحضه على الأخذ بشار أخيه عن قتله من قومه ، والشاهد في قوله — قومي — لإغناء الإضافة فيه عن تفصيل تركه أرجح لجهة هي خوف تفيرم منه وحقدهم عليه إذا صرح بأسمائهم

ولما تضمنها تعظيماً لشأن المضاف إليه، كقولك - عبدى حضر - فمظم شأنك ، أو شأن للمضاف ، كقولك - عبد الخليفة ركب - فمظم شأن العبد ، أو شأن غيرها ، كقولك - عبد السلطان عند فلان - فمظم شأن فلان ، أو تحقيراً ، نحو - ولد الحجام حضر^(١) ولما لا اعتبار آخر مناصب^(٢)

أغراض التنكير : وأما تنكيره فلأفراد^(٣)

(١) هذا مثال لإفادتها تحقير المضاف ، ومن إفادتها تحقير المضاف إليه قولك - ضارب بكر حضر - ومن إفادتها تحقير غيرها قولك - ولد الحجام جليس زيد - ومن إفادتها التعظيم والتحقير قول الشاعر :

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بَرْدُهُ وَجَدَى يَحْجَاجُ فَارِسُ شَمْرَا
(٢) كالاستعطف في قوله تعالى : (لَا تُضَارَّ وَالِدَةَ بِوَلَدٍهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهُ بِوَلَدِهِ)
- ى - ٢٣٣ - من - ٢ - وكتضمنها لطفاً مجازياً في نحو قول الشاعر :

إِذَا كَوُكَبُ الْخُرْقَاءِ لَاحَ بِسَحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْأَقَارِبِ
فأضاف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملازمة ، وهي أنها لا تذكر كسوة الشتاء إلا وقت طلوعه سحراً ، وهو لا يطلع سحراً إلا في الشتاء . وسهيل بدل من كوكب . هذا ولا تختص هذه الزايا بالترصيف بالإضافة ، بل تأتي في الإضافة إلى النكرة ، فتفيد التعظيم في نحو قول امرأة من بنى عامر :

وَحَرْبٌ يَضِجُ الْقَوْمُ مِنْ نَفْيَانِهَا ضَجِيجُ الْجَمَالِ الْجِلَّةِ الدِّبَرَاتِ
سَيَّرَكُهَا قَوْمٌ وَبَصَلَى بِحَرَّمِهَا بَنُو نِسْوَةٍ لَشَكْلِ مُصْطَبِرَاتِ
وتفيد التقليل والتحقير في قول الشاعر :

إِذَا جَاعَ لَمْ يَفْرَحْ بِأَكْلَةِ سَاعَةٍ وَلَمْ يَنْتَشِسْ مِنْ قَيْدِهَا وَهُوَ سَائِبُ
(٣) أى الدلالة على فرد منتشر ، وهذا عام في كل نكرة ، فإذا كانت مفرداً : ثلث على واحد ، وإذا كانت مثني دلت على اثنين ، وإذا كانت جمداً دلت على ثلاثة ، وإذا كانت نعتاً دلت على التوعية أى فرد سائر الأنواع ، ولا يخفى =

أقوله^(١) تعالى : (وجاء رجلٌ من أَقْصَى المَدِينَةِ يَسْمَى) أى فرد من أشخاص الرجال ، وللنوعية ، كقوله^(٢) تعالى : (وعلى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) أى نوع من الأغشية غير ما يتعارفه الناس^(٣) وهو غطاء للتماعى عن آيات الله ، ومن تنكير غير المسند إليه للإفراد قوله^(٤) تعالى : (ضربَ اللهُ مثلاً رَجُلَيْنِ شَرَكَاهُ مِثْلًا كَسُونَ ، وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ) وللنوعية قوله تعالى^(٥) : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ) أى نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة ، كأنه قيل — ولتجدنهم أحرص الناس إن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم فى الماضى والحاضر حياة فى المستقبل فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شئ إلا إذا لم يكن ذلك الشئ موجودا له حال وصفه بالحرص عليه ، وقوله^(٦) تعالى : (واللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ) يحتمل الإفراد والنوعية أى خالق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه .

أو للتعظيم والتحويل أو للتحقيق : أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حد لا يمكن معه أن يعرف ، كقول ابن أبى السمت :

— أن هذا معنى أصلى للنكرة لا يصح ذكره هنا وإنما يعد من البلاغة إذا دل بمعونة المقام على نوعية غريبة أو نحو ذلك مما يأتى ، وقد يقتضى المقام المعنى الأصلى للنكرة إذا كان لا يتعلق بتعيينها غرض ، وذلك نحو - رجل - فى الآية ، ومثل هذا قد يعد وجها من وجوه البلاغة .

(١) - ي- ٢٠ - س- ٢٨ . (٢) - ي- ٧ - س- ٢ .

(٣) لهذا نكرت فى الآية ، ولو عرفت لانصرقت إلى ما يتعارفه الناس منها مع أنه ليس مرادا ، فلما أريد غيره نكرت ليسحوا عنها فيعرفوها ، وإنما كان التنكير هنا للنوعية لأنه هو الذى يقابل أبصارهم المتعددة بخلاف تنكير الأفراد .
وقيل : إن التنكير فى الآية للتعظيم .

(٤) - ي- ٢٩ - س- ٣٩ (٥) - ي- ٩٦ - س- ٢ (٦) - ي- ٤٥ - س- ٢٤

له حاجبٌ في كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجبٌ^(١)
أى له حاجب أى حاجب ، وليس له حاجبٌ ما .

أو للتكثير^(٢) كقولهم - إن له لإبلا ، وإن له لفنفاً - يريدون الكثرة ،
وحمل الزمخشري التكثير في قوله^(٣) تعالى: (قَالُوا أَتُنتَهِى لَنَا أَجْرًا) عليه ، أو للتقليل^(٤)
كقوله^(٥) تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ) أى وثىء ما
من رضوانه أكبر من ذلك كله ، لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح ، ولأن
العبد إذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر في نفسه مما وراه من النعيم ، وإنما
تهماً له برضاه ، كما أنه إذا علم بسخطه تنفست عليه ، ولم يجد لها فائدة ، إن عظمت ،
وقد جاء للتعظيم والتكثير جميعاً ، كقوله^(٦) تعالى: (وإن يكذبوك فقد كذبتُ

(١) هو كما في - زهر الآداب - لأبي السمط سريوان بن أبي حفصة ، ونسب في -
ديوان للعاني سلوى ابن أبي السمط ، وهو أبو الطمحان القيني ، وقوله:
فتى لا يبالى للدجلون بنوره إلى بابهِ إلا تضيء الكواكب
ومضى البيت أن ممدوحه له حاجب عظيم من نفسه يمنعه عن فعل ما يشينه ، وليس له
حاجب ما عن طالب الندى ، فالحاجب الأول نفسى والتكثير فيه للعظيم ، والحاجب الثانى
حسى ، والتكثير فيه لتحقيق على سبيل للبالغة في النفى ، وفي قوله - وليس له عن طالب
العرف حاجب - قلب ، والأصل - وليس لطالب العرف حاجب عنه .

(٢) فيفيد أنه كثير إلى حد لا يعرف ، وإنما أفاد التكثير التكثير مع أن الأصل
فيه الدلالة على الوحدة ؛ لأنه لا تنافي بين الداليتين كما سبق ، والفرق بين التكثير والتعظيم
أن الأول ينظر فيه إلى الكليات والقادير ، والثاني ينظر فيه إلى علو الشأن ، وبهذا
يرف الفرق بين التقليل والتحقير .

(٣) - ي - ١١٢ - س - ٧ (٤) فيفيد أنه قليل إلى حد لا يعرف .

(٥) - ي - ٧٢ - س - ٩ (٦) - ي - ٤ - س - ٣٥ .

رس من قبلك) أي رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام^(١) وأعمار طويلة ونحو ذلك .
والسكاكي^(٢) لم يفرق بين التعميم والتكثير ، ولا بين التحقير والتقليل ، ثم
جعل التكثير في قولهم — شرٌّ أهرُ ذاناب — للتعميم ، وفي قوله^(٣) تعالى : (ولئن
مستهم نفعه من عذاب ربك) لخلافه ، وفي كليهما نظر ، أما الأول فلما
سيأتي^(٤) وأما الثاني فلأن خلاف التعميم مستفاد من البناء للمرة ، ومن نفس
الكلمة^(٥) لأنها إما من قولهم — نفعت الريح — إذا هبت : أي هبة ، أو من
قولهم — نفع الطيب — إذا قاح : أي فوحة ، كما يقال شمة ، واستعماله بهذا
المعنى في الشر استعارة ، إذ أصله أن يستعمل في الخير ؛ يقال — له نفعة عطية —
أي هبة من الخير . وذهب أيضاً إلى أن قوله^(٦) تعالى : (يا ابت إني أخاف أن
يمسك عذاب من الرحمن) بالتكثير دون هذاب الرحمان بالإضافة إما لتهويل
أو لخلافه^(٧) والظاهر أنه لخلافه ؛ وإليه ميل الزمخشري ، فإنه ذكر أن إبراهيم
صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه ؛ حيث لم يصرح
فيه أن المذاب لاحق لا صق به . ولكنه قال : (إني أخاف أن يمسك عذاب من
الرحمن) فذكر الخوف والمس ونكر المذاب .

وأما التكثير في قوله^(٨) تعالى : (ولكم في الفصاح حياة) فيحتمل النوعية

(١) قد يقال : إن القى في الآية تكثير رسل ، فبدل على عظمهم لا على عظم الآيات ،
وأجيب بأنه يشير بهذا إلى أنه هو المراد بعظم الرسل ، أو إلى أنه داخل في عظمهم .

(٢) للفتح — ١٠٣ — (٣) — ي — ٤٦ — س — ٢١

(٤) من أن تقديم السند إليه في ذلك لتخصيص لا لتعميم ، لأن المعنى ما أهر
ذاناب إلا شر .

(٥) لا يخفى أن هذا لا يمنع أن يكون للتكرار دلالة عليه أيضاً ، لأن المعنى الواحد
قد يجتمع فيه دلالتان وثلاث لفرض من الأغراض .

(٦) — ي — ٤٥ — س — ١٧ (٧) خلاف التهويل هو التهويل (٨) — ي — ١٧٩ — س — ٢

والتعظيم ، أى ولسكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيلة عظيمة ، لمنه مما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اتقدروا ، أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل العلم بالاقتصاص ، فإن الإنسان إذا تم بالقتل تذكر الاقتصاص ، فارتدع ، فلم صاحبه من القتل وهو من القود ، فتسبب حياة نفسين .

ومن تنكير غير السند إليه النوعية : (وأمطرنا عليهم مطراً) ^(١) أى وأرسلنا عليهم نوعاً من المطر عجيباً ، بنى المجازة ، ألا ترى إلى قوله ^(٢) تعالى : (فساء مطرُ النذرِينَ) والتعقير ^(٣) : (إن نظنُّ إلا ظناً) ^(٤) .

(١) - ي - ١٧٣ - س - ٢٦ ،

(٢) أى فى الآية نفسها ، لأن قوله - فساء - صيغة تعجب .

(٣) فالنبي فى الآية إلا ظناً ضعيفاً ، وإنما جمل على هذا ولم يحمل مصدراً مؤكداً ، لأن الاستثناء لا يصح فى المصدر للؤكد ، وعلى الأول يكون من المصدر المبين لنوع فعله .

(٤) - ي - ٣٢ - س - ٤٥ .

هذا ، وقد يأتي التنكير لأغراض أخرى :

منها قصد التجاهل فى قوله تعالى : (هلْ ندلّٰكُم على رجلٍ يَبْشِكُم إذا مُزِقتم

كل ممزق إنكم لفي حَلَقٍ جديد) - ي - ٧ - س ٣٤ .

ومنها أن يمنع مانع من التعريف كما فى قول الشاعر :

إذا شئت مهتد به يمينٌ لطول الحبل بدله شمالا

لم يقل - يمينه - لأنه كره أن يسب ذلك إلى يمينه بمدح ، فكراها ولم يصفها إليه .

تمرينات على التعريف والتكبير

تمرين — ١

- ١ — قال الله تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً ، فذمى فرعونُ
الرسولَ) - ي ١٥ ، ١٦ ، س - ٧٣ - فلماذا نكّر رسولاً أولاً وعرفه ثانياً ؟
— ومن أى أقسام اللام لام الرسول ؟

تمرين -- ٢

- ١ — قال الله تعالى : (فلذلكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَنِيمَ) - ي ٢ - س - ١٠٧ -
فلماذا أتى باسم الإشارة للبعيد ولم يأت بها للقريب .
٢ — لماذا أوتر اسم الموصول على غيره من المعارف في قول الشاعر :
أعبادَ المسيح يخاف صبي ونحن عبده من خلق المسيح

تمرين — ٣

- ١ — ما الغرض من تكبير المسند إليه في قول الشاعر :
وفي السماء نجوم لا عداد لها وليس بكسف إلا الشمس والقمر
٢ — لماذا عرّف المسند إليه بالعلمية وبالوصولية في قوله تعالى :
(محمدٌ رسولُ الله والذينَ معه أشدُّاء على الكفارِ رحاءٌ بينهم)
— ي ٢٩ — س ٤٨ .

تمرين — ٤

- ١ — قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من البيان لسحراً ، وإن من
الشعر لحكمة » فلماذا نكر المسند إليه ولم يعرفه ؟
٢ — لماذا عرف المسند إليه بالإضافة في قول الشاعر :
أخوك الذي إن تدّعه لملة يجهلك وإن تنضب إلى السيف يفضب

تمرين - ٥

١ - قال الله تعالى : (إِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرٌ ، إِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرٌ)
- ٥ - ٦ ، ٥ - ٦ - ٩٤ - فلماذا عرف العسر في الموضعين ونكر يسراً فيهما ؟
ومن أى أقسام اللام لام العسر ؟

٢ - ما الغرض من التنكير في قول الشاعر :
شقت لمنظر كالجيوب عقائل وبكتك بالدمع المتون غوان

تمرين - ٦

١ - قال الشاعر :

أحيأونا لا يرزقون بدرهم وبألف ألف ترزق الأموات
فلماذا عرف السند إليه الأول بالإضافة والثاني باللام ولم
يعكس فيهما .

٢ - بين الغرض من التنكير في قول الشاعر :

وقد منى جانباً لا أضيمه وللهو منى والخلاعة جانباً

٣ - بين الغرض من التعريف والتنكير في قول المتنبي :

أهم بشيء والليالي كأنها تطاردني عن كونه وأطارد

أخرى الوصف : وأما وصفه فليكون الوصف تفسيراً له كاشفاً عن معناه ^(١) كقولك — الجسم الطويل العريض العميق محتاج إلى فراغ يشغله — ونحوه في الكشف قول أونس :

الآلئى الذى بطن بك الظنّ كُنْ قد رأى وقد سمى ^(٢)
حكى أن الأصمى سأل عن الآلى فأشده ولم يزد ، وكذلك قوله ^(٣)
تعالى : (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ، إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا) قال الزمخشريُّ للهلع سرعة الجزع عند مسِّ للكروه ، وسرعة اللع عند مس الخير ، من قولم — ناقة هلوع — سريعة السير — وعن أحمد بن يحيى ^(٤) قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر : ما الهلع ... قلت : قد فسرهُ الله تعالى . انتهى كلام الزمخشري .

أو لكونه مخصّصاً له ^(٥) نحو — زيد العاجر عندنا .

(١) هذا معنى أصلى للوصف ، فلا يصح ذكره في وجوه البلاغة ، وكذلك كونه مخصّصاً للموصوف .

(٢) هو لأونس بن حنبل يرمى فضالة بن كعدة ، وقبه :
أيتها النفس أجلى جزل إن الذى تحذرين قد وقعا
إن الذى جمع الشجاعة والتجـة دة والبر والتقى جُسمَا
فالآلى بالرفع خبر — إن — ولهذا قال — ونحوه في الكشف — لأنه ليس مستنداً إليه ، وقد روى بالنصب على أنه وحف لاسم — إن — ويؤيد هذه الرواية إتيان خبر — إن — بعد هذا في قوله :

أودى فلا تفع الإشاعة من أمر لمكره يحاول البدأ

(٣) — ي — ١٩ ، ٢٩ ، ٢١ — س — ٧٠

(٤) هو أبو العباس ثعلب ، من أئمة اللغة والنحو .

(٥) التخصيص رفع الاحتمال في المعارف وتقليل الاشتراك في النكرات .

أو لكونه مدحاً له ، كقولنا — جاء زيد العالم — حيث يجمعين فيه زيد قبل ذكر العالم ، ونحوه من غيره ^(١) قوله تعالى : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وقوله ^(٢) تعالى : (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِي الْمُصَوِّرُ) .

أو لكونه ذمّاً له ، كقولنا — ذهب زيد للقاسق — حيث يجمع فيه زيد قبل ذكر القاسق ، ونحوه من غيره قوله ^(٣) تعالى : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) .

أو لكونه تأكيداً له ^(٤) كقولك — أمس الدابر كان يوماً عظيماً . أو لكونه بياناً له ، كقوله ^(٥) تعالى : (لَا تَتَّخِذُوا الْهَيْمِ اثْنَيْنِ ، إِمَّا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ) قال الزمخشري : الاسم الحامل لمعنى الأفراد والتنبيه دالة

(١) نحوه أيضاً من السند إليه قوله تعالى : (تبارك الله أحسن الخالقين) وقول خرقن أخت طرفة :

لا يظن قومي الدين هم سم العداة وآفة الجور
النازلون بكل معترك والطيون معاند الأزر

(٢) — ي — ١ — س — ١

(٣) — ي — ٢٤ — س — ٥٩

(٤) — ي — ٩٨ — س — ١٦

(٥) أى لنوعاً لا اصطلاحياً ، ولا بد للوصف للؤكد من حال يقتضيه كإظهار السرور أو التأسف في المثال ، والتأكيد يقصد هنا زائداً على الوصفية بخلافه في التوكيد بالنفس ونحوه مما يأتي .

(٦) — ي — ٥١ — س — ١٦

وقد ذكرنا هنا فروقاً بين الوصف للبين وغيره مما سبق ، وقيل : إن الوصف للبين يمكن منه من الوصف للؤكد ، وإنما جعل وصفاً ولم يجعل عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون مشتقاً ولا مؤولاً به .

على شينين : على الجنسية والعدد المخصوص . فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العددُ شفعَ بما يؤكده قَدُلَ به على المقصد إليه والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يَحْسُنْ ، وَخَيَّلَ أَنَّكَ تَثْبِتُ الإِلَهِيَّةَ لا الوحدانية ، وأما قوله ^(١) تعالى : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا حَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) فقال السكاكي ^(٢) شفع - دابة - بنى الأرض ، و - طائر - يبطر بمخايعه لبيان أن المقصد بهما إلى الجنسين ^(٣) وقال الزمخشري : معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة ^(٤) كأنه قيل : وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع ، وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بمخايعه .

واعلم أن الجملة قد تقع صفة لفكرة ، وشرطها أن تكون خبرية ، لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، فلم يستقيم أن تكون إنشائية مثله ، وقال السكاكي ^(٥) لأنه يجب أن يكون التكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف ، لأن الوصف إنما يؤتى به لتمييزه الموصوف بما عدا ، وتمييز التكلم شيئاً من شيء بما لا يعرفه له محال ، فما لا يكون عنده محققاً للموصوف يتمتع أن يحملة وصفاً له بحكم عكس النفي ^(٦) ومضمون الجمل الطلبيه كذلك ،

(١) - ي - ٣٨ - ٦ - (٢) ١٠١ - للفتاح (٣) أى لابد إلى العدد .

(٤) أما أصل التعميم فاستفاد من وقوع لفكرة في سياق النفي ، والزيادة لرفع احتمال إرادة دواب أرض واحدة أو طيور جو واحد ، وجعل الاستغراق حقيقياً في جميع الدواب والطيور ، ولا يخفى أن كلام السكاكي يؤول إلى ذلك أيضاً ، لأنه عند قصد المجلس يكون الاستغراق حقيقياً .

(٥) ١٠٠ و ١٠١ - للفتاح .

(٦) أى لقوله - يجب أن يكون التكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف .

لأن الطلب يقتضى مطلوباً غير متحقق لامتناع طلب الحاصل ، فلا يقع شيء منها صفة لشيء ، والتعليل الأول أمم ، لأن الجملة الإنشائية قد لا تكون طلبية^(١) كقولنا - نعم الرجل زيد . وبقي للصاحب ممر ، وربما يقوم بكر ، وكم غلام ملك ، وعسى أن يحى بشر ، وما أحسن خالداً ، وصيغ المقود نحو بعت واشترت - فإن هذه كلها إنشائية وليس شيء منها بطلبى . ولا امتناع وقوع الإنشائية صفة أو خبراً قيل في قوله :

جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط^(٢)

تقديره - جاءوا بمذق مقول عنده هذا القول ، أى بمذق يحمل رائيته أن يقول لمن يريد وصفه له هل رأيت الذئب قط ، فهو مثله في اللون لإيراده في خيال الرائي لون الذئب لو رآه^(٣) وفي مثل قولنا - زيد اضربه أولاً تضربه - تقديره - مقول في حقه اضربه أو لا تضربه^(٤) .

(١) لا يخفى أن الجملة الإنشائية غير الطلبية كالإنشائية الطلبية فيما ذكره السكاكي ، ولا معنى لتطويل هذه الملاحظات اللفظية في هذا العلم ، ولأسباب أن ما ذكره من ذلك الشرط من مسائل علم النحو .

(٢) هو لعبد الله بن ربيعة التيمي المعروف بالعجاج :

حق إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذق: هل رأيت الذئب قط
واللذق اللبن المخلوط بالماء ، مصدر بمعنى اسم للفعول ، وقوله - جن الظلام - بمعنى أقبل أولاً ، واختلاطه إنما يكون بعد ذهاب نور النهار كله ، يصف قوماً أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بهذا اللذق . (٣) الورقة سواد في غبرة .

(٤) قد يأتي الوصف لأغراض أخرى ، منها الترحم في قول الشاعر :

إلهى عبدك العاصى أناكسا مقرأ بالذنوب وقد دعا كا

ومنها قصد الإبهام ، نحو قولك - تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة : ومنها قصد التعميم ، مثل قولك - أكرم الناس الصغار والكبار .

أغراض التوكيد :

وأما توكيده فلتعريب ، كما سيأتي في باب تقديم الفعل وتأخيره ^(١) .
أو لدفع توهم التجوز أو السهو ^(٢) كقولك - عرفتُ أنا ، وعرفتُ أنت ،
وعرف زيد زيداً - أو عدم الشمول ، كقولك - عرفتُ الرجلان كليهما ، أو
الرجال كلهم ^(٣) قال السكاكي ^(٤) ومنه - كل رجل عارف ، وكل إنسان حيوان -
وفيه نظر ، لأن كلمة - كل - تارة تقع تأسيساً وذلك إذا أفادت الشمول
من أصله حتى لو لا مكانها لما عُقلَ ، وتارة تقع تأكيداً ، وذلك
إذا لم تنفذه من أصله بل تمنع أن يكون اللفظ المقنض له مستعملاً في غيره .

(١) كقولك - هو يعطى الجزيل - فهو يفيد من تقوية الحكم مالا يفيد
قولك - يعطى زيد الجزيل - لتكرار الإسناد في الأول ، ولا يخفى أن هذا ليس
من توكيد السند إليه فلا معنى لتكرره هنا .

(٢) بأن يكون في الكلام أو للقام ما يورم ذلك فيؤتى بالتوكيد لدفعه ، وبهذا
يمتاز نظر علم للماني عن نظر علم النحو إلى التوكيد ، وهذا كما في قولك - قطع الأمير
نفسه السارق - فإنه لو قيل - قطع الأمير السارق - لتوهم أن لقاطع غيره بأمره
على ما جرت به العادة في ذلك ، أما النحو فيجوز فيه أن يقال - قطع الأمير نفسه
السارق ، وقطع الأمير السارق - بلا نظر إلى هذه الاعتبارات ، وعلى هذا ورد
التوكيد في قوله : (ولقد أريناه آياتنا كلها فكذب وأبى) - ي - ٥٦ س ٢٠ -
وقوله : (فسجد لللائكة كلهم أجمعون ، إلا إبليس أبى أن يكون مع الساجدين)
- ي - ٣٠ ، ٣١ - س ١٥ - ففي هذا إشارة إلى فطاعة مكذوب فرعون
واستكبار إبليس اللعين .

(٣) فإنه قبل التأكيد يحتمل أن أحد الرجلين أو بعض الرجال لم يحج ، ولكنه
لم يستد به فأطاق الكل وأريد البعض على سبيل المجاز .

(٤) ١٠١ - للفتاح .

أما الأول فهو أن تكون مضافة إلى نكرة (١) كقوله (٢) تعالى (كلُّ حزبٍ بما لديهم فرحون) وقوله (وكلُّ شيءٍ فصلَّناه تفصيلاً) (٣) وقوله (وهم من كلِّ حدبٍ يؤسلون) (٤) وأما الثاني فما عدا ذلك ، كقوله (٥) تعالى (فسجد الملائكةُ كلُّهم) وهي في قوله — كل رجل عارف ، وكل إنسان حيوان — من الأول لا الثاني لأنها لو حذفت منهما لم يفهم الشمول أصلاً .

أغراض عطف البيان :

وأما بيانه وتفسيره فلا يضاحه باسم مختص به (٦) كقوالك — قدم صديقك خالد .

(١) كذلك المضافة إلى معرفة ، كقوله تعالى : (كلُّ الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل) — ي — ٩٣ — س — ٣ .

(٢) — ي — ٥٣ — س — ٢٣

(٣) — ي — ١٢ — س — ١٧

(٤) — ي — ٩٦ — س — ٢١

(٥) — ي — ٣٠ — س — ١٥

(٦) هذا معنى نحوي لعطف البيان ، وإنما يعد من البلاغة إذا كان للسند إليه شأن يقتضى العناية بأمره كمظم شأنه أو حقارته ، فيكون عطف البيان لمدحه أو ذمه أو نحو ذلك ، كقوله تعالى (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس) — ي — ٩٧ — س — ٥ — وقوله (ويسقى من ماء صديد) — ي — ١٦ — س — ١٤ — وقد يكون عطف البيان غير مختص بمتبوعه ولكن يحصل الإيضاح والاختصاص بمجموعهما ، كما في قول الشاعر :

والمؤمن المائدات الطير بمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطاً إلى يدي

أغراض البديل :

وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير والإيضاح^(١) نحو - جاءني زيد أخوك ،
وجاء القوم أكثرهم ، وسُلبَ عمرو ثوبه^(٢) ومنه في غيره قوله تعالى^(٣)
(اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم) .

أغراض عطف النسق :

وأما العطف فلتفصيل المسند إليه مع اختصار^(٤) نحو - جاء زيد
وعمر و خالد .

فالطير عطف بيان للعائدات ، وكل منهما غير مختص بصاحبه في ذاته ، وإنما
حصل هذا بمجموعهما .

(١) يعنى أنه يؤتى به لهدين الأمرين زيادة على قصده بالحكم وهو المعنى
النحوى للبديل ، أو أن فيه زيادة تقرير على التوابع السابقة ، لأنه على نية تكرار
العامل ، فيكون إسناده أقوى من غيره .

(٢) لم يأت بمثال لعطف الغلط ، لأنه لا يقع في فصيح الكلام إلا أن يكون
بذل بداء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البديل بعده فتوهم أنك
غالب لقصد المبالغة والتفنن ، وشرطه أن يرتقى فيه من الأدنى إلى الأعلى ،
كما في قول الشاعر :

المع برق سرى أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالنظر الضاحى
هذا وفي البديل من وجوه البلاغة وجه الإجمال ثم التفصيل والعناية بإثبات
الحكم ، ولا يكون هذا إلا للمقام يقتضيه ، كما في قول الشاعر :

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ولما نرجو فوق ذلك مظهرأ

(٣) - ي - ٦ ، ٧ - س - ١

(٤) هذا غير ما يفيد العطف من معناه النحوى كالدلالة على مطلق الجمع

أو لتفصيل المسند مع اختصار، نحو - جاء زيد فعمر - أو ثم عمرو ،
أو جاء القوم حتى خالد^(١) ولا بد في - حتى - من تدريج ، كما ينبغي
عنه قوله :

وكنْتُ فتي من جنـد إبليس فارتمى

بي الحال حتى صار إبليس من جندي^(٢)

أو لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب^(٣) كقولك - جاءني
زيد لا عمرو - لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد ، أو أنهما جاآك جميعاً ،

في الواو ، ووجه الاختصار في المثال أنه في معنى - جاء زيد وجاء عمرو
وجاء خالد ، وقد أشار به إلى أن تفصيل المسند إليه خاص بالواو .

هذا ولا بد لذلك من مقام يقتضيه ، كما في قوله تعالى : (إن فرعون وهامان
وجنودهما كانوا خاطئين) - ي - ٨ - ٢٨ - فذكر بالتفصيل فرعون
وهامان لأنهما السبب في الخطأ دون جنودهما .

(١) أشار بهذا إلى أن تفصيل المسند خاص بالفاء وثم وحتى ، لأنها تبين أنه
حصل بترتيب وتعقيب أو بترتيب وتراخ أو بترتيب ذهني ، ووجه الاختصار فيها
أنها تغني عن - جاء زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة أو نحو ذلك - ولا يخفى أنه
يحصل فيه أيضاً تفصيل المسند إليه ولكنه غير مقصود منها ، لأنه يكون معلوماً
قبلها فتساق لأجل تفصيل المسند وحده .

(٢) هو للحسن بن هاني المعروف بأبي نواس . وحتى فيه ليست عاطفة ،
ولأنما يقصد التثيل به لإفادتها التدريج ، وإنما لم تكن عاطفة فيه لأن المشهور أنها
لا تأتي في عطف الجمل ، ولأن الجملة قبلها لا يستقل بها الكلام حتى يصح العطف
عليها عند من يقول بصحة العطف بها في الجمل .

(٣) أي مع الاختصار على ما سبق ، لأن هذا هو الذي يعني به في هذا العلم .

وقولك - ما جاءني زيد لكن عمرو - لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو،
أو لصرف الحكم عن محكوم له إلى آخر، نحو - جاءني زيد بل عمرو،
وما جاءني زيد بل عمرو (١) .

أو للشك فيه أو التشكيك (٢) نحو - جاءني زيد أو عمرو ، أو إما زيد
وإما عمرو ، أو إما زيد أو عمرو - أو للإيهام ، كقوله (٣) تعالى : (وإنا
أو إياكم لعلّٰى مهدي أو فى ضلال مبين) أو للإباحة أو التخيير ، وهو أن يفيد
ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب (٤) مثالهما قولك - ليدخل
الدار زيد أو عمرو - والفرق بينهما واضح ، فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان
بأحدهما أو بهما جميعاً .

(١) فالمعنى فيه على نقل حكم النفي إلى عمرو على ما ذهب إليه المبرد ، والجمهور
على أن - بل - تنقل حكم الإثبات لا النفي .

(٢) أى مع الاختصار أيضاً ، والشك من المتكلم ، والتشكيك للسامع ،
والبلاغة فى التشكيك أعلى من البلاغة فى الشك ، لأن التشكيك يجعل
وسيلة إلى بلوغ اليقين ووصول الحق إلى المخالفين على وجه لا يثير غضبهم ،
لينظروا فيه فيؤدبهم النظر إلى العلم به ، وقد جعل السكاكى من هذا قوله
(وإنا أو إياكم - الآية) ولم يجعله الإيهام على السامع كما فعل الخطيب ،
ومنه أيضاً قول الشاعر :

وقد زحمت ليلى بآنى فاجر لنفسى تقاها ، أو عليها لجورها

وقيل : إن - أو فيه - بمعنى الواو .

(٣) - ي - ٢٤ - س - ٣٤

(٤) أى من غير قصد إلى تشكيك أو إيهام .

أغراض ضمير الفصل :

وأما توسط الفصل بينه وبين المسند فلنخصيصه به ^(١) كقولك
— زيد هو المنطلق ، أو هو أفضل من عمرو ، أو خير منه ، أو هو يذهب ^(٢)

(١) يعنى تخصيص المسند إليه بالمسند ، فالباء داخلة على المقصور وما قبلها هو المقصور عليه ، ومن أغراض الفصل أيضاً التأكيد ، وإنما يفيد التأكيد إذا حصل التخصيص بغيره بأن تكون الجملة معرفة الطرفين مثلاً ، كما فى قوله تعالى (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) — ى — ٥٨ — س ٥١ — وقوله (فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم) — ى — ١١٧ — س ٥ — وقوله (لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون) — ى — ٢٠ — س ٥٩ — وقد يكون لتخصيص المسند بالمسند إليه ، نحو — الكرم هو التقوى — لأنه بمعنى لا كرم إلا التقوى .

(٢) الحق أن هذا ليس ضمير فصل ، وإنما يعرب توكيداً أو مبتدأ ثانياً ، لأنه يشترط فى ضمير الفصل أن يكون ما بعده خبراً معرفة أو كالمعرفة فى عدم قبول — أل — كلفظ خير ، ويشترط فيما قبله أن يكون مبتدأ ولو باعتبار الأصل ، وأن يكون معرفة ، ويشترط فيه نفسه أن يكون بصيغة المرفوع ، وأن يطابق ما قبله ، فلا يجوز كنت هو العاضل .

تمربنات على التوابع

تمرين - ١

- (١) بين الغرض من البدل في قول الشاعر :
- وكنت كذى رجلين : رجل صحيحة ورجل رعى فيها الزمان فشلت
- (٢) هل يجوز بلاغة كما يجوز نحواً أن يجعل عطف البيان بدلاً مطابقاً وبالعكس ، أو أن لكل منها مقاماً خاصاً به ؟
- (٣) بين معنى - أو - ومزاتها بلاغة في قول الشاعر :
- نحن أو أتم الأولى ألفوا الحق فبعداً للبطلين وسحقاً

تمرين - ٢

- (١) من أى أقسام البدل قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاماً . يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً) - ي - ٦٨ ، ٦٩ - س - ٢٥ -
- وأى غرض دعا إليه ؟ وما منزلته في البلاغة ؟
- (٢) أى غرض دعا إلى التوكيد في قول الشاعر :
- لكنه شافه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجباً
- (٣) قال تعالى (فله الحمد رب السماوات ورب الأرض رب العالمين) - ي - ٣٦ - س - ٤٥ - فلماذا عطف في الأول دون الثاني ؟

تمرين - ٣

- (١) قال الله تعالى (إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين) - ي - ٨ - س ٢٨ - فما فائدة العطف بلاغة فيه ؟ ولماذا أو ثرت فيه الواو على غيرها ؟
- (٢) أى غرض دعا إلى العطف بحتى في قول الشاعر :
- قهرناكم حتى السكامة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا
- (٣) ما الغرض من الوصف في قول الشاعر :
- ويأوى إلى نسوة عطل وشعثاً مراضيع مثل السعالى

أغراض التقديم :

وأما تقديمه فللكون ذكره أهم ، إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (١)

وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع ، لأن في المبتدأ تشويقاً إليه ، كقوله :
والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد (٢)
وهذا أولى من جعله شاهداً لكون المسند إليه موصولاً كما فعل السكاكي (٣) .

وإما لتعجيل المسرة أو المسامة لكونه صالحاً للتفاوت أو التطيُّر ، نحو —
سعد في دارك ، والسفاح في دار صديقك .
وإما لإيهام أنه لا يزول عن خاطر ، وأنه يستأنس ، فهو إلى الذكر أقرب (٤) .

(١) هذا إذا كان المسند إليه مبتدأ أو نحوه لا فاعلاً أو نحوه ، ولا ينبغي أن هذه نكتة ضعيفة لا يعول عليها هنا .

(٢) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبي العلاء المعري ، وقوله — حارت — بمعنى اختلفت من إطلاق المألوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل ، واسم الموصول مبتدأ وخبره حيوان على تقدير مضاف ، أى معاد حيوان كما يدل عليه سياق القصيدة — ويجوز أن يراد استحداث الحيوان من النطفة فلا يحتاج إلى تقدير مضاف .

(٣) ٩٨ — المفتاح ، ولا مانع من جعله شاهداً لها معاً ، وبما يدخل في هذا الغرض أن يكون المسند إليه ضمير شأن أو قصة ، كما في قول الشاعر :

هى الدنيا تقول بمـلـ فيها حذار حذار من بطش وقتكى
(٤) كقول جميل :

بشيئة ما فيها إذا ما تبصرت معاب ولا فيها إذا نسبث أشب

وإما لنحو ذلك (١) .

قال السكاكي (٢) وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر ، كما إذا قيل لك : كيف الزاهد ؟ فتقول : الزاهد يشرب ويطرب . وإما لأنه يفيد زيادة تخصيص ، كقوله :

متى تهزّز بني قطن تجدهم سيوفاً في عوانقهم سيوف
جلوس في مجالسهم رزان وإن ضيف ألم فهم مخفوف (٣)

والمراد — هم مخفوف — وفيه نظر ، لأن قوله — لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر ، وهو باطل (٤) لأن نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بهما إما يكون تصديقاً ، وإن أراد

(١) كإظهار تعظيمه في نحو قوله تعالى (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم) — ي — ٢٩ — س — ٤٨ — أو تحقيره في قولك — الدنيا لا تساوي عند الله جناح بعوضة .

(٢) ١٠٤ ، ١٠٥ — المقتاح .

(٣) لا يعلم قائلهما ، وقوله — تهزّز — بمعنى تهيجهم للحرب ، وقوله : — تجدهم سيوفاً — معناه كالسيوف في المضاء ، ورزان جمع رزين ، ومخفوف مصدر خف بمعنى أسرع ، بمدحهم بالنخوة في قوله — متى تهزّز الخ — وبالمظمة والشرف في قوله — جلوس ... الخ — وبالسكرم في قوله — وإن ضيف ألم ، الخ . وبعد البيتين :

إذا نزلوا حسبتهم بدورا وإن ركبوا فإنهم ختوف

(٤) أجيب عنه في هذا بأنه لا يريد نفس الخبر مجرداً عن الحكم حتى يلزمه ذلك ، فهو لا يقصد إلا أنه إذا علم تحقق المسند في الجملة ولم يعلم المسند إليه قدم على المسند ، وهذا ظاهر لا اعتراض عليه .

بذلك وقوع الخبر مطلقاً فغير صحيح أيضاً لما سيأتى ^(١) أن العبارة هن مثله لا يمرض فيها إلى ما هو مسند إليه ، كقولك - وقع القيام - ثم في مطابقة الشاهد الذى أنشده للتخصيص نظر ^(٢) لما سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعلياً ، وقوله - والمراد هم خفوف - تفسير للشيء بإعادة لفظه ^(٣) .

قال عبد القاهر ^(٤) وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن وَلَّى حرف النفي ^(٥) كقولك ما أنا قلت هذا - أى لم أقله مع أنه مقول ، فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك ، فلا تقول ذلك إلا فى شيء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفي كونك قائله ، ومنه قول الشاعر :

وما أنا أسقمتُ جسمى به ولا أنا أضربت فى القلب ناراً ^(٦)
إذ المعنى أن هذا الشئ الموجد والضرم الثابت ما أنا جالباً لها ،

(١) فى أول الكلام على متعلقات الفعل .

(٢) أجيب عنه فى هذا بأنه لا يريد بالتخصيص هذا الحصر وإنما يريد التخصيص بالذكر ، ولا يخفى أن حمل التخصيص على ذلك بعيد ، على أنه سيأتى أن السكاكى يريد فى هذا ونحوه التخصيص بمعنى الحصر وأنه لا يشترط فيه كون الخبر فعلياً .

(٣) لا يخفى أن السكاكى لا يريد بهذا تفسيره ، وإنما يريد بيان محل الشاهد ، وما كان أغنى الخطيب على الإطالة فى هذه المباحكات اللفظية .

(٥) ٨٤ - دلائل الإعجاز .

(٥) يعنى أنه فى هذه الحالة يفيد قصر نفي الخبر الفعلي على المسند إليه وإثباته لغيره على الوجه الذى نفي به من خصوص أو عموم على ما سيأتى فى الأمثلة ، فالباء داخلة هنا على المقصور ، والمراد بلانه حرف النفي لإتيانه بعده ولو كان بينهما فاصل ، فيشمل نحو - ما زيدا أنا ضربت ، وما فى الدار أنا جاست .

(٦) هو لأحمد بن الحسين المعروف بابن الطيب المتنبي ، وقوله - أضربت - بمعنى أشعلت ، يعنى نار الحب ، ونحوه قول الشاعر :

فالقصد إلى نفي كونه فاعلاً لهما لا إلى نفيهما ، ولهذا لا يقال - ما أنا قلت ولا أحد غيري - لمناقضة منطوق الثاني (١) لمفهوم الأول (٢) بل يقال - ما قلت أنا ولا أحد غيري - ولا يقال - ما أنا رأيت أحداً من الناس - ولا - ما أنا ضربت إلا زيداً - بل يقال - ما رأيت أو ما رأيت أنا أحداً من الناس ، وما ضربت أو ما ضربت أنا إلا زيداً - لأن المنفي في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس ، وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد (٣) وقد سبق أن ما يفيد التقويم ثبوته لغير المذكور هو ما نفي عن المذكور ، فيكون الأول مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد رأى كل الناس ، والثاني مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد ضرب من عدا زيداً منهم ، وكلاهما محال ، وعمل الشيخ عبد القاهر والسكاكي (٤) امتناع الثاني بأن نقض النفي بإلا يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيداً ، وإيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ألا يكون ضربه ، وذلك تناقض ، وفيه نظر ،

وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله ولكن لشعري فيك من نفسه شعر

وقوله صلى الله عليه وسلم : ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم .

(١) هو - ولا أحد غيري .

(٢) هو - ما أنا قلت - لأن مفهومه أن غيره قاله .

(٣) لا يخفى أن هذا ليس هو المنفي في المثالين وإلا كانا من سلب العموم لا من عموم السلب ، وإنما المنفي في الأول رؤية أى واحد من الناس وفي الثاني ضرب أى واحد سوى زيد ، وعلى هذا يكون مفهوم المثالين أن إنساناً غير المتكلم رأى واحداً من الناس وضرب أى واحد سوى زيد ، وهو صحيح لا شيء فيه ، وإنما الذى يؤدى إلى ما ذكره الخطيب أن يقال - ما أنا رأيت كل رجل ، وما أنا ضربت كل رجل إلا زيداً .

(٤) ٨٥ - دلائل الإيجاز ، ١٢٥ - المفتاح .

إيلاء الضمير حرف النفي يقتضى ذلك ، فإن قيل : الاستثناء الذى فيه مفرغ ، وذلك يقتضى ألا يكون ضرب أحداً من الناس ، وذلك يستلزم ألا يكون ضرب زيداً ، قلنا : إن لزم ذلك ^(١) فليس للتقديم لجريانه فى غير صورة التقديم أيضاً ، كقولنا - ما ضربت إلا زيداً .

هذا إذا ولى المسند إليه حرف النفي ، وإلا فإن كان معرفة ، كقولك - أنا فعلت - كان القصد إلى الفاعل ^(٢) وينقسم قسمين :

أحدهما ما يفيد تخصيصه بالمسند ^(٣) للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه ، كقولك - أنا كتبت فى معنى فلان ، وأنا سعت فى حاجته - ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول - أنا كتبت فى معنى فلان لا غيرى - ونحو ذلك ، وفى الوجه الثانى - أنا كتبت فى معنى فلان وحدى - فإن قلت - أنا فعلت كذا وحدى - فى قوة - أنا فعلته لا غيرى - فلم يختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه ؟ قلت : لأن جدوى التأكيد لما كانت إمالة شبهة خالجت قلب السامع ، وكانت فى الأول أن الفعل صدر من غيرك وفى الثانى أنه صدر منك بشركة الغير أكدت وأمطت الشبهة فى الأول بقولك - لا غيرى - وفى الثانى بقولك -

(١) الحق أنه لا يلزم لأن إيلاء الضمير حرف النفي إنما يقتضى نفي ما هذا المستثنى ، وما ذكره عبد القاهر والسكاكى إنما هو غفلة منهما .

(٢) أى لا إلى الفعل كما فى النفي .

(٣) يعنى قصر المسند عليه ، ويلزمه أيضاً تقوية الحكم كما فى القسم الثانى ، ولكنها تحصل هنا تبعاً لا قصداً .

— وحدى — لأنه محزؤه ، ولو عكست أحسنت (١) .

ومن البين في ذلك (٢) المثل : أنشء لمنى بضب^٣ أنا حرششته (٤) وعليه قوله (٤) تعالى : (وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ لَا يَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ) أى لا يعلمهم إلا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا ، لإبطنهم الكفر في سُوَيْدَاوات قلوبهم .

الثانى : ما لا يفيد إلا تقوى الحكم وتقرؤه في ذهن السامع وتمسكته ، كقولك — هو يعطى الجزيل — لا تريد أن غيره لا يعطى الجزيل ولا أن تُعرض بإنسان ، ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل ، وسبب تقويه هو أن المبتدأ يستدعى أن يستند إليه شيء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه إلى نفسه ، فينعقد بينهما حكم سواء كان خالياً عن ضميره ، نحو — زيد غلامك — أو متضمناً له ، نحو — أنا عرفت ، وأنت عرفت ، هو عرف أو زيد عرف — ثم إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً ، فيكتسى الحكم قوة (٥) .

ومما يدل على أن التقديم (٦) يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يحىء

(١) يعنى حولت كلا منهما عن موضعه المناسب له ، لأن — لا غيرى — تدل صريحاً على نفي صدوره من غيرك ، أما وحدى فيدل عليه التزاماً ، وكذلك — وحدى — يدل صريحاً على نفي الشراكة ، أما — لا غيرى — فيدل عليه التزاماً .
(٢) أى في إفادة التخصيص .

(٣) حرشته بمعنى صدته ، والمثل يضرب لمن يخبرك بشيء أنت أعلم به منه .

(٤) — ١٠١ — س — ٩ .

(٥) علله عبد القاهر بأن تقديم المسند إليه ينبه السامع لقصدته بالحديث قبل ذكره تحقيقاً وتأكيداً له .

(٦) أى في هذا القسم ، وبهذا يكون له مقام في الكلام يباين مقام القسم الأول ، لأن المقصود منه التخصيص لا التأكيد كما سبق .

فما سبق فيه إنكار من منكر ، نحو أن يقول الرجل - ليس لي علم بالذى تقول - فتقول - أنت تعلم أن الأمر على ما أقول - وعليه قوله (١) تعالى (ويقولون على الله الكذب ، وهم يعلمون) لأن الكاذب لا سيما في الدين لا يعترف بأنه كاذب ، فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب .

وفما اعترض فيه شك ، نحو أن تقول للرجل - كأنك لا تعلم ما صنع فلان - فيقول - أنا أعلم .

وفي تكذيب مدع ، كقوله (٢) تعالى (وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) فإن قولهم (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به .

وفما يقتضى الدليل ألا يكون ، كقوله (٣) تعالى (والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون) فإن مقتضى الدليل ألا يكون ما يتخذ إلهاً مخلوقاً .

وفما يستغرب ، كقولك - ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو يعيا باليسير .

وفي الوعد والضمان ، كقولك للرجل - أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر - لأن من شأن من تعدد وقضمن له أن يعترضه الشك في إنجاز الوعد والوفاء بالضمان ، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد .

وفي المدح والافتخار ، لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فبما يدح به ويعدم عن الشبهة ، وكذلك المفتخر ، أما المدح فلكقول الحماسى :

(١) - ي - ٧٨ - س - ٣ .

(٢) - ي - ٦١ - س - ٥ .

(٣) - ي - ٢٠ - س - ١٦ .

هم يُفرشون اللبند كل طمرة^(١)
وقول الحماسية :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة^(٢)
وقول الحماسي :

فهم يضربون الكبش يبرق بيضه^(٣)
وأما الافتخار فكقول طرفة :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى^(٤)

(١) هو للمزدل بن عبد الله الليثي من قوله يمدح فتيان بني عتيك :
هم يفرشون اللبند كل طمرة وأجرد السباح يبد المغاليا
وقوله :
جزى الله فتيان العتيك وإن تاتى بي الدارُ عنهم خير ما كان جازيا
والطمرة الفرس الكريم ، والأجرد القصير الشعر ، والسباح اللين الجري ،
والمغالى يضم الميم السهم ، وافتحها جمع مغلى أو مغلاة وهى السهم أيضاً . يعنى أنه
أسرع منه .

(٢) هو لعمرة الحثمية من قولها فى رثاء ابنها :
هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما
واللبسة اسم هيئة من لبس ، والشحيح الذى لا يفرط فيما فى يده ، وقيل :
إن البيت لدرماء بنت سيار الجحدرية فى رثاء أخويها .

(٣) هو للأخنس بن شهاب التغلبى من قوله :
فهم يضربون الكبش يبرق بيضه على وجهه من الدماء سباب
وروى — هم يضربون — والكبش الشجاع — والبيض الالامة ، والسباب
الطرائق جمع سببية ، يعنى أنهم يضربونه فيسيل دمه كأنه طرائق حمر .
(٤) هو لعمرو بن العبد المعروف بطرفة .

وعمالا يستقيم المعنى فيه إلا على ما جاء من بناء الفعل على الاسم قوله^(١) تعالى (إِنَّ وَائِيَّ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ) وقوله^(٢) تعالى (وَقَالُوا أُسَاطِرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) وقوله^(٣) تعالى (وَمُحْشَرٍ لِّسُلَاسِمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ) فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم لو وجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها .

وكذا إذا كان الفعل منفياً^(٤) كقولك - أنت لا تكذب فإنه أشد لنفي الكذب عنه من قولك - لا تكذب - وكذا من قولك - لا تكذب أنت - لأنه لنا كيد المحكوم عليه لا الحكم ، وعليه قوله^(٥) تعالى (وَالَّذِينَ هُمْ بِهِمْ لَا يُشْرِكُونَ) فإنه يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لا يفيد

= نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب فينا ينتفر
والمشتاة الشتاء وهو زمن الجذب عندهم ، والجفلى الدعوة العامة ، والآدب الداعي إلى المأدبة ، وقوله - ينتفر - معناه يدعو بعضاً ويترك بعضاً .

(١) - ي - ١٩٦ - س - ٧

(٢) - ي - ٥ - س - ٢٥

(٣) - ي - ١٧ - س - ٢٧

(٤) أى بحرف نفي مؤخر عن المسند إليه ، فهو يأتى كالمثبت تارة للتخصيص ، وتارة لتقوية الحكم ، ومن إتيانه للتخصيص قولك - أنا ما قلت هذا - أى وحدي ، تقوله لمن يعتقد أنه لم يقل مصيباً في هذا وإنه نسبته خطأ إلى غيرك ، وكل الأمثلة التي ذكرها الخطيب لإفادة تقوية الحكم .

(٥) - ي - ٥٩ - س - ٢٣ .

قولنا — والذين لا يشركون ربهم ولا قولنا والذين ربهم لا يشركون — وكذا قوله (١) تعالى (لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) وقوله (٢) تعالى (فَعَسَىٰ أَعْتَابُكَ أَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ) وقوله (٣) تعالى (إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) .

هذا كله إذا مبني الفعل على مُعرَّفٍ فإن بني على مُنْكَرٍ أفاد ذلك تخصيص (٤) الجنس أو الواحد (٥) بالفعل، كقولك — رجل جاءني — أى لا امرأة أو لا رجلان، وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس، فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط، كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن: قد أتاك آتٍ،

(١) — ي — ٧ — س — ٣٦

(٢) — ي — ٦٦ — س — ٢٨

(٣) — ي — ٥٥ — س — ٨

(٤) ظاهر هذا أن بناء الفعل على المنكر لا يفيد تقوية الحكم، وقد ذكر السعد أنه قد يفيد ذلك، كأن يقال — رجل جاءني — فالمعنى أنه جاء ولا بد، ثم ذكر أن هذا هو الذى يشعر به كلام عبد القاهر فى — دلائل الإعجاز — ولكن رجعت إلى كلامه فيه فوجدته صريحاً فى أنه لا يفيد إلا التخصيص، لأنه ذكر أنك إذا قلت — رجل جاءني — لم يصلح حتى تريد أن تعلم المخاطب أن الذى جاءك رجل لا امرأة أو لا رجلان، ويكون كلامك مع من عرف أن قد أتاك آتٍ فإن لم ترد ذلك كان الواجب أن تقول — جاءني رجل — ولا شك أن ما ذكره السعد لا يصح عربية لعدم صحة الابتداء بالنكرة إلا عند إرادة التخصيص كما سيأتى، وإذا لم يصح عربية لم يصح بلاغة .

(٥) هذا إذا كان المنكر مفرداً، فإذا كان مثني أو جمعاً أفاد تخصيص الجنس أو المثني أو الجمع .

ولم يدركه رجل هو أو امرأة؟ أو اعتقد أنه امرأة، وتارة إلى الوحدة فقط، كما إذا عرف أن قد أنك من هو من جنس الرجال، ولم يدرك رجل هو أم رجلاً؟ أو اعتقد أنه رجلاً.

واشترط السكاكي^(١) في إعادة التقديم والاختصاص^(٢) أمرين :

أحدهما أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أن يكون فاعلاً في المعنى فقط، كقولك — أنا قت — فإنه يجوز أن تُقدر أصله — قُتُّ أنا، على أن — أنا — تأكيد للفاعل^(٣) الذي هو التاء في قت ، فقدم — أنا — وجعل مبتدأ .

وثانيهما أن يُقدر كونه كذلك ، فإن اتفق الثاني دون الأول كالمثال المذكور إذا أجرى على الظاهر ، وهو أن يُقدر الكلام من الأصل مبنياً على المبتدأ والخبر ، ولم يُقدر تقديم وتأخير ، أو اتفق الأول بأن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً^(٤) فإنه لا يفيد إلا تقوى الحكم .

واستثنى المنكر^(٥) كما في نحو — رجل جاءني — بأن قدر أصله — جاءني رجل — لا على أن — رجل — فاعل جاءني ، بل على أنه بدل من الفاعل الذي هو الضمير المستتر في جاءني ، كما قيل في قوله^(٦) تعالى : (وأسرؤا الفجوى الذين ظلموا) إن (الذين ظلموا) بدل من الواو في (أسرؤا)

(١) ١١٩ ، ١٢٠ — لفتح .

(٢) أما تقوية الحكم فلا خلاف فيها بين السكاكي وعبد القاهر ، لأنها تأتي في

جميع صور التقديم وإن لم تكن مقصودة في بعضها كما سبق .

(٣) أى وتأكد الفاعل في المعنى لا في اللفظ .

(٤) نحو — زيد قم — فإنه إذا قدر تأخيره يكون فاعلاً في اللفظ والمعنى لا في

للمعنى فقط .

(٥) أى من ذلك الشرط فلم يشترطه فيه . (٦) ي — ٣ — س — ٢١

(٩ — الإيضاح)

وفرق بينه وبين المعرفة بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصه ، إذ لا سبب لتخصيصه سواء ، ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ^(١) بخلاف المعرفة لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف .

ثم قال : وشرطه^(٢) ألا يمنع من التخصيص مانع^(٣) كقولنا - رجل جاءني - أي لا امرأة أو لا رجلان - دون قولهم - شرّ أهر^(٤) ذا ناب - أما على التقدير الأول^(٥) فلاقتناع أن يراد المهر^(٦) شر لا خير^(٧) ، وأما على الثاني^(٨) فليكونه نابياً عن مكان استعماله^(٩) ، وإذا قد صرح الأئمة بتخصيص حيث تألوله بما أهر ذا ناب إلا شر ، فالوجه تفضيع شأن الشر بالتنكير^(١٠) سبق^(١١) . هذا كلامه ، وهو مخالف لما ذكره الشيخ

-
- (١) لأنه لا يجوز الابتداء بالسكرة إلا إذا خصصت ، فإذا كان لها مخصص غير ذلك من وصف أو نحوه لم يجب جعل التقديم للتخصيص .
 (٢) أي شرط تقرير ذلك في التنكير ليقيد التخصيص .
 (٣) يريد بالمانع بقاء فائدة التخصيص من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله .
 (٤) هو أن يكون لتخصيص الجنس .
 (٥) لأنه لا يوجد من يتوهم أن الخبر يهر السكاب حتى يرد عليه بذلك .
 (٦) هو أن يكون لتخصيص الواحد .

- (٧) لأنه مثل يقال في مقام الحث على شدة الحزم ادفع هذا الشر اعطاه ، فإذا أريد أن الذي أهره شر لا شران نافي القصد منه ، لأنه مما يوجب النضاهل في دفعه .
 (٨) من أن التنكير قد يأتي للتعظيم ، وبهذا يجمع بين قولهم بتخصيصه وقوله بعدمه وقولهم بالتخصيص مبنى على جعل التنكير للتعظيم ، والمعنى شرعاً عليهم أهر ذا ناب لا شر ضعیف ، فيكون التخصيص في الوصف لا في جنس الشر ، ويكون له فائدة ، وقوله عنهم التخصيص مبني على عدم إرادة ذلك من التنكير ، فيكون التقديم عنده لتقوية الحكم فقط

عبد القاهر^(١) لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرف النفي القطع بأنه يفيد التخصيص مضمراً كان أو مظهراً ، معرّفاً أو منكرأ من غير شرط لكنه لم يمثل إلا بالمضمر ، وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد ، إلا إذا كان مضمراً أو منكرأ بشرط تقدير التأخير في الأصل ، فنحو - ما زيد قام يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ ، ولا يفيد على قول السكاكي ، ونحو - ما أنا قت - يفيد على قول الشيخ مطلقاً ، وعلى قول السكاكي بشرط ، وظاهر كلام الشيخ أن المعرّف إذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمراً كان أو مظهراً ، لكنه لم يمثل

(١) من يرجع إلى كلام السكاكي في - المفتاح - يرى أنه حاكي عبد القاهر فيما يفيد تقديم السند إليه على الخبر الفعلي ، فقد رأى في السكرة أن البناء عليها لا يفيد إلا التخصيص كما يرى عبد القاهر ، ولم يخالفه إلا في توجيه ذلك بما لا يؤثر في موافقته له ، وقد رأى فيما يلي حرف النفي ما يراه عبد القاهر ، فلا يصح عنده مثله - ما أنا رأيت أحداً ، ولا ما أنا رأيت إلا زيدا - وكذلك لا يصح عنده - ما زيدا ضربت ولا أحداً من الناس ، ولا ما أنا ضربت زيدا ولا أحد غيري - فالضمر والظاهر عنده في ذلك سواء ، ولهذا لم يذكر شرط تقدير التأخير فيما يلي حرف النفي ، ولا يوحد في كلامه ما يشعر بحمله على المثبت في هذا الشرط ، وقد رأى في التعرف المثبت أنه يحتمل التخصيص وتنويع الحكم كما يرى عبد القاهر ، ولكنه يرى أن البناء على الظاهر ليس كالبناء على المضمّر في احتمال هذين الاعتبارين على السواء ، فهو لا ينفي فيه الاختصاص ؛ بل يعبده ، ولعل عيد القاهر لم يمثل إلا بالمضمر كما ذكر الخطيب لضعف اعتبار التخصيص في الظاهر ، ولعل الخطيب أشار بقوله - لأن ظاهر كلام الشيخ إلخ إلى أنه يمكن الجمع بينهما .

والحق أنه لا خلاف بين عبد القاهر والسكاكي في ذلك كله إلا في التوجيه فقط ، والخلاف في التوجيه لا يؤثر في اتفاقهما على ذلك بشيء ، وما كان أغنى الخطيب عن التطويل بما طوّل به في هذا الوضع .

إلا بالضمير ، وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيد إلا الضمر ، فنحو - زيد قام -
قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ ، ولا يفيد عند السكاكى ، ثم فيما
احتج به لما ذهب إليه نظر ، إذ الفاعل وتا كيد سواه فى امتناع التقديم ما دام
الفاعل فاعلا والتا كيد تا كيداً ، فتجوز تقديم التا كيد دون الفاعل تحدىم
ظاهر ، ثم لا نسلم انتفاء التخصيص فى صورة النكر لولا تقدير أنه كان فى الأصل
مؤخراً فقدّم ، لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل كما ذكر ^(١) وغير التهويل
ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير ، قال الشيخ عبد القاهر : إنما قدّم
- شر - لأن المراد أن يُمتلَم أن الذى أهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من
جنس الخير ^(٢) فجَرى مجرى أن تقول - رجل جاءنى - تريد أنه رجل
لا امرأة ، وقول العلماء إنه إنما صلح لأنه بمعنى - ما أهر ذا ناب إلا شر -
بيان لذلك ، وهذا صريح فى خلاف ما ذكره .

ثم قال السكاكى ^(٣) ويقرب من قبيل - هو عرف - فى اعتبار تقوى الحكم ^(٤)

(١) أى فى قولهم - شر أهر ذا ناب - وغير التهويل كالتحقير والتكثير
والثقل ، ولكن هذا لا يرد على السكاكى ، لأنه إنما يقدر ذلك فى النكرة إذا
لم يكن هناك سبب للتخصيص سواه ، نحو - رجل جاءنى - على إرادة الجنس
أو الواحد ، فليس فيه احتمال تهويل ولا غيره .

(٢) ٩٤ - دلائل الإعجاز ، ولكن قد سبق أن التخصيص فى مثل هذا
لا فائدة فيه ، وقيل : إن السكب قد يهر فى الدفاع عن أصحابه وهو من جنس
الخبر ، فيكون على هذا فى التخصيص بجنس الشر فائدة ، ولا حاجة مع هذا إلى
تبويب التخصيص فيه بحمل التنكير للتعظيم كما سبق . (٣) ١١٩ - المفاتيح .

(٤) ظاهر هذا أنه لا يأتى للتخصيص عنده ، وقيل : إنه يأتى عنده أيضاً
للتخصيص . وبطل على هذا ما سيأتى فى قوله تعالى : « وما أنت علينا بعزير »
وما سيأتى له فى باب القصص من إفادة - أنا عارف - الحصر .

— زيد عارف — وإنما قلت — يقرب — دون أن أقول — نظيره — لأنه
 كما لم يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في — أنا عارف، وأنت عارف، وهو
 عارف — أشبه الخالي عن الضمير، ولذلك لم يحكم على — عارف — بأنه جملة
 ولا عوملَ معاملتها في البناء. ^(١) حيث أعربَ في نحو — رجلٌ عارفٌ، رجلاً
 عارفاً، رجلٍ عارف — وانبعث في حكم الأفراد، نحو — زينة عارف أبوه —
 بمعنى اتبع عارف عارفَ في الأفراد.

إذا أسند إلى الظاهر مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً ^(٢)

ثم قال : وما يفيد التخصيص ما يحكيه عمت كلمته عن قوم شعيب عليه السلام :
 (وما أنت علينا بمميز ^(٣)) أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت ^(٤) لكونهم
 من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم : (أرهطى أهرؤ عليهم
 من الله) أي من نبي الله ، ولو كان معناه معنى — ما عززت علينا — لم يكن
 مطابقاً . وفيه نظر ، لأن قوله : (وما أنت علينا بمميز) من باب — أنا عارف —
 لا من باب — أنا عرفت ^(٥) والتمسك بالجواب ليس بشيء ، لجواز أن يكون

(١) المراد به عدم ظهور إعرابها ، لأنه لا يلزم البناء فيها .

(٢) فلا تلحقهما علامة التثنية ولا علامة الجمع .

(٣) — ي — ٩١ — س — ١١ .

(٤) يفيد التخصيص مع تقوية الحكم .

(٥) هذا لا يرد على الشكاكي عند من يرى أنه لا فرق عنده بين البابين في احتمال
 إفادة التخصيص وتقوية الحكم ، ولكن الحق خلاف ما ذهب إليه الشكاكي من
 التسوية بين البابين ، بدليل أنه لو كان نحو — زيد عارف — يفيد تقوية الحكم لما
 صح خطاب الدهن به ، وهو خلاف ما سبق عن أبي العباس في جواب الكندي في
 باب الإسماء الخبرية من الفرق بين — عبد الله قائم — ، وإن عبد الله قائم ، وإن
 عبد الله قائم .

عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم : (وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجْنَاكَ)
وقال الزمخشري : دل إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في التفاعل
لا في الفعل ، كأنه قيل : وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الأعزة علينا^(١)
وفيه نظر ، لأننا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي إذا لم يكن الخبر فعلياً بفيد
الحصر ، فإن قيل : الكلام واقع فيه وأنهم الأعزة عليهم دونه ، فكيف صح
قوله : (أَرْهَطَى أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ) قلنا : قال السكاكي : معناه من نبي الله ،
فهو على حذف للمضاف ، وأجود منه ما قال الزمخشري : وهو أن تهاونهم
به وهو نبي الله تهاون بالله ، فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم
من الله ، ألا ترى إلى قوله^(٢) تعالى : (مَنْ يُطْعِمِ الرِّشْوَلَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ)

(١) فيكون الزمخشري في هذا موافقاً للسكاكي ، ويرى مثله أن نحو — زيد
عارف — من قبيل — هو عارف — في إفادة التقوية والتخصيص.

(٢) — ي — ٨٠ — س — ٤

هذا ، ومما ورد من الشعر في إفادة التقديم التقوية أو التخصيص قول جرير :
إِنَّ الْعَيْنَ أَلَقَ فِي طَرْفِهَا مَرَضَ قَتَلْنَاهَا ثُمَّ لَمْ يُحْيَيْنَا نَفْسَنَا
يَصْرَعُ عَنْ ذَا اللَّهَبِ حَقَّ لَأَحْرَاكَ بِهِ وَهِيَ أَضْغَفَ خَلَقَ اللَّهُ أَرْكَانَا
وقول بعضهم :

كَانَتْ قَتْلَانِي لَا تَلِينُ لِعَاصِي فَأَلَانِي الْإِصْبَاحَ وَالْإِمَاءَ
وَدَعَوْتُ رَبِّي بِالْإِسْلَامَةِ جَاهِدًا نِيصَحْنِي ، فَإِذَا السَّلَامَةُ دَامَ
وقول الآخر :

لَيْتَ يَكْفِي كَفْفَهُ أَيْتَمَى النَّفْسِ وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يَدَى
يَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُووُ النَّفْسِ أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَأَتَلَفْتُ مَا عِنْدِي

ويعجز أن يقال : لاشك أن هزة الاستفهام هنا ليست على بابها ، بل هي
نفي إنكار للتوبيخ ، فيكون معنى قوله : (أرهطى أعز عليكم من الله) إنكار
أن يكون ما نعيم من رجه رهطه لانتسابه إليهم دون الله تعالى مع انتسابه إليه
أيضاً ، أي أرهطى أعز عليكم من الله حتى كان امقناعكم من رجي بحسب
انتسابي إليهم بأنهم رهطى ، ولم يكن بسبب انتسابي إلى الله تعالى بآتي
رسوله ، والله أعلم .

ومما يرى تقديمه ^(١) كاللزام لفظ - مثل - إذا استعمل كناية من غير
تعريض ^(٢) كما في قولنا - مثلك لا يبخل - ونحوه مما لا يراد باللفظ - مثل -
غير ما أضيف إليه ، ولكن أريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من
مقتضى نفيس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو ألا يفعل ^(٣) ولكون
لنفي هذا ^(٤) قال الشاعر :

(١) أي على الخبر الفعلي ، ويلحق بلفظ - مثل - ما هو بمعناه كلفظ - شبه
ونظير - وإنما كان التقديم فيها كاللزام ولم يكن لازماً لأنه لا شيء يوجب من جهة
القياس ولا من جهة الكناية ، وإنما هو مما يساعد على العرض المقصود منها ، وهي
خاصة مع التقديم والتأخير ، فليس هذا القزوم إلا في استعمال البلغاء .

(٢) أي غير ما أضيف إليها ، فلو أريد بها غيره لم يلزم تقديمها لأنها تخرج من
الكناية إلى الحقيقة ، كما في قول أبي إسحاق الصابي :

نشاب دمعى إذ جرى ومدامتى فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب
فليس لئلا يراد بالتعريض هنا التعريض العدود من الكناية ، وإنما المراد به معناه
التعوى وهو الإشارة على وجه الإجمال .

(٣) هذا يلزمه أنه هو نفسه يفعل أو لا يفعل ، فالكناية في ذلك من إطلاق
المرمى وإرادته اللازم .

(٤) أي على أنه لا يراد بتل غير ما أضيف إليه

ولم أقل منك أعني به سواك يا زجاجاً بلا مُشبه^(١)
وعليه قوله :

منك يقنى الحزن عن صوبه ويستردّ الدمع عن غربه^(٢)
وكذا قول القبعمري^(٣) للحجاج لا توعده بقوله - لأحملك على الأدم
والأشهب : مثل الأمير حمل على لأدم والأشهب^(٤) أى من كان على هذه
الصفة من الساطة وبسطة اليد ، ولم يقصد أن يجعل أحداً مثله .
وكذلك حكم - غير - إذا سلّك بهذا المسلك^(٥) فقيل - غيرى بفعل ذلك

(١) هو لأحمد بن الحسين المعروف بابن الطيب المتني ، ومنك فيه مفعول -
أقل - على حكايته في البيت الآتي بعده لأنه قبله في القصيدة .
(٢) هو لمتني أيضاً من قصيدة له في الرثاء ، وقوله - يشنى الحزن - بمعنى يكفه
بالصبر ، والصوب الجهة ، والغرب عرق في العين يجري منه الدمع ، وفي رواية -
يشنى المزن - وهو السحاب ، وهى خلاف رواية الديوان ، ولاتنأحب مقام الرثاء .
(٣) لصواب ابن القبعمري وهو الفضبان بن القبعمري الشيباني ، وكان ممن خرج
على الحجاج بن يوسف الثقفي .

(٤) الأدم في كلام الحجاج بمعنى القيد من الحديد ، وفي كلام القطبان بمعنى
المرس الأسود ، وسيأتى هذا في الكلام على تالفي مخاطب بغير ما يترقب .
(٥) فلم يقصد بها سوى ما أضيف إليها ، فإن قصد بها سوى ما أضيف إليها له
يلزم تقديمها ، كما في قول الشاعر :

غيرى جنى وأنا المعاقب فيكم فسكننى سبابه المنعم
ويعطى حكم - غير - في ذلك ما بمعناها مثل - سوى وسواء ونحوهما -
ومن ذلك قول ابن سناء الملك :
- روى بهاب الموت أو يرهب الردى وغيرى بهوى أن يعيش مخلداً

على معنى — أنى لا أقوله^(١) من غير إرادة التعريض بإنسان^(٢) وعليه قوله :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع^(٣)

فإنه معلوم أنه لم يُرد أن يُمرَضَ بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع ؛
بل أراد أنه ليس مما ينخدع ، وكذا قول أبى تمام :

وغيرى بأكل المعروف سُخْتًا ويشحب عنده بيض الأيادى^(٤)

فإنه لم يُرد أن يمرض بشاعر سواء فيزعم أن الذى قُرِفَ به عند المدوح
من أنه هجاء كان من ذلك الشاعر لا منه ، بل أراد أن يبنى عن نفسه أن يكون
من يكفر النعمة ويلوم لا غير .

واستعمال — مثل وغير — هكذا مر كوزفى الطباع ، وإذا تصفحت الكلام
وجدتهما يُقدِّمَانِ أبدأ على الفعل إذا نُحِىَ بهما نحو ما ذكرناه ، ولا يستقيم
المعنى فيهما إذا لم يُقدِّمَا ، والسرفى ذلك أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم كما

(١) هذا أيضاً بطريق الكناية كما فى لفظ — مثل — وهى من إطلاق اللزوم
وإرادة اللزوم أيضاً ؛ لأنه إذا كان غيره هو الذى يفعله لزم أنه هو لا يفعله بحكم
تقابلة ، وإذا كان غيره لا يفعله لزم أنه هو يفعله ، لأنه لا بد له من محل يقوم به .

(٢) لا يحى به التعريض الآتى فى الكناية ، وإنما يعنى به قصد إنسان غير المخاطب
على طريق الحقيقة كما سبق .

(٣) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنى من قوله :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جنبوا أو حدثوا شجعوا

يريد أنهم جبناء فى قتالهم شجعان فى حديثهم ، فلا تصدق أفعالهم أقوالهم .

(٤) هو حبيب بن أوس المعروف بأبى تمام ، والسخت الحرام ، ويعنى بذلك

أنه لا يجحد المعروف فيما كلة سُخْتًا ، وقوله — يشحب — من الشحوب وهو فى
الأصل تخبر الماوت ، والأيادى النعم .

سبق تقريره ، وسيأتى أن المطلوب بالسكناية فى مثل قولنا — مثلك لا يمتثل
وغيرك لا يحجود — هو الحكم^(١) وأن السكناية أبلغ من التصريح فيما قصد بها ،
فكان تقديمهما أعون المعنى الذى جُلبا لأجله .

قيل^(٢) : وقد يقدم^(٣) لأنه دالٌّ على العموم^(٤) كما نقول — كل إنسان لم
يقم — فيقدم ليفيد نفي القيام عن كل واحد من الناس ، لأن الموجبة
المعدولة المهمة^(٥) فى قوة السالبة الجزئية المستزمنة نفي الحكم عن جملة
الأفراد دون كل واحدة منها ، فإذا سورّت بكل وجب أن تكون
لإفادة العموم لالتأكيد نفي الحكم عن جملة الأفراد ، لأن التأسيس خبر من

(١) لأنه من قسم السكناية التى يطلب بها نسبة .

(٢) ١٣ — للصباح — للبدرين مالك — للطبعة الخيرية .

(٣) أى للسند إليه على الخبر القمى .

(٤) لا يخفى أن دلالة التقديم هنا على العموم دلالة لغوية لا وجه لذكرها هنا ،
وإن كانت تدل على دقة العربية فى ترتيب كلامها ، وإنما ينظر هنا إلى أن نحو —
كل إنسان لم يقم — يفيد تقوية حكم العموم ، بخلاف نحو — لم يقم إنسان — فهو
داخل فى تقديم السند إليه على الخبر القمى ، وما كان أغنى الخطيب عن الإضافة فى
هذا المبحث انتهى لا صلة له بهذا العلم ، وإنما هو أشبه بعلم المنطق .

(٥) للمعدولة هى التى وقع النفى جزءاً من موضوعها أو محمولها ، والمهمة هى
التى لم تصور بصور كلية أو جزئية ، والمراد بالموجبة للمعدولة المهمة هنا جملة — إنسان لم
يقم — قبل دخول — كل — عليها ، وهى فى قوة السالبة الجزئية أى — لم يقم بعض
الإنسان — فكل منهما يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل واحد منها .

التأكيد^(١) ولو لم تقدم فقلت - لم يقيم كل إنسان - كان نفياً للقيام عن جملة الأفراد دون كل واحد منها^(٢) لأن السالبة المهمة^(٣) في قوة السالبة السكائية^(٤) انقضت سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها في سياق النفي^(٥)، فإذا سورت بكل وجب أن تكون لإفادة نفي الحكم عن جملة الأفراد، لئلا يلزم ترجيح التأكيّد على التأسيس. وفيه نظر، لأن النفي عن جملة الأفراد في الصورة الأولى - أعني الموجبة المعدولة المهمة - كقولنا - إنسان لم يقيم - وعن كل فرد في الصورة الثانية - أعني السالبة المهمة - كقولنا - لم يقيم إنسان - إنما أفاده الإسناد إلى إنسان - فإذا أضيف - كل - إلى إنسان وحول الإسناد إليه، فأفاد في الصورة الأولى نفي الحكم عن جملة الأفراد، وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها، كان - كل - تأسيساً لا تأكيداً، لأن للتأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر، وما نحن فيه ليس كذلك، ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيداً^(٦) فقولنا - لم يقيم إنسان -

(١) يريد بالتأسيس إفادة معنى جديد وبالتأكيد خلافه.

(٢) هذا باعتبار الغالب، وقد تقدم النفي على - كل - ويكون للمعنى على عموم النفي، كما في قوله تعالى: والله لا يحب كل كفار أثيم - ي - ٢٧٦ - ص - ٢ - وقيل: إن دلالة هذا ونحوه على عموم النفي ليس بأصل الوضع، وإنما هو بمعونة التقرائن.

(٣) هي جملة - لم يقيم إنسان.

(٤) هي جملة - لا شيء من الإنسان بقاؤه.

(٥) لأن النكرة في سياق النفي نعم.

(٦) بالآراء التي أكد الاصطلاحى، وإنما يراد به أن - كل - أنادت معنى كان مستفاداً قبلها، ويقصد الخطيب أنه إذا سلم هذا صح توجيهه في الصورة الأولى دون الثانية.

إذا كان مفيداً للنفي عن كل فرد كان مفيداً للنفي عن جملة الأفراد لا محالة ،
 فيسكون كل في — لم يعم كل إنسان — إذا جعل مفيداً للنفي عن جملة الأفراد
 تأكيداً لا تأسيساً ، كما قال في — كل إنسان لم يعم — فلا يلزم من جمعه
 للنفي عن كل فرد^(١) ترجيح التأكيد على التأسيس^(٢) . ثم جملته قولنا
 — لم يعم إنسان — سالبة مهمة في قوة سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها
 لوروده نكرة في سياق النفي خطأ ، لأن النكرة في سياق النفي إذا كانت للعموم
 كانت القضية التي جُمِلت هي موضوعاً لها سالبة كلية ، فكيف تكون سالبة
 مهمة^(٣) ولو قال — لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة — كل — مفيداً لخلاف
 ما يفيد الخالي عنها لم يكن في الإتيان بها فائدة — ثبت مطوًبه في الصورة الثانية
 دون الأولى ، لجواز أن يقال : فائدته فيها الدلالة على نفي الحكم عن جملة
 الأفراد بالمطابقة^(٤) .

(١) أى لا يلزم من جعل — لم يعم كل إنسان — لعموم السلب مثل —
 لم يعم كل إنسان .

(٢) إذ لا تأسيس مع هذا أصلاً ، وإنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر
 بلا مرجح وهو باطل ، ويكون هذا هو التوجيه الصحيح في الصورة الثانية لأماد كره
 من لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس .

(٣) أجيب عن هذا بأنه جرى على اصطلاح علم المنطق ، لأن هذه القضية
 خالية من سور السلب السكلى ، وهو — لا شيء — ونحوه ، فسكون مهمة
 لاسالبة كلية .

(٤) لأن قولنا — إنسان لم يعم — يدل بالمطابقة على نفي الحكم عن بعض
 الأفراد ؛ ولا يمتثل المجموع إلا بدلالة الالتزام ، أما — كل إنسان لم يعم — فإنه
 إذا جعل لنفي الحكم عن المجموع تكون دلالة عليه بالمطابقة .

واعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون — كل — في النفي مفيدة للعموم
تارة وغير مفيدة أخرى مشهور^(١) وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره :
وقال الشيخ^(٢) : كلمة — كل — في النفي إن أدخلت في خبره بأن قُدِّمَ
عليها لفظاً ، كقول أبي الطيب :

ما كلُّ ما يتمنى المرء يدركه^(٣)

وقول الآخر :

ما كل رأى الفتي يدعو إلى رشد^(٤)

وقولنا — ما جاء القوم كلهم ، وما جاء كل القوم ، ولم آخذ الدرهم كلها ،
ولم آخذ كل الدرهم — أو تقديراً^(٥) بأن قُدِّمَتْ على الفعل النفي وأعمل فيها ،
لأن العامل رتبته التقدم على المعمول ، كقولك — كل الدرهم لم آخذ — توجه
النفي^(٦) إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل ، وأقاد الكلام ثبوته لبعض
أو تعلقه^(٧) ببعض .

(١) فهو مسلم في ذاته ، ولم يرد الخطيب بما سبق إلا إبطال توجيه ابن مالك
له ، لأنه يرجع في الحقيقة إلى أصل الوضع ، لا إلى تلك التكلفات المنطقية السابقة .
(٢) ١٨٦ — دلائل الإعجاز .

(٣) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب لثني من قوله :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تأنى الرياح بما لا تشتهي السفن
والشهير رواية — كل — بالرفع ، وقد جوز ابن جنى نصبها على الاشتغال .

(٤) هو لإسماعيل بن القاسم المعروف بأبي المتاهية من قوله :

ما كل رأى الفتي يدعو إلى رشد إذا بدا لك رأى مشكل قف

(٥) معطوف على — لفظاً . (٦) هذا جواب — إن

(٧) إفادة الثبوت فيما يكون — كل — فيه فاعلاً في المعنى ، وإفادة التعليل

فما يكون فيه مفعولاً في المعنى .

وإن أخرجت من حيزه بأن قدمت عليه لفظاً ولم تكن مضمومة للعقل المنفى توجه
المنفى إلى أصل الفعل ، وعمّ ما أضيف إليه - كل - كقول النبي صلى الله عليه وسلم
لما قال له ذو الـيدين^(١) أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ « كلاً ذلك
لم يكن — » أى لم يكن واحد منهما : لا القصر ولا النسيان ، وقول أبى النجم :
قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كُله لم أصنع^(٢)
ثم قال : وعلة ذلك أنك إذا بدأت بكل كنت قد بنيت المنفى عليه وسلّطت
الكلية على المنفى وأعملتها فيه ، وإعمال معنى الكلية فى المنفى يقتضى ألا يشذّ
شئ عن المنفى ، فاعرفه . هذا لفظه ، وفيه نظر^(٣) .

وقيل : إنما كان التقديم مفيداً للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم
تفهم سلب لحوق المحمول للموضوع^(٤) وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير
تعرض للمحمول بسلب أو إثبات . وفيه نظر أيضاً ، لاقتضائه ألا تكون
— ليس — فى نحو قولنا — ليس كل إنسان كاتباً — مفيدة لمنى كاتب ،

(١) هو الحرياق أو العرياض بن عمرو .

(٢) هو للفضل بن قدامة المعروف بأبى النجم ، والرواية برفع - كله - على أنه
مبتدأ خبره جملة - لم أصنع - والرابط محذوف أى لم أصنعه .

(٣) لعل وجه النظر ما قيل إن تمثله بما جاء القوم كلهم ليس بجيد ، لأن
- كلهم - هنا ليس مسنداً ولا مسنداً إليه بل هو تأكيد ، ولو كان سلب العموم هنا
فى الألف واللام فى القوم ، ومثله هذا تمثله لم آخذ الدراهم كلها ، وإنى أرى أن
الثالين من باب عموم السلب لا من باب سلب العموم ، و - كل - فيها تفيد شمول
المنى كما تفيد شمول الإثبات فى نحو - جاء القوم كلهم - لأن القرض من التوكيد
واحد فيهما ، وهو إفادة الشمول فى النسبة إثباتاً كانت أو نفياً .

(٤) المراد بالموضوع اعطى إنسان فى قولنا - كل إنسان لم يقم - وليس كل إنسان
قائماً - لا لفظ - كل - وهذا اصطلاح أهل المنطق ، إنما أفادت صورة التقديم ذلك
لاتصال المنى فيه بالمحمول دون الحكم ، لأنها موجبة معدولة المحمول .

هذا إن حمل كلامه على ظاهره ، وإن تَوَوَّلَ بأن مراده أن التقديم يفيد سلب لحوق المحمول عن كل فرد ، والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض ، لكن كان مصادرة على المطلوب^(١) .

واعلم أن للأُمتدَّ في المطلوب الحديث وشعر أبي النجم ، وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب ، وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه ، والاحتجاج بالخبر من وجهين : أحدهما أن السؤال بأَم عن أحد الأمرين لطب التعمين بعد ثبوت أحدهما عند التسكُّم على الإيهام ، فجوابه إما بالنبيين أو بنفى كل واحد منهما^(٢) وثانيهما ما رَوَى أنه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل ذلك لم يكن » قال له ذو اليمين : بعض ذلك قد كان ، والإيجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي ، ويقول^(٣) أبي النجم ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر ، وهو أن الشاعر فصيح ، والفصيح الشائع في مثل قوله نصب كل^(٤) وليس فيه ما يكسر له وزنا ، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادَّعت عليه هذه المرأة ، فلو كانت النصب مفيداً لذلك والرفع

(١) لأن الدليل حينئذ يكون عين المطلوب .

(٢) والجواب لم يحصل بالنبيين ، فتعين أنه بنفى واحد منهما ، وهذا هو عموم السلب . (٣) معطوف على قوله - بالخبر - فهو متعلق بالاحتجاج مثله .

(٤) لأن في الرفع تهيئة العامل للعمل ثم قضاه عنه وذلك ضمني غير فصيح ، بل ذهب ابن هشام وغيره إلى منعه ، وقد أحازره سيديويه احتجاجاً بقول الشاعر :

ثلاث كلهن قتلت عملاً

هذا وما جاء فيه تقديم - كل - على النفي وتأخيرها عنه قول دعلج الخزاعي :

فوالله ما أدرى بأى سهامها رمتى وكل عندنا ليس بالمسكدى

أبا جريد أم مجرى الوشاح وإنتى لأنهم عيذوها مع الفاحم الجمد

وقول أبي الأسود :

وما كل ذى لب يؤثيك نصحه وما كل مؤث نصحه بليب =

غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة .

ومما يجب التنبيه له في فصل التقديم أصل ، وهو أن تقديم الشيء على الشيء ^(١) ضربان :

تقديم على نية التأخير ، وذلك في شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه ، كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل ، كقوله - قائم زيد ، وضرب عمرا زيد - فإن - قائم وعمرا - لم يخرجوا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا مستندا ومرفوعا بذلك ، وكون هذا مفعولا ومنصوبا من أجله .

وتقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم ، ويجعل له إعراب غير إعرابه ، كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يعمل مبتدأ والآخر خبرا له ، فَيَقْدَمُ تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا ، كقولنا - زيد المنطلق ، والمنطلق ، زيد - فإن المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير ، فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن ينقل عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ ، وكان القول في تأخير زيد .

أغراض التأخير : وأما تأخيرها فلا فتضاء المقام تقديم المسند ^(٢)

= وقول الآخر : إن العلم والطبيب كلاهما لا ينصحان إذا هما لم يكرما

(١) هذا تقسيم قدمه به عبد القاهر في - دلائل الإعجاز - للكلام على التقديم والتأخير ، وهو عام في تقديم المسند إليه وتقديم المسند وغيرهما ، وتقديم للمسند إليه يكون دائما من القسم الثاني ، لأن رتبة التقديم فلا يأتي فيه تقديم على نية التأخير .

(٢) سيأتي في الكلام على المسند بيان أغراض تقديمه ، وذلك كتخصيصه بالمسند

إليه في نحو قوله تعالى : (لكم دينكم ولي دين) - ي - ٦ - س - ١٠٩
وكانت شوق إلى ذكر المسند في قول الشاعر :

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها شمس فضي وأبو إسحاق والتمر

تمارين على التقديم والتأخير

تمرين - ١

١ - لماذا قدم المسند إليه في قول الشاعر :

أنا لا أختار تقبيل يد قطعها أجل من تلك القبل

٢ - لماذا أخر المسند إليه أولاً وقدم ثانياً في قوله تعالى : (لا فيها غول ولا هم عنها

بنزفون) - ي ٤٧ - س ٣٧

تمرين - ٢

١ - أى الأمرين - التخصيص وتقوية الحكم - يقصد من قول الشاعر :

أنا لذي نظر الأعشى إلى أدبى وأسمعت كنانى من به صمم

٢ - لماذا أخر المسند إليه أولاً وقدم آخرأ في قول الشاعر :

وكان نار الحياة فن رماد أواخرها وأولها دخان

تمرين - ٣

١ - ماذا تدل عليه - سوى - من السكناية أو الحقيقة في قول الشاعر :

وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها وأنت المشتري

١ - ماذا تدل عليه - كل - من سلب العموم أو عموم السلب في قولهم - ما كل

سوداء تمر ، وما كل بيضاء شعمة ..

تمرين - ٤

١ - لماذا أخر - كل - على الذئ في قول الشاعر :

فيلك من ذئ حجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هونائله

٢ - لماذا قدم المسند إليه في قول الشاعر :

خير الصنائع في الأنام صنعة تنبور بحاملها عن الإذلال

تمرين - ٥

١ - لماذا قدمت - سوى وغير - في قول الشاعر :

سواى بتحنان الأغارب يطرب وغيرى باللذات يلهو ويلعب

٢ - لماذا آخر المسند إليه في قول الشاعر :

إذا نطق السفية فلا تجبه نخير من إجابته السكوت

تمرين - ٦

١ - ما أحسن طريق يختار في إثبات إفادة - كل - عموم السلب إذا وقعت

قبل النفي ، وسلب العموم إذا وقعت بعده ؟

٢ - أى فائدة لتقسيم عبد القاهر التقديم إلى تقديم على فية الأخير وتقديم لا على

فية الأخير ؟

تمرين - ٧

قال بعض الشعراء :

أحيأوزا لا يبرزقون بدرهم ويألف ألف نرزق الأسوات

١ - فلماذا أتى بالشطر الأول جملة اسمية خبرها فعلى دون الثاني ؟

٢ - من أى قسم التقديم قوله تعالى : (قال أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم)

ي - ٤٦ - س ١٩

تمرين - ٨

١ - لماذا آخر المسند إليه في قول الشاعر :

ألا فى سبيل المجد ما أنا فاعل عفاف وإقدام وحرم وبائز

٢ - لماذا قدم المسند إليه قول الشاعر :

وما أنا ممن تأسر الخمر لبه ويملك سمييه البراع منقب

تخریج السند إليه على خلاف مقتضى الظاهر : وضع المضمير موضع المظهر :

هذا كله مقتضى الظاهر^(١) وقد يُخرَج السند إليه على خلافه ، فيوضع المضمير موضع المظهر ، كقولهم ابتداء من غم جرّي ذكر لفظاً أو قرينة حال - نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمر - مكان نعم الرجل وبئس الرجل ، على قول من لا يرى الأصل - زيد نعم رجلا ، وعمر وبئس رجلا^(٢) وقولهم هو زيد عالم ، وهى عمرو شجاع^(٣) مكان - الشأن زيد عالم ، والقصة عمرو شجاع - ليمكن في ذهن السامع ما يعقبه^(٤) فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقى مُنتظراً لعقبى الكلام كيف تكون ؟ فيتمكن السامع بعده في ذهنه فضل تمكن ، وهو السرفى التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة ،

(١) أى مقتضى ظاهر الحال على ما سبق فى باب الإسناد الخبرى ، واسم الإشارة يعود إلى كل ما سبق من الكلام على أحوال السند إليه ، وقيل إنه يستثنى منه توجيه الخطاب لغير معين ، لأنه من تخرجه على خلاف مقتضى الظاهر .

(٢) من لإبراه يجعل الخصوص خبر مبتدا محذوف ، فيكون الضمير الماعل عائداً على معنون معروف فى ذهن ، وأما الذى يرى أن الأصل - زيد نعم رجلا - فلا يكون عنده من التخریج على خلاف مقتضى الظاهر ، لأنه يجعل الخصوص مبتداً مؤخراً ، وما قبله خبر عنه ، فيكون الضمير الماعل عائداً على مذکور متقدم رتبة .

(٣) الأولى أن يذكر بدله - وهى مبتدأ مليحة - لأن ضمير القصة لا بد منه من أن يكون فى الكلام مؤنث غير فضلة أو شبهة بها ، فلا يقال - إنها بنيت عرفة - ولا - إنها كان القرآن معجزة .

(٤) هذا هو الاعتبار الذى اقتضى تخریج السند إليه فى ذلك على خلاف مقتضى الظاهر . ولكنه لا يأتى فى باب - نعم - لأنه لا يعلم أن فيها ضميراً قبل سماع مفسره ، ومثل ضمير - نعم - وضمير الشأن فى ذلك كل ضمير يتقدم مرجعه حكماً ويتأخر =

قال الله^(١) تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وقال: (إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ^(٢))
وقال: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ^(٣)) .

وضع المظهر موضع المضمَر :

وقد بُعِثَ كَسُّ قِيُوضِ المظهر موضع المضمَر ، فإن كان المظهر اسم إشارة
فذلك إما السكـال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع ، كقوله :
كم عاقل عاقل أعيت مذهبهُ وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً
هذا الذى ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير رزديقاً^(٤)

= لفظا ورتبة ، كم فى نزلك .. ربه نرى .. وكما فى قوله تعالى : (وأسروا النجوى
الذين ظلموا) .. ي - ٣ - س - ٢١ - وكما قال الشاعر :

جفونى ولم أحف الأخلاء إتنى لغير جميل من خللى مهمل

(١) - ي - ١ - س - ١١٠ (٢) - ي - ١١٧ - س - ٢٣

(٣) - ي - ٤٦ - س - ٢٢

(٤) هما لأحمد بن يحيى المعروف بابن الرُّؤَسْدِيّ ، وكان يرمى بالزندقة ، وقيل
إنه كان من المتصوفة ، وكل من — عاقل — الثانية — وجاهل — الثانية صفة
للاولى مهم ما على معنى كامل فى العقل وكامل فى الجهل ، وليس ذلك من تأكيد
اللفظى ، لأنه إنما يكون لدفع توهم — هو أو نحوه وهو غير محتمل هنا ، وقوله —
— أعيت مذهبهُ — بمعنى أعجزته طرق معاشه أو أعيت عليه متعديّة أو لازمة ،
والأوهام يراد بها المقول من تسمية المظهر اسم الحال على المجاز الرسل ، والنحير
من — نحر الأوهام علماً — أنقنها ، والزنديق الذى يبطن الكفر ويظهر الإسلام ،
والشاهد فى — الإشارة لأنه يعود إلى الحكم السابق عليه ، وهو كون العاقل محروماً
والجاهل مرزوقاً ، فالإقام للضمير لأن هذا الحكم غير محسوس ، واسم الإشارة
محسوس المحسوس ، والحكم البديع الذى أسند إلى اسم الإشارة هو جعل الأوهام
حائرة والعالم النحرير رزديقاً .

وإما لتهمك بالسامع ، كما إذا كان فاقده البصر أو لم يكن ثمّ مشار إليه أصلاً^(١) وإما للدعاء على كمال بلائته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر ، أو على كمال فطائنته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره ، وإما لادعاء أنه كل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر . ومنه في غير باب للسند إليه قوله :

تَعَالَيْتَ كِي أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تَرْبِدِينَ قَلْبِي ، قد ظمّرت بذلك^(٢) وإما لنحو ذلك^(٣) .

وإن كان المظهر غير اسم إشارة فالمدلول إياه من المضمّر إما لزيادة التمكن^(٤) كقوله^(٥) تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ) ونظيره من غيره قوله (وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ)^(٦) وقوله : (قَبْدَلُ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَاهُ عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)^(٧) .

(١) كأن يقول لك أعمى : أنشهد أن زيداً ضربني ؟ . فتقول له : نعم ، ذلك الذي في جانبك — سواء أكان في جانبه أم لم يكن .

(٢) هو كما رواه للبرد لمرة بن عبد الله الحلالي ، وقوله — تعاليت — بمعنى ادعاء العلة . وقوله — أشجى — بمعنى أحزن ، والشاهد في وضع اسم الإشارة موضع الضمير لأن الظاهر أن يقال قد ظفرت به أي بالقتل ، والداعي إلى ذلك هو ادعاء كل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر .

(٣) كالإشارة إلى بعده ، ويمكن أن يحصل عليه ما في البيت السابق أيضاً . بأن يكون مراده به الإشارة إلى بعد قتله لكما لشجاعته .

(٤) هذا إذا كان لتمام الاقتضاء بالمدنى إليه .

(٥) — ي — ٢٠١ — س — ١١٢

(٦) — ي — ١٠٥ — س — ١٧

(٧) — ي — ٥٩ — س — ٢

وقول الشاعر :

إن تسألوا الحقَّ نعط الحقَّ سائله^(١)

بدل - نعطكم إياه .

وإما لإدخال الرّوع في ضمير السامع وتربية المهابة ، وإما لتقوية داعي
للأمور^(٢) مثالها قول الخلقاء - أمير المؤمنين بأمرك بكذا - وعليه من غيره :
(فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)^(٣) .

وإما للاستعطاف ، كقوله :

إلهي عبدك العاصي أنا كما^(٤)

(١) هو لعبد الله بن عنمة الضبي من قوله :

إن تسألوا الحقَّ نعط الحقَّ سائله والدرع محففة والصف مقروب
والحقبة المشدودة في الحقيقة ، والقروب الموضوع في قرابه ، وسيأتي هذا البيت
مع بيت قبله في شواهد الالتفات .

(٢) أى إلى امتثال ما أمر به .

(٣) - (٣) - ي - ١٥٩ - س - ٣ - لأنه لم يقل فيه - فتوكل على -
ولكنه من باب تقوية داعي للأمور إلى الامتثال ، لا من باب إدخال الرّوع في
ضمير السامع ، لأن الاطمئنان بالتوكل لا يناسبه الرّوع من اللطمأن إليه .

(٤) هو لإبراهيم بن أدهم من مقطوعة مطلعها :

هيجرت الخلق طمراً في هوا كما وأينمت العيال لكي أرا كما
لى أن يقول :

إلهي عبدك العاصي أنا كما مقرأ بالتدوير وقد دعا كما
فإن تغفر فانت لذلك أهل وإن تطرد ، فمن يرحم سوا كما
والشاهد في قوله - عبدك - فلم يقل أنا أتيتك .

وإما لنحو ذلك ^(١).

الافتات :

قال السكاكي ^(٢) هذا ^(٣) غير مختص بالسند إليه ، ولا بهذا القدر ^(٤)
بل التكلم واغطاب والغبية مطلقا ^(٥) ينقل كل واحد منها إلى الآخر ،
ويُسَمَّى هذا النقل — التفاتا — عند علماء المعاني ^(٦) كقول ربيعة
ابن مَقرُوم :

(١) كأن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف ، نحو قوله تعالى : (قل يا أيها
الناس إني رسول الله إليكم) إلى أن قال : (فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي)
— ي — ١٥٨ — س — ٥ — وكأن يكون اللغى على الإظهار هو للراد ، نحو
قول الله تعالى : (فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها) — ي — ٧٧ —
س — ١٨ — لأن جملة (استطعما أهلها) صفة قرية وليس صفة أهل ، لأنه مسوق
للتحدث عن القرية وجدارها لا عن أهلها ، وليست أيضاً جواباً لإذا ، لأن جوابها
قوله بعد : (قال لو شئت لاتخذت عليه أجراً) فوضع للظهر موضع للضمير لأن الصفة
جارية على غير من هي له .

(٢) ١٠٦ — لفتحاح .

(٣) أى النقل من الحكاية إلى الغيبة .

(٤) أى ولا النقل مطلقاً مختص بهذا القدر ، وهو النقل من الحكاية إلى الغيبة ،
وإنما أولت عبارته هذا التأويل لما في ظاهره من التهاوت .

(٥) أى في السند إليه وغيره ، وحيث سبق التعبير بأحدها ثم عبر بالآخر على
خلافه أولم يسبق ، كما سيأتي .

(٦) بعضهم يجعل منه التعبير بالمضارع عن الماضي وعكسه ، والانتقال من خطاب
أفراد أو اثنين أو الجماعة إلى الآخر منها .

بانت سعادُ فأمسى القلب مَمُوداً وأخلفتك ابنة الحرِّ المواعيد^(١)

فالتفت كما ترى حيث لم يقل - وأخلفتى - وقوله :

تذكرتَ والذكرى تهيجُكِ زينبا وأصبح باقى وصلها قد تنصَّباً
وحلَّ يفلج فالأبازيرِ أهاننا وشطتْ فحلَّتْ غمرَةً فمتنباً^(٢)

فالتفت في البيتين -

والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق
الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها^(٣) . وهذا أخص من تفسير السكاكي ،
لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عُبِّرَ عنه بغيره أو كان

(١) العمود الحزين ، وابنة الحر هي سعاد من وضع المظهر موضع للضم ،
ويحوز أن يكون الخطاب في قوله - وأخلفتك - تجريداً لا التفاتاً على ما هو
الحق من الفرق بينهما ، لأن مبنى التجريد على المغايرة لأنه مجرد من الشخص
شخصاً آخر ، ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى ، وكذلك يقال في كـله - أنه
هذا الخطاب .

(٢) هما لريعة بن مفرور أيضاً ، وقوله - والذكرى تهيجك - معترض
الفعل ومفعوله ، وقوله - تنصَّب - بمعنى انتطع ، وفلج والأبازير وغمره
سحب مواضع ، وقوله - شطت - بمعنى بهت ، والالتفات في البيت الأول من
التسكُم إلى الخطاب ويحوز حمله على التجريد كما سبق ، والالتفات في البيت لثاني
من الخطاب إلى التسكُم .

(٣) يجب فيه أيضاً أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه ظاهر السياق
وإن كان موافقاً لظاهر اللقَام ، فلا يمد منه الخطاب الثاني في قوله تعالى : (إياك نعبد
وإياك نستعين) - ي - ه - س - ١ - وإنما حصل الالتفات بالأول فقط وجرى الثاني ،
على سياقه ، وكذلك لا يمد منه الانتقال من التسكُم إلى الغيبة في قول الشاعر : =

مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها^(١) فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس^(٢) .

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله^(٣) تعالى : (وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) .

= نحن اللنون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

لأن للوصول من الاسم الظاهر وهو يدل على الغيبة ، ومقتضى سياقه . أن يعود الضمير عليه من الصلة بطريق انفية أيضا ، ويعد منه الانتقال من الغيبة إلى الخطاب في قوله تعالى : (عبس وتولى ، أن جاءه الأعمى ، وما يدريك لعله يزكى) - ي - ١ ، ٢ ، ٣ - س - ٨٠ - وإن كان الخطاب ظاهر المقام ، لأنه خلاف ظاهر السياق .

(١) يعنى أو لم يعبر عنه بغيره وكان مقتضى الظاهر إلخ . وهذا الشق ثانى هو الذى يتفرد فيه الالتفات عند السكاكى عن الالتفات عند الجمهور ، كالاتفات من التكلم إلى الخطاب في الشاهدين السابقين لريعة بن مقروم ، والجمهور يجعلونه من التجريد لامن الالتفات ، وأخطب في هذا سهل .

(٢) أى احوى لا منطقى لصحة العكس المنطقي هنا بخلاف القوى ، لأنه يؤدي إلى أن يكون كل لتفات عند السكاكى التفاتا عند الجمهور وهو باطل .

(٣) - ي - س - ٣٦ - فالسياق يقتضى - وإليه أرجع - وإن كان الخطاب هو ظاهر المقام ، لأن قوله (وما لى لا أعبد) تعريض بالخطابين ، والمراد - وما لكم لا تعبدون . وقيل : إنه لا التفات في قوله (وإليه ترجعون) لأنه يجوز إرادة الخطابين فلا يكون في معنى - وإليه أرجع ، وقيل : إن في قوله (وما لى) التفاتا ، والحق أنه من التعريض لامن الالتفات ، ومن الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى : (قُلْ إِنِّي أَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمَشْرِكِينَ) - ي - ١٤ - س - ٦ - وهو أشهر من الآية السابقة .

ومن التكلم إلى الغيبة^(١) قوله تعالى : (إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكُوفَرُ ، فَصَلَّ لِزَبَّكَ وَانْحَرْ^(٢)) .

ومن الخطاب إلى التكلم قول علقمة بن عبدة :

طَحَابِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَنِ طَرُوبُ بُعَيْدِ الشَّابِّ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ
بُكْلَفْنِي لَيْلٍ وَقَدْ شَطَّ وَلَيْهَا وَعَادَتِ عَوَادُ بَيْنِنَا وَخَطُوبُ^(٣)

ومن الخطاب إلى الغيبة قوله^(٤) تعالى : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) .

ومن الغيبة إلى التكلم قوله^(٥) تعالى : (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُبِيرُ سَحَابًا فَتُقْنَطَرُ) .

ومن الغيبة إلى الخطاب قوله^(٦) تعالى : (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ)
وقول عبد الله بن عَنَمَةَ :

(١) للراد بالغيبة ما يشمل الاسم الظاهر كما في الآية ، وكان السياق فيها أن يقال -
فصل لنا وانحر .

(٢) - ي - ٢١ - س - ١٠٨ .

(٣) قوله - طحبا - بمعنى ذهب وأتلف . وطروب بمعنى أن له طرباً ونشاطاً
في طلبهن ، وقوله - يكلفني - ضيمه يعود إلى القلب ، وروى - تكلفني - فيجوز
أن يكون فاعله القلب على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، ويجوز أن يكون فاعله
- ليلى - بمعنى أنها تكلفه شدة فراقها ، وقوله - شط وليها - بمعنى بعد قربها ،
وقوله - عادت عواد - بمعنى رجعت عوائق كانت نحول بيننا إلى ما كانت عليه ،
ويجوز أن تكون - عادت - من العادة ، والشاهد في قوله - يكلفني - لأن الأصل
- يكلفك على مقتضى السياق ، أما قوله - طحابتك - فهو الالتفات أو تجريد على ما سبق .

(٤) - ي - ٢٢ - س - ١٠ .

(٥) - ي - ٩ - س - ٣٥ (٦) - ي - ٥٤ - س - ١ .

ما إن ترى السيد زيدا في نفوسهم
إن سألو الحق "نمط الحق" سائله
كما يراه بنو كوز ومرهوب
والدرع محقبة والسيف مقروب^(١)
وأما قول امرئ القيس :

تطاول ليلك بالأند
ونام الخلى ولم ترقد
وبات وبات له ليلة
كليلة ذى المائر الأرمد
وذلك من نبأ جاءني
وخبرته من أبي الأسود^(٢)

فقال الزمخشري^(٣) : فيه ثلاث التفاتات^(٤) وهذا ظاهر على تفسير السكاكي ، لأن على تفسيره في كل بيت التفاتة ، لا يقال : الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر ، فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر ،

(١) السيد وزيد وكوز ومرهوب أحياء من ضبة قوم الشاعر . يريد أن السيد لا يوجبون لزيد في نفوسهم من الحرمة والنصرة ما يوجب كوز ومرهوب ، والضمير في قوله — تسألوا — لزيد وفيه الالتفات من القية إلى الخطاب ، والمحقة للشدودة في الحقيقة ، والمقروب للوضع في قرابه ، وبعد البيتين :
وإن أينم فلانا معشر أف لانظام الخصف إن السم مشروب

(٢) هي لامرئ القيس خندج بن حجر ، وقيل : إنما لامرئ القيس بن عابس في رثاء ابن عمه أبي الأسود . والأند اسم موضع ، وقوله — وبات وبات له ليله — بات الأولى فيه تامة ، والثانية يجوز أن تكون ناقصة وأن تكون تامة ، وقمائر قذى العين ، وأبر الأسود كنية أبيه حجر ملك بن أسد والخبر الذي خبره عنه خبر قنهم له .

(٣) الالتفات الأول في قوله — ليلك — من التكلم إلى الخطاب وكانها مفتوحة أو مكسورة على ما سبأني ، وهو قذى يأتي على مذهب السكاكي ، والالتفات الثاني في قوله — وبات — من الخطاب إلى القية ، والالتفات الثالث في قوله — جاءني — من القية إلى التكم .

لأننا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى^(١) لما تقدم^(٢) وأما على المشهور^(٣) فلا التفات في البيت الأول ، وفي الثاني التفاتة واحدة ، فيتعين أن يسكون في الثالث التفتاتان ، فقل : هما في قوله — جاءنى — إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الأول ، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة في الثانى . وفيه نظر ، لأن الانتقال إنما يكون من شئ حاصل ملتبس به ، وإذا قد حصل الانتقال من الخطاب في البيت الأول إلى الغيبة في الثانى لم يبق الخطاب حاصلًا ملتبسًا به ، فيسكون الانتقال إلى التكلم في الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعًا : فلم يكن في البيت الثالث إلا التفاتة واحدة . وقيل : إحداهما في قوله — وذلك — لأنه التفات من الغيبة إلى الخطاب^(٤) والثانية في قوله — جاءنى — لأنه التفات من الخطاب إلى التكلم ، وهذا أقرب .

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام ، ووجه حسنه على ما ذكر الزمخشري

(١) يعنى خلاف مقتضى ظاهر اللقام .

(٢) من أن الالتفات عنده ينقسم إلى ما يجرى على خلاف ظاهر المقام وإن لم يجر على خلاف السياق ، وهو يخالف فيه الجمهور ، وإلى ما يجرى على خلاف السياق وإن لم يخالف ظاهر اللقام ، وهو الذى يوافق فيه الجمهور .

(٣) قد ذكرنا أن مذهب السكاكى في الالتفات هو مذهب الزمخشري ، فلا معنى لتسكف تحقيق الالتفات الذى ذكره في البيتين على مذهب الجمهور لأن مذهبه يخالف مذهبهم .

(٤) الالتفات في — ذلك — متكلف ، لأنه لا دليل على أنه يعنى بالخطاب فيها نفسه ، بل الظاهر أن المعنى بها غير للتكلم ، ولهذا لم ينظر إليها قبل هذا التسكف .

هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب^(١) كان ذلك أحسن تطرية^(٢) لنشاط السامع وأكثر إيقاظاً للإصغاء من إجرائه على أسلوب واحد^(٣).

(١) إنما خص بيان محاسن الالتفات بما فيه نقل من أسلوب إلى أسلوب لأنه هو انقلاب فيه ، أما الالتفات الذي انفراد به السكاكى فوجه حسنه أن المخاطب إذا سمع خلاف ما يتقرب نشط وأصفى إليه ، وقد قيل : إن الالتفات على هذا يكون من المحسنات البديعية ، فلا يصح ذكره ها لأن حسنه يرجع إلى ما ذكره الزمخشري ، ولا يرجع إلى اقتضاء اللقار ، وأجيب بنسليم أنه من المحسنات البديعية ، ولكن هذا لا يمنع من إدخاله في علم اللعان عند اقتضاء اللقار لفائدته من طلب مزيد الإصغاء لكون الكلام دعاءً وأمدحاً أو نحوها ، والحق أن مثل هذا يكون شرطاً لحسنه ولا يقتضى وجوبه في البلاغة ، فلا يصح أن يعد به من علم اللعان .

(٢) أى تجديدًا ، تقول — تقول حاريتُ الثوب — إذا عملت ما يجعله طرياً كأنه جديد .

(٣) أورد ابن الأثير على ما ذكره الزمخشري من ذلك أنه لو كان صحيحاً لما حسن الالتفات إلا في الكلام الطويل ، مع أنه قد أتى في القرآن حيث لا يمكن أن يقال إن الكلام قد طال ، ثم ذكر أن الالتفات لا يكون إلا لفائدة اقتضته ، وأن تلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب ، ولكنها لا تحد بحد ، ولا تضبط ضابط ، وإنما يشار إلى مواقع منها ليقاس عليها ، كما سيأتى في سورة الفاتحة ، ولكنه عاد فذكر أنه لا ينكر أن في الانتقال من أسلوب إلى أسلوب اتساعاً وتفتتاً في أساليب الكلام ، مع أنه قد يكون لمقصد آخر معنوى هو أعلى وأبلغ ، ولا يخفى أن مثل هذا لا يخالفه فيه الزمخشري ، لأنه فيما ذكره من ذلك لم يرد إلا بيان وجه عام لحسن الالتفات ، ولا يمنع أن تختص مواقع بطائف أخرى خاصة .

وقد تختص مواقفه بلطائف^(١) كما في سورة الفاتحة^(٢) فإن العبد إذا افتتح حمد مولاه الحقيقي بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه بقوله: (الحمد لله) الدال على اختصاصه بالحمد وأنه حقيق به — وجد من نفسه لا محالة محركا للإقبال عليه ، فإذا انتقل على نحو الافتتاح إلى قوله (رَبِّ الْعَالَمِينَ) الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته قوى ذلك المحرك ، ثم إذا انتقل إلى قوله (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) الدال على أنه منعم بأنواع النعم : جلالها ودقائقها تضاعفت قوة ذلك المحرك ، ثم إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العظام وهي قوله (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) الدال على أنه مالك اللامركلة يوم الجزاء تنهات قوته ، وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بعبادة الخضوع والاستعانة في المهمات^(٣).

وكما في قوله^(٤) تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ) لم يقل — واستغفرت لهم — وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله صلى عليه وسلم ، وتعتظيا لاستغفاره ، وتنبيها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان .

وذكر السكاكي^(٥) لالفتات اسرى القديس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها: أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستغفائه ، فتنبه في التفاتة الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولدت له الشكوى ، فأقامها مقام المصاب الذي

(١) قيل : إنه يلزم أن يلتمس ذلك في كل التفات ، وقيل : إنه لا يلزم أن يكون له في كل مقام نسكته خاصة .

(٢) — ي — ٢٠٢ و ٢٠٤ و ٥٠ — س — ١ .

(٣) يعني خطابه بقوله : (إياك نستعين وإياك نستعين) .

(٤) — ٦٤ — س — ٤ . (٥) — ١٠٧ — لفتات .

لا يقبل بعض القسلى إلا بتفجع الملوك له ، وتمحزتهم عليه ، وخطبها بتناول
لَيْتِكَ تسليّة^(١) أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقاً شديداً ولم تنصبر فعمل
الملوك ، فشك في أنها نفسه ، فأقامها مقام مكروب وخطبها بذلك تسليّة . وفي
الثانى على أنه صادق التحزن خاطب أولاً ، وفي الثالث على أنه يريد نفسه .

أوبه^(٢) في الأول على أن النبأ لشدة تركه حائراً فما فطن معه لمقتضى
الحال ، فخرى على لسانه ما كان ألقه من الخطاب الدائر في مجارى أمور الكبار
أمراً ونهياً ، وفي الثانى على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئاً فلم يجد النفس
معه ، فبى الكلام على الغيبة ، وفي الثالث على ماسبق .

أوبه^(٣) في الأول على أنها حين لم تثبت ولم تنصبر غاظه ذلك ، فأقامها
مقام المستحق للعتاب ، فعاطبها على سبيل التوبيخ والتعير بذلك ، وفي الثانى على
أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب
بالعتاب ولّى عنها الوجّه وهو يذمّم قائلاً - وبات وبات له - وفي الثالث
على ماسبق عذا كلامه ، ولا يحتق على النصف مافيه من النصف^(٤) .

الأسلوب الحكيم : ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكى^(٥) الأسلوب

(١) مكافئها مكسورة ، ويصح فتحها نظراً إلى كون النفس يراد بها شخصه ،

(٢) هذا هو الوجه الثانى ، وكان المناسب لسياقه أن يقول وثانيها .

(٣) هذا هو الوجه الثالث .

(٤) لأنه يحمل أمراً القيس مالا يمكن أن يكون قد خطر بباله من ذلك ، ولا يحتق
أن كثيراً من اللطائف التى تلمس للأنثى فيها مثل هذا النصف ، وأن ذلك يرجع
إلى أنها غير مضبوطة ، لأنها لو كانت مضبوطة لأمكن الرجوع إلى أمر ظاهر
مقرر منها .

الحكيم^(١) وهو تلقى الخطاب^(٢) بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد ، أو السائل بغير ما يتطلب^(٣) بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له .

أما الأول فمقول القبمثرى^(٤) للحجاج لما قال له متوعدا بالقيد لأحملتك على الأدم : مثل الأمير يحمل على الأدم^(٥) والأشهب . فإنه أبرز وعيده في معرض الوعد ، وأراه بألف وجه أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد جدير بأن يصفد لأن يصفد^(٦) وكذا قوله له لما قال له في الثانية : إنه حديد : لأن

(١) أكثر العلماء بذكروه في علم البديع ، على أن الخطيب سبذكر في علم البديع اتقون بالموجب ، ويقسمه إلى قسمين ، والقسم الثاني هو الأسلوب الحكيم بعينه ، ولا شك أن مراعاة ذلك مما يورث الكلام حسناً ، ولا يصل تركه إلى إخلال بفصاحة أو بلاغة ، فاللائق به أن يعد في علم البديع . وقد ذكر السعد أنه لما انجز الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه ، وهي الأسلوب الحكيم والتعبير عن المستقبل بالنظر الماضي الخ .

(٢) بكسر الطاء أى للتكلم من إضافة المصدر لمفعوله ، وهذا أولى من فتح الطاء لما فيه من التعميد .

(٣) انفرق بينه وبين ما عطف عليه أن فيه سؤالاً ، فهو أخص منه بهذا الاعتبار ، ولكنه أعم منه باعتبار آخر ، وهو أنه لا يشترط فيه حمل كلام سابق على خلاف ظاهره كما يشترط في الأول .

(٤) الصواب ابن اقبمثرى كما سبق في ص ١٣٦ .

(٥) أراد الحجاج بالأدم القيد ، فعمله على غير مراده وهو الفرس الذى غلب سواده على بياضه ، وعطف عليه الأشهب وهو الفرس الذى غلب بياضه على سواده .

(٦) أى جدير بأن يعطى لا أن يقيد ، لأن الإصفاد الإعطاء من الصفد وهو العطاء ، يقال — صفدته صفده — بمعنى قيده ، ولهذا يسمى القيد صفاداً

يكون حديداً خير من أن يكون بليداً^(١) وعن سلوك هذه الطريقة في جواب
المخاطب عبر من قال مفتخراً :

أَتَتْ تَشْتَكِي حَنْدَى مُزَاوَلَةَ الْقَرَى وَقَدَرَاتِ الضَّيْفَانِ يَنْحُونُ مَنْزِلِي
فَقُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا : هُمُ الضَّيْفُ جِدِّي فِي قِرَامٍ وَعَجَلِي^(٢)
وسماه للشيخ عبد القاهر مغالطة^(٣) .

وأما الثاني فمكثوله^(٤) تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ
النَّاسِ وَالْحُجَّ) قالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ، ثم يزايد قليلاً
قليلاً حتى يمتلئ ويستوى ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا^(٥) . ومكثوله^(٦) تعالى :
(يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْآقَرِينَ وَالْيَتَامَى
وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) سألوا عن بيان ما ينفقون ، فأجيبوا ببيان للمصرف^(٧)

(١) أراد الحجاج بقوله — أنه حديد — أنه قيد حديد ، فحمله على الحدة ،
والعنى — لأن يكون المعطاء حديداً .

(٢) لا يعلم قائلهما ، والقرى طعام الضيف ، وقوله — ينحون — بمعنى يقصدون
والشاهد في أنه أجابها بغير ما تطلب من الشكوى ، ولهذا قيل : إن هذا من القسم الثاني
لا الأول ، لأنه ليس فيه حمل كلام على خلاف ظاهره ، وإنما هو من تلق السائل بغير
ما تطلب لتثنيه على أن الأولى بها الاستعداد لهم لا الشكوى منهم .

(٣) — ٩٢ — دلائل الإعجاز ، وقيل : إن الأسلوب الحكيم بقسميه يعنى
مغالطة ، لا القسم الأول وحده .

(٤) — ١٨٩ — س — ٢ .

(٥) فأجابهم ببيان حكمته تنبيهاً على أنه هو الأولى بحالهم لا السؤال عن سببه .

(٦) — ٢١٥ — س — ٢ .

(٧) لتثنيه على أنه هو اللهم لهم .

ومن هذا أيضاً أجوبة موسى لفرعون في قوله تعالى : (قَالَ فَرِّضُونِي وَمِنْهُمْ)
(١٦٠ — الإيضاح)

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي : ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ المضى ^(١)

تنبيهها على تحقق وقوعه وأن ما هو للواقع كالواقع ، كقوله ^(٢) تعالى : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ) وقوله : (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُقَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا) ^(٣) وقوله ^(٤) تعالى : (وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ) وقوله ^(٥) تعالى : (وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ) جعل المتوقع الذي لا بُدَّ من وقوعه بمنزلة الواقع ، وعن حسان أن ابنه عبد الرحمن سمعه زُبُور وهو طفل فجاء إليه يبكي ، فقال له : يا بُنَيَّ ما لك ؟ قال : لسمعي طَوِيرٌ كأنه ملقَفٌ في بُرْدَى حَبْرَةٍ ^(٦) فضمه إلى صدره وقال : قد قلت الشعر .

== التالين ، قال رَبَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ، قال لِمَنْ حَوَّلَهُ إِلَّا تَسْتَغِيثُونَ ، قال رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ، قال إِنْ رَسُولَكُمْ أَلَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ لِمُجْنُونَ ، قال رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) — ي — ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ —
— س — ٢٦ .

(١) منه التعبير عن الماضي بلفظ المضارع استحضاراً لصورته العجيبة كقوله تعالى : (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا) — ي — ٩ — س — ٣٥ —
أى فأنثارت ، ولا يخفى أن النوعين من المجاز للرسل أو الاستعارة ، فلامنى لذكرها في علم المعاني ، لأنه لا فرق بينهما وبين غيرها من أنواع المجاز فيما فعلا به من خلاف مقتضى الظاهر .

(٢) — ي — ٦٨ — س — ٣٩ (٣) — ي — ٢٧ — س — ١٨

(٤) — ي — ٥٠ — س — ٧ (٥) — ي — ٤٨ — س — ٧

(٦) طوير تصغير ظائر ، والحبرة ضرب من برود الخين ، والشاهد في قوله —

قد قلت الشعر — لأنه بمعنى متقول .

ومثله التعبير عنه باسم الفاعل ^(١) كقوله ^(٢) تعالى : (وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ) وكذا اسم المفعول ، كقوله ^(٣) تعالى : (ذَلِكَ يَوْمٌ تَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ) .

القلب : ومنه القلب ^(٤) كقول العرب : عرضت الناقة على الخوض ^(٥) ورده مطلقاً قوم ^(٦) وقبله مطلقاً قوم ^(٧) منهم السكاكي ^(٨) . والحق أنه إن تضمن

(١) لأن كلا من اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة في التلبس بالفاعل في الحال اتفاقاً ، وفي الماضي على قول ضعيف ، فيكون استعماله في المستقبل مجازاً .

(٢) — ي — ٦ — س ٥١

(٣) — ي — ١٠٣ — سن — ١١٠

(٤) هو في الاصطلاح أن يجعل جزء من الكلام مكان آخر يجعل مكانه على وجه ثبت حكم كل منهما الآخر ، فليس منه نحو — في الدار زيد ، وضرب عمرأ زيد — وهو قسمان : لفظي ومعنوي ، وسيأتي بيانهما في أمثله .

(٥) هذا من القلب للمعنى ، لأن العروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لأجل أن يميل إلى العروض أو يجمع عنه ، ولكن لما كان المتبادر في ذلك أن يؤتى بالعروض إلى العروض عليه وكانت الناقة هي التي يؤتى بها إلى الخوض نُزِّلَ كل منهما منزلة الآخر ، وقيل : إنه لا قلب في ذلك وإنما القلب في — عرضت الخوض على الناقة — لأن العروض عليه هو المستقر .

(٦) لأنه عكس للطلب ونقيض المقصود ، وقيل : إنه لا يكاد أحد يضمنه مطلقاً لوروده في القرآن ونصيح الكلام ، ولعلمهم يردون القلب اللفظي دون المعنوي .

(٧) لأن قلب الكلام مما يحوج إلى التنبيه للأصل ، وذلك مما يورث الكلام ملاحظة ولطفاً .

اعتباراً لطيفاً^(١) قبل وإلا ردّ .

أما الأول^(٢) فكقول رؤبة :

ومهمّة مُغَبَّرَ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ^(٣)

أى كأن لون سماءه اغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه للمبالغة ، ونحوه قول أبى تمام يصف قلم المدوح :

لَسَابُ الْأَفَاعِي لِلْقَاتِلَاتِ أَمَابُهُ وَأَرْمَى الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ هَوَاسِلِ^(٤)
وأما الثانى^(٥) فكقول القطامي :

(١) أى غير تلك للملاحه التى احتج بها من قبله مطلقاً ، وذلك كالاختبار السابق فى قولهم - عرضت الناقة على الحوض - وكالاختبارات الآتية فى باقى الأمثلة وإنما لم يقبل القلب إلا بهذا لأنه من غيره . يكون عدولا عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها . إذ لا يعتد فيه بتلك للملاحه العامة وحدها ، ولا يخفى أن القلب بتلك للملاحه يكون من المحسنات البديعية ، فالأليق ذكره فى علم البديع ، لأن تلك الاختبارات التى يقبل بها فى علم المعانى ليست محدودة ولا مضبوطة ، وهى مع هذا شرط لحسنه ولا توجب .

(٢) هو المقبول .

(٣) هو لرؤبة بن عبد الله بن رؤبة ، والمهمه المفاضة ، والأرجاء جمع رجا وهو الناحية ، وانقلب فى هذا معنوى أيضاً ، وهو من التشبيه المقلوب الآتى فى علم البيان ، والاعتبار اللطيف فيه بقصد المبالغة .

(٤) هو لحبيب بن أوس المروفي بأبى تمام ، وأرمى الجنى المسلم من إضافة الموصوف إلى الموصف ، وقوله - اشتارته - بمعنى جنته ، والأبدى العواصِلُ العارفة بحجبه ، والأولى صفة القلم مع الأهداء ، والثانية صفته مع الأصدقاء ، وللشاهد فى شرطه الأول ، وهو من القلب المعنوى أيضاً ، لأنه من التشبيه المقلوب ، والاعتبار اللطيف فيه قصد المبالغة .

(٥) هو الردود .

كما طينت بالقدن السباع^(١)

وقول حسان :

يكون مزاجها غسل وماء^(٢)

وقول عُرْوَة بن اوزد :

(١) هو لُمَيْر بن شَيْمٍ المعروف بالقطامي من قوله :

فلما أت جري يَمَنُ عليها كما طينت بالقدن السباعا
أصرتُ بها الرجالَ ليأخذوها ونحن نَظُنُّ أن لنَ نَسْقَطَها

يصف بذلك ناقته ، والقدن القصر ، والسباع : الطين المخلوط بالبن أو الآلة
لحق بطين بها ، يعني أنها صارت ملساء من السمن كأنه صر للطين بالسباع ، وفي ذلك
قلب معنوي ، فإن حمل السباع على الآلة لم يتضمن اعتباراً لطيفاً ، وفيه الشاهد ،
وإن حمل على الطين فيجوز أن يكون المقصود للبالغة في سمنها ، لأنه يقصد تشبيهاً
بالسباع الذي صار لكثرة كونه الأصل ، والقدن هو الفرع ، فيكون هو أيضاً مثله
مع أصله من المعظم ونحوه ، ولكنه لا يخلو من تكلف . وروى - كما بظنت بالقدن
السباع - وهو على القلب أيضاً ، والمعنى كما بظنت القدن بالسباع .

(٢) هو لحسان بن ثابت الأنصاري من قوله :

كان سبيثةً من بيت رأسٍ يكون مزاجها غسل وماء
على أنيابها أو طعمُ غَضٍّ من التفاح عصره اجتناء

والسبيثة الحمر المشتراة للشراب ، وبيت رأس بلد بالشام بين رملة وغزة ، والغض
الطري ، وقوله - عصره - بمعنى أساله كناية عن إدراكه وقت نضجه . شبه ريق
محبوبته بخمر مزجت بعسل ، والقلب في قوله - يكون مزاجها غسل - قلب إمطى ،
لأنه لا قلب في المعنى ، وإنما قلب في اللفظ ، لأنه نكح ما هو في موضع الابتداء وعرف
الخبر ، والأصل فيما انعكس ، ويروى برفع - مزاجها - على أن اسم يكون
ضمير الشأن ، فلا يكون فيه قلب .

فدبت بنفسه نفسى ومالى^(١)

وقول الآخر :

ولايك موقف منك الوداع^(٢)

وقد ظهر من هذا أن قوله^(٣) تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا
بَأْسُنَا) ليس وارداً على القلب^(٤) إذ ليس في تقدير القلب فيه اعتبار لطيف ،
وكذا قوله^(٥) تعالى : (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) وكذا قوله^(٦) تعالى : (أَذْهَبَ بِكِلَابِي

(١) هو من قوله :

فلو أنى شهدت أبا صعاد غداة غدا لم يجته يفوق
فدبت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيع

وقد رواه المرتضى في أماليه وابن الأنباري في - الأضداد - للعباس بن مرداس :
يقال - فاق بمهجته ولمهجته يفوق - إذا أشرفت نفسه على الخروج أو خرجت ،
وقوله - وما آلوك - بمعنى لم أقصّر فيك ، والقلب فيه معنى ، والأصل -
فدبت نفسه بنفسى ومالى - وليس في قلبه اعتبار لطيف لأنه يؤم خلاف المراد .
(٢) هو لمسير بن شبيب المعروف بالقطامي من قوله :

قنى قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداع

وآلف ضباعاً للإطلاق وهو مرخم ضباغة اسم بنت له أو امرأة غيرها ، والقلب
في قوله - ولايك موقف منك الوداع - لغظى كالقلب في بيت حسان السابق .

(٣) - ي - ٤ - س - ٧ .

(٤) يراد بهذا على من زعم أن أصله - جاءها بأسنا فأهلكناها .

(٥) - ي - ٨ - س - ٥٣ - وعلى تقدير القلب فيه يكون أصله -

ثم تدلى فدنا .

(٦) - ي - ٢٨ - س - ٢٧ - وعلى تقدير القلب فيه يكون أصله -

فانظر ماذا يرجع، ثم نول عنهم .

هَذَا فَأَلَقَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ قَوْلَ عَنْهُمْ فَأَنْظَرُوا مَاذَا يَرْجِعُونَ (فأصل الأول —
أردنا إهلا كما فجأها بأسنا أى إهلا كنا ، وأصل الثانى — ثم أراد الدنو من
محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه فى الهواء ، ومعنى الثالث — تنح عنهم
إلى مكان قريب تتوارى فيه ليكون مايقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون
فيقال : إنه دخل عليها من كوة فأتى الكتاب إليها وتوارى فى الكوة .
وأما قول خدش : وتشقى الرماح بالضياطرة الحر^(١)

قد ذكر له سوى القلب^(٢) وجهان : أحدهما أن يجعل شقاء الرماح بهم
استعارة عن كسرها بطنهم بها ، والثانى أن يجعل نفس طعنهم شقاء لما تحقير
لشأنهم وأنهم ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها ، كما يقال — شقى الخنزير بجسم فلان —
إذا لم يكن أهلا للبسه .

وقيل فى قول قَطْرَى بن النُّجَاجَةِ :

ثُمَّ انصرفتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصَبْ جَذَعَ البَصِيرَةِ قَارِحَ الإِقْدَامِ^(٣)

(١) هو لخدش بن زهير من قوله :

وَتَلْحَقُ خَيْلٌ لَا هَوَادَةَ بَيْنَهَا وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحَرِّ
والهواده اللين والرفق أو ما يرجى به الصلاح بين القوم ، وعلى هـ — إذا يكون
لتراد لا هواده بين أصحابها ، والضياطرة جمع ضيطر وهو الضخم اللثيم العظيم
الأسن ، والحر جمع أحر اللون ، وقيل : هو الذى لا سلاح معه ، وقد روى —
وتركب خيل .

(٢) على أنه من القلب يكون أصله — وتشقى الضياطرة بالرماح ، وليس له
اعتبار لطيف .

(٣) جذع البصيرة بمعنى غير مجرب للأمر ، وقارح الإقدام بمعنى إقدام أصحاب السن
القديمة ، يقال — فلان جذع إذا كان حديث السن ، وقارح إذا كان قديما .

إنه من باب القلب^(١) على أن - لم أصب - بمعنى لم أخرج ، أي قارح
للبصرة جذع الإقدام^(٢) كما يقال - إقدام غير ورأى مجرب - وأجيب
عنه^(٣) بأن - لم أصب بمعنى لم أف هذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع
الإقدام قارح البصرة ، على أن قوله - جذع البصرة قارح الإقدام - حال من
الضمير المستتر في - لم أصب -- فيكون متعلقاً بأقرب مذكور ، ويؤيد هذا
الوجه قوله قبله :

لَا يَرَكْنَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ بَوْمَ الْوَعْيِ مُتَخَوِّفًا لِلْحَامِ^(٤)
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حَ دَرِيئَةً مِنْ عَنِ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي^(٥)
حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَمِي أَكْنُافَ سَرَجِي أَوْعْنَانَ لِحَامِي^(٦)

فإن الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جرح ، وأيضاً فحوى كلامه
أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت ، إعلماً أن الإقدام غير علة للحمام ،
وحشاً على الشجاعة وبغض الفرار .

(١) لأنه يقصد التمذح بذلك ، وإنما يتمدح بعكسه لا به .

(٢) على هذا يكون - جذع البصرة قارح الإقدام - حالين من فاعل -

الصرفت

(٣) هذا جواب يجعل كلامه لا قلب فيه ، لأنه قلب غير مقبول لما فيه من إيهام خلاف
للراد ، وقبل أيضاً : إنه يريد تشبيه بصيرته بالجذع في عدم الاختلاص والتزلزل من الهول ،
وتشبيه إقدامه بالقارح في الصبر والاحتفال ، وعلى هذا لا قلب أيضاً .

(٤) الإحجام التأخر ، والوعى الحرب ، والحمام اللوت .

(٥) الدريئة حلقة يتعلم عايتها الطعن ، شبه نفسه بها ، وهي من الدرم بعضها الدفع أو من
الدري بمعنى الختل ، فتكون درية بالياء للشدة .

(٦) أ كناف السرج جوانبه ، والعنان سرج بالحمام .

تمرينات على تخرج السند إليه على خلاف مقتضى الظاهر

تمرين — ١

بين ما يحتمل الالتفات والتجريد وما يمتنع للالتفات مما يأتي :

١ — قوله تعالى : (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ

رَحْمَةِ اللَّهِ) — ي — ٥٣ — س — ٣٩ .

٢ — هل غادر الشعراءُ من متردِّمٍ أم هل عرفت الدار بعد توهم

تمرين — ٢

١ — بين الالتفات في قوله تعالى : (أَنِّي أَمَرُ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلْهُ سُبْحَانَهُ

وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) — ي — ١ — س — ١٦ — ومن أي قسم من

أقسام الالتفات ؟

٢ — هل يعد من الالتفات أولاً بعد قول الشاعر :

أأنتِ الهلالُ الذي كنتِ مرَّةً سمعنا به والأرحمُ للقلبِ ؟

تمرين — ٣

١ — من أي أنواع خلاف مقتضى الظاهر ما في قول الشاعر :

ومئةُ أجل للنَّزَّابينِ جيداً وسالفةُ وأحسنهُ فذالاً

٢ — هل يقبل القلب أو لا يقبل في قول الشاعر :

رأيتُ شيخاً قد تحنى صُلْبُهُ يمشي فيعْمَسُ أو يكبُّ فيعْمُرُ

تمرين — ٤

١ — من أي أنواع خلاف مقتضى الظاهر ما في قول الشاعر :

فرجى الخير وانتظري إياي إذا ما التقارظ المعزى آبا

٢ — هل يُعَدُّ من القلب أولاً يُعَدُّ ما في قول الشاعر :

وعذلتُ أهلَ المشقِّ حتى ذقتُهُ فمَجِبْتُ كيف يموت من لا يمشقُّ

تمرين — •

١ — من أى نوعى الأسلوب الحكيم ما في قول الشاعر :

وقالوا : قد صَفَّتْ منا قلوبُ .. صدقوا واسكن عن ودادى

٢ — من أى أنواع الالتفات ما في قول الشاعر :

سألتُ نسيمَ أرضك حين وافي وقلتُ : صِفِ القوامَ ولا تَحَاشِ

تمرين — ٦

١ — من أى أنواع خلاف مقتضى الظاهر ما في قول الشاعر :

كلوا في بعض بطنكم تغفوا فإن زمانكم زمنٌ خفيسٌ

٢ — متى يكون من خلاف مقتضى الظاهر ما في قول الشاعر :

نعم امرأءُ هَرَمٌ لم تَعَزُ نائبةٌ إلا وكان لمرتاع بها وَزَرًا

تمرين — ٧

١ — بين ما في قوله تعالى : (قَالُوا اجْتَمَعْنَا لَفِيقَتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا

وَتَكُونُ لَكُمْ أَلْكِيًا فِي الْأَرْضِ) — ي ٧٨ — س ١٠ —

من الخروج على مقتضى الظاهر .

٢ — بين ما في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ) — ي ١ —

س ٦٥ — من الخروج على مقتضى الظاهر .

٣ — بين ما في قوله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكِ

بِمِصْرَ بِيوتًا وَاجْعَلُوا لِبِئُوتِكُمْ قِبْلَةً) — ي ٨٧ — س ١٠ —

من الخروج على مقتضى الظاهر .

القول في أحوال للسند

أغراض الحذف : أما تركه فلنحو ما سبق في باب للسند إليه^(١) من تحويل المدول إلى أقوى الدليالين ، ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة أو مقدار تنبيهه ، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر^(٢) إمام ضيق المقام كقوله : فإنى وقيار بها لقرب^(٣) أى وقيار كذلك^(٤) وكقوله :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف^(٥)

(١) أى فى الكلام على حذفه ، والتعبير بالترك هنا بدل الحذف هناك من التفتن فى العبارة .

(٢) كان الأحسن أن يذكر هذا الغرض فى أول الأغراض ليحمله مطرداً فى جميعها كما صنع فى حذف السند إليه .

(٣) هو لضائب بن الحارث البُرْجُمى من قوله : ومن يسلك أسمى بالمدينة رحله فإنى وقيار به — أ لقرب وكان عثمان رضى الله عنه حبسه فى المدينة لهجائه قوماً فى شعره ، والرحل انزول وللأوى ، وقيار اسم فرسه أو غلامه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما بعده الفاء عليه وتقديره — فقد حسنت حاله وسامت حالى .

(٤) فهو من عطف الجمل ، ولا يصح جعل — قيار — معطوفاً على محل اسم — إن — لامتناع العطف على محل اسمها قبل مضى خبرها ، ولا يصح أن — يكون — غريب — خبراً عن — قيار — والمحذوف خبر — إن — لاقتراحه بلام الابتداء ، وخبر الابتداء لا يقترن بها فى التفصيح إلا إذا كان منسوخاً ، وضيق المقام فى لبيت بسبب الشعر والسجن .

(٥) هو لمرو بن امرئ القيس الخزرجى ، أو لقيس بن الخطيم ، وقبله : إمال والسيد للمسم قد يطره بعض الرأى والبرف =

أى نحن بما عندنا راضون ، وكقول أبى الطيب :

قالت وقد رأتِ اصفرارى : مَنْ به وتنهَّدتْ فأجبتُها : للتنهَّدُ ^(١)

أى التنهَّدُ هو المطالبُ به ^(٢) دون - المطالبُ به هو المتنهد - إن فُسر
بمن للمطالب به ، لأنَّ مطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين بأنَّه
المطالب به ليتعين عندها ، لا الحكم على المطالب به بالمتعين ، وقيل : معناه
من فعل به ؟ فيكون التقدير - فعل به المتنهد ^(٣) .

ولما بدون الضيق ، كقوله ^(٤) تعالى : (واللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ)
على وجه ، أى واللهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ورسوله كذلك ، ويجوز أن يكون جملة واحدة ،

= يخاطب مالك بن المجلان حين رد قضاءه في واقعة للأوس والحزرج ، وأراد
- والرأى مختلف - أن يتبع كل منهما رأيه على اختلافهما ، لرضاء كل منهما
برأيه وعدم اتقياده لصاحبه ، وضيق المقام هنا بسبب الشعر وعدم اعتماد
المخاطب لقبول الكلام ، وقد حذف في هذا البيت من الأول لدلالة الثانى على عكس
البيت السابق .

(١) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب التنبى : وقد هنى اصفراره لما
يلقاه من حبها ، وقوله - به - متعلق بمحذوف تقديره للمطالب ، وقوله - وتنهَّدتْ -
يعنى به أنها تنهَّدت لما رأت أنه من اصفراره .

(٢) فيكون من حذف السند لا للسند إليه ، وقد أجاز السكاكى كلام من
التقديرين ، لأنه إذا جعلت - من - مبتدأ على مذهب سيويه والمحذوف خبر
فالأحسن أن يقدر - المتنهد هو المطالب به هو المتنهد ، ليطابق الجواب لسؤال
وإذا جعلت - من - خبرا مقدما فالأحسن أن يقدر - المطالب به هو المتنهد ،
ليطابق الجواب لسؤال أيضا .

(٣) هو من حذف السند أيضاً ولكنه فعل على هذا التقدير .

(٤) - ي - ٦٢ - س ٩ .

وتوحيد الضمير لأنه لا تفأوت بين رضا الله ورضا رسوله ، فكانا في حكم مرضى واحد ، كقولنا — إحسان زيد وإجماله نعني وجبر مني ^(١) وكقولك — زيد منطلق وعمره — أى وعمره كذلك ، وعليه قوله ^(٢) تعالى (واللآئى يَلْقَيْنَ مِنَ الْخِصْيِ مَنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتْنِ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائى لَمْ يَحْضُنْ) أى واللآئى لم يحضن مثلهن ، وقولك — خرجت فإذا زيد ^(٣) وقولك لمن قال : هل لك أحد ؟ إن الناس إلب عليك — إن زيدا وإن عمرا — أى إن لى زيدا وإن لى عمرا ^(٤) وعليه قوله :

إن محلا وإن مرتحلا ^(٥)

(١) فإفراد الضمير فيه لأن إحسانه وإجماله بمعنى واحد .

(٢) — ي — ع — س — ٦٥

(٣) أى موجود أو حاضر أو الباب أو ما أشبه ذلك ، والحذف هنا لاتباع الاستعمال مع الاختصار والاحتراز عن العبث ، لأنه يطرد حذف للسند إليه بعد — إذا — المفجائية ، لأنها تدل على مطلق وجود ، وقد توجد معها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج في المثال .

(٤) الحذف فيه أيضاً لاتباع الاستعمال مع الاختصار والاحتراز عن العبث ، لأنه يطرد حذف للسند مع تكرير — إن — وتعدد اسمها .

(٥) هو ليمون بن قيس المعروف بالأعشى من قوله :

إن تحلا وإن مر تحلا وإن فى التفر إذ مضوا مهلا

محلا ومرتحلا مصدران ميميتان بمعنى الحلول والارتحال ، والسفر اسم جمع بمعنى المسافرين وقد أراد بهم اللوى ، والهمل مصدر بمعنى الإهمال وطول القية ، والمعنى إن فى غيبة اللوى طولا وبعدا ، لأنهم مضوا مضياً لا رجوع معه إلى الدنيا ، وروى — إذ مضوا مثلا — والحذف هنا لاتباع الاستعمال وضيق اللقام مع الاختصار والاحتراز عن العبث .

أى إن لنا محلا في الدنيا وإن لنا مرتحلا عنها إلى الآخرة. وقوله ^(١) تعالى :
 (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) تقديره لو تملكون تملكون
 مكورا لفائدة التأكيد ، فأضمر - تملك - الأول إضمارا على شريطة التفسير ،
 وأبدل من الضمير المتصل الذى هو الواو ضمير منفصل وهو (أنتم) لسقوط
 ما يتصل به من اللفظ ، فأنتم فاعل الفعل المضمر و (تملكون) تفسيره . قال
 الزمخشري : هذا ما يقتضيه علم الإعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان ^(٢) فهو إن
 (أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص وإن الناس هم المختصون ، بالشح
 المتباغ ^(٣) ونحوه قول حاتم — لو ذات سوار لطمتنى ^(٤) وقول المتلمس :

(١) — ي — ١٠٠ — س — ١٧ — وهذا من حذف للسند إلى الفاعل .

(٢) — يعنى يعلم البيان ما يشمل علم المعانى .

(٣) رد هذا على الزمخشري بأن الاختصاص إنما يكون فى الجملة الاسمية التى يقدم
 بها السند إليه على خبره الفعلى كما سبق . وما هنا ليس كذلك لأنه من الجملة الفعلية ،
 وبأنه على تسليم ذلك يكون معناه لو اختصتم بملك تلك الخزائن لأمسكنم ، هذا
 لا يقتضى اختصاصهم بالشح ، وإنما يقتضى ذلك أن يقال — أنتم لو تملكون ذلك
 لأمسكنم .

(٤) رواء الأصبمى — لو غير ذات سوار لطمتنى — هلى أن حاتا من يبلاد
 غزوة فناداه أسير لهم : يا أبا صفانة ، أكلنى الإسار والقمل . ولم يكن مع حاتم
 شيء فساوهم به . ثم قال : أطلقوه واجعلوا يدي فى القيد مكانه ، ففعلوا ، ثم جاءته
 امرأة يبيعير ليفصده فحرره فلطمته ، فقال لها ذلك ، يعنى أنه لا يقتص من النساء ،
 وقيل : إن التى ضربته كانت أمة لهم فقال لها — لو ذات سوار لطمتنى — يعنى حررة
 من النساء ، وهو أظهر لتأنيث للفعل .

ولو غير إخواني أرادوا تقيصتي^(١)

وذلك لأن الفعل الأول^(٢) لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة
الابتداء والخبر .

وكفوله^(٣) تعالى : (أَفَنَزَّيْنُ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا) أى كمن
لم يزين له سوء عمله ، والمعنى أفن زين له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم
ذكرهما - الذين كبروا والذين آمنوا - كمن لم يزين له سوء عمله ، ثم كأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال : لا . فقيل (فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ
مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ) وقيل للمعنى :
أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات ؟ فحذف الجواب^(٤) لدلالة
(فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ) أو أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله ؟
فحذف لدلالة (فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) .

وأما قوله^(٥) تعالى : (بَلْ سَوَّاتْ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَمْراً فَصِيرٌ جَمِيلٌ)
وقوله^(٦) تعالى : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا) وقوله . (وَأَنْفُسُهُمْ أَفَرَأَوْهُ)

(١) هو جرير بن عبد السميع المعروف بالملثس من قوله :

ولو غير إخواني أرادوا تقيصتي جعلت لهم فوق العرائن ميسرا .

والعرائن جمع عرين وهو الأنثى كذا أو ما صلب منه ، واليسم العلامة ، وهو
على تقدير - ولو أراد غير إخواني . الخ .

(٢) في قوله تعالى (لو أنتم تملكون) . وهذا تعليل لإفادة الاختصاص .

(٣) - ي - ٨ - س - ٣٥

(٤) على هذا تكون - من شرطية .

(٥) - ي - ١٨ - س - ١٢

(٦) - ي - ١ - س - ٢٤

أَمَرْتَهُمْ لِيَسْخَرْنَ قُلُوبَهُمْ لَكُمْ فَفَعَلُوا لَكُمْ مَا هُمْ بِبَاقِلِينَ (١) فكل منهم يحمل
الأميرين : حذف السند إليه وحذف السند ، أى فأمرى صبر جميل ، أو فصبر
جميل أجل (٢) وهذه سورة أنزلناها أو أوحيينا إليك سورة أنزلناها ، وأمركم
أو الذى يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب ، كطاعة
الخاص من المؤمنين الذين طابى باطنهم أمرهم ظاهرهم ، لا إيمان تقسمون بها
بأفواهكم وقلوبكم على خلافها ، أو طاعتكم طاعة معروفة ، أى بأنها بالقول دون
العمل ، أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة .

وما يحتمل الوجهين قوله سبحانه (٣) وتعالى : (ولا تقولوا ثلاثة) قيل : التقدير
ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ، وردّ بأنه تقرير لثبوت آلهة ، لأن النفي إنما يكون للمعنى
للمستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ ، كما نقول - ليس أمراؤنا ثلاثة - فإنك
تنفى به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أسراء ، وذلك (٤)
إشراك ، مع أن قوله تعالى بعده : (إنما الله إله واحد) يناقضه ، والوجه أن
(ثلاثة) صفة مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف بميمز لا خبر مبتدأ ، وللتقدير
— ولا تقولوا أو فى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة (٥) ثم حذف الخبر
كما حذف من لا إله إلا الله ، وما من إله إلا الله — ثم حذف للوضوح أو للمميز
كما محذوفان فى غير هذا للوضع ، فيكون النهى عن إثبات الوجود لآلهة ، وهذا
ليس فيه تقرير لثبوت إلهين ، مع أن ما بعده أعنى قوله : (إنما الله إله واحد)

(١) - ي - ٥٣ - س - ٢٤

(٢) أى من الصبر الذى ليس يحتمل بأن يكون معه شكاية ، ولكنه مع هذا
خير من عدمه ، فيصح تفضيل الصبر الجميل عليه .

(٣) - ي - ١٧١ - س - ٤

(٤) أى تقرر ثبوت آلهة .

(٥) التقدير الأول على أنها صفة مبتدأ ، والثانى على أنها مبتدأ محذوف بميمز .

ينفي ذلك ، فيحصل النهى عن الإشراك والتوحيد من غير تناقض ، ولهذا أصبح
 أن يُتَّبَعَ نفي الاثنين فيقال - ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان - لأنه كقولنا -
 ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان - وهذا صحيح ، ولا يصح أن يقال على التقدير
 الأول - ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنان - لأنه كقولنا - ليست آلهتنا ثلاثة
 ولا اثنين - وهذا فاسد ، ويجوز أن يقدر - ولا تقولوا الله والمسيح وأمه
 ثلاثة^(١) أى لا تعبدوها كما تعبدونه ، لقوله^(٢) تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا
 إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) فيكون للمنى ثلاثة مستوون في الصفة والرتبة ، فإنه
 قد استقر في اللغز أنه إذا أريد إلحاق اثنين بواحد في وصف وأنها شبهان
 له أن يقال - هم ثلاثة - كما يقال إذا أريد إلحاق واحد بآخر وجعله في معناه
 هما اثنان .

واعلم أن الحذف لا بد له من قرينة ، كوقوع الكلام جواباً عن سؤال :
 إما محقق^(٣) كقوله^(٤) تعالى : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ
 لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) وقوله : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْيَا بِهِ
 الْأَرْضَ بَيْعَةً مَوْتَهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)^(٥) وإما مُقَدَّر ، نحو :
 لبيك يزيد ضارع لخصومه^(٦) .

(١) فيكون من حذف السند إليه والمنى صحيح بخلاف التقدير الذي أبطله ،
 وقد أجيب عنه بأن السالبة تحتل نفي موضوعها كما تحتل نفي محمولها وحده ، فيكون
 المنى عليه محتملاً لنفي الثلاثة والاثنين أيضاً ، ولكن الحمل على هذا نادر .

(٢) - ي - ٧٣ - س ٥

(٣) السؤال المحقق هو المذكور في الكلام ، والقدر بخلافه .

(٤) - ي - ٢٥ - س ٣١

(٥) - ي - ٦٣ - س ٢٩

(٦) هو للحارث بن ضرار النهشلي أو الحارث بن نهيك من قوله في رثاء
 يزيد بن نهشل :

وقراءة من قرأ (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رِجَالٌ)^(١)
 وقوله : (كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ
 الْحَكِيمُ)^(٢) ببناء الفعل للمفعول^(٣) وفضل هذا للتركيب على خلافه أعني نحو
 - لييك يزيد ضارع - ببناء الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه : أحدها
 أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين إجمالاً ثم تفصيلاً ، والثاني
 أن نحو - يزيد - فيه ركن الجملة لا فضلة^(٤) الثالث أن أوله غير مطمع للسامع
 في ذكر الفاعل فيكون ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحسب
 وخلافه بخلاف ذلك .

ومن هذا الباب - أعني الذي قربته وقوع الكلام جواباً عن سؤال مقدر
 - قوله^(٥) تعالى : (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ) على وجه^(٦) فإن (لشركاء) إن

= لِيِيك يَزِيدُ ضَارِعٌ نَحْصُومِهِ وَمُخْتَبِطٌ بِمَا تُطِيحُ الطَّوَانِحُ
 وقبله :

سقي جدثاً أسمى بدوحة ثاويآ من الدلو والجوزاء غاد ورائح
 قوله - لِيِيك - بالبناء للمفعول ، والضارع الدليل ، والمختبط الذي يأتي إليك
 للمعروف من غير وسيلة ، وقوله - تطيح - بمعنى تذهب وتهلك ، والطوائح جمع
 مطيحة على غير القياس وقياسه مطاوح أو مطيحات ، والشاهد في حذف فعل - ضارع -
 إذ التقدير - ييكه ضارع ، يصفه بأنه كان ملجأً للدليل وعون المحتاج .

(١) - ي - ٣٦ - س - ٢٤ (٢) - ي - ٣ - س - ٤٢

(٣) فيكون كل من لفظ الجلالة ورجال في الآيتين فاعلاً لفعل محذوف تقديره

يوحى ويسبح .

(٤) كونه ركن الجملة يفيد الاعتناء بشأنه ، ويناسب مقام رثائه .

(٥) - ي - ١٠٠ - س - ٦

(٦) هو الوجه الذي سينقله عن عبد القاهر لا الوجهان المذكوران بعده .

جُمَلًا مفعولين لجمعوا فالجن يحتمل وجهين: أحدهما ما ذكره الشيخ عبد القاهر^(١) من أن يكون منصوبا بمحذوف دل عليه سؤال مقدر، كأنه قيل: من جعلوا الله شركاء؟ فقيل: الجن فيفيد الكلام إنكار الشرك مطلقاً، فيدخل اتحاد الشريك غير الجن في الإنكار دخول اتحاد من الجن، والثاني ما ذكره الزمخشري، وهو أن ينتصب (الجن) بدلا من شركاء، فيفيد إنكار الشريك مطلقاً أيضاً كما مر^(٢) وإن جعل (الله) نفوا^(٣) كان (شركاء الجن) مفعولين قدّم ثانيهما على الأول، وفائدة التقديم استعظام أن يُتَّخَذَ اللهُ شريكاً مَلَكاً كان أو جنياً أو غيرها، ولذلك قدم اسم الله على الشركاء، ولولم يبين الكلام على التقديم. وقيل: وجعلوا الجن شركاء لله - لم يقد إلا لإنكار جعل الجن شركاء، والله أعلم.

ومنه ارتفاع الخصوص في باب - نعم وبئس - على أحد القولين^(٤).

أغراض الذكر: وأما ذكره فيما له جو مامر في باب المسند إليه من زيادة التقرير وللمريض بعبارة السامع والاستلذاذ والتعظيم والإهانة وبسط الكلام^(٥)

(١) ١٨٧، ١٨٨ - دلائل الإعجاز.

(٢) لأنه يكون بدل بعض من كل، والتقدير الجن منهم.

(٣) أي جارا ومجروراً متعلقا بشركاء مقدما عليه.

(٤) هو قول من يحمله مبتداً محذوف الخبر، فيكون التقدير في قولك - نعم الرجل زيد - زيد المدح، وهو واقع من جواب سؤال مقدر أيضاً، كأنه قيل: من المدح؟ وقيل: إنه خبر مبتداً محذوف. وقيل: إيه بدل من الله - أعلى قبله. فالأقوال أربعة لا اثنان.

(٥) زيادة التقرير كما في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ» - ي - ٩ - س ٤٣ - والتعريض بعبارة السامع كما في قولك - محمد نبينا - في جواب سؤال =

وإما ليتعين كونه اسماً فيستفاد منه للثبوت^(١) أو كونه فعلاً فيستفاد منه التجدد^(٢) أو كونه ظرفاً^(٣) فيورث احتمال الثبوت والتجدد^(٤) وإما لنحو ذلك . قال السكاكي^(٥) وإما للتعجيب من المسند إليه بذكره ، كما إذا قلت - زيد يقاوم الأسد - مع دلالة قرائن الأحوال^(٦) وفيه نظر ، لحصول التعجيب بدون التذكر إذا قامت القرينة^(٧) .

= من نبيكم ؟ والامتلاذ كما في قولك - هي سعاد - في جواب : هل هذه سعاد ؟ وهكذا ، ولا بد في التذكر من قرينة كما سبق في ذكر المسند إليه .

(١) أى الدلالة على النسبة من غير تقييد بزمان .

(٢) أى الدلالة على الحدوث بعد العدم .

(٣) أو جاراً أو مجروراً .

(٤) لأن نحو - زيد في الدار - تقديره زيد مستقر أو استقر في الدار . وهذا

وما قبله معان أصلية للاسم والفعل والظرف ، فليست في شيء من البلاغة .

(٥) ١١١ - المفتاح .

(٦) بأن يكون جواب مائل - من يقاوم الأسد - ؟

(٧) أجيب عنه بأن القرينة غنى المسند لاعلى التعجيب ، وإنما يحصل التعجيب

بذكره مع الاستغناء عنه .

تمريبات على الذكر والحذف

تمرين — ١

١ — لم حذف المسند في قول الشاعر :

لولا المشقة ساد الناس كلُّهم الجود يُفقرُ والإقدام قتالُ

٢ — لم ذكر المسند بعد — بل — في قوله تعالى : (قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا

بِأَهْلِيْنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا

بِنَاطِقُونَ) — ي — ٦٢ ، ٦٣ — س — ٢١ .

تمرين — ٢

١ — لم حذف المسند الأول وأعيد ذكر الثانى في قول الشاعر :

لولا التقي لجملتُ قبرك كعبتى وجعلتُ قولك سُنتى وكتابى

٢ — لم حذف المسند في قوله تعالى : (وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ

مِنْهُ يَصُدُّونَ) — ي — ٥٧ — س — ٤٣ .

تمرين — ٣

١ — لم حذف المسند أولاً ثم المسند إليه ثانياً في قول الشاعر :

والناسُ هذا حَظُّهُ سألَ وذَا عَلمٍ وذَاكَ مكارمُ الأخلاقِ

٢ — بين المحذوف والبداعى إلى حذفه في قول الشاعر :

والطيرُ أقمدها السكرى والناسُ نامتُ والوجودُ

تمرين — ٤

١ — لماذا حذف المسند في قولهم — أَحْشَنَّا وَسُوءَ كَيْلَةٍ .

٢ — لماذا أعيدَ ذكر المسند في قول الخنساء :

أعينى جوداً ولا تجمداً ألا تبكيانِ لصخرِ الندى

ألا تبكيانِ الجوادَ الجميلَ ألا تبكيانِ الفقى السيدا

أغراض الأفراد : وأما أفرادها فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم^(١) كقولك - زيد منطلق ، وقام عمرو - والمراد بالسببي نحو - زيد أبوه منطلق^(٢) .

قال السكاكي^(٣) وأما الحالة المقتضية لإفراده فهي إذا كان فعلياً ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم ، وأعني بالسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت للسند إليه أو بالانتفاء عنه ، كقولك - أبو زيد منطلق ، والكرك^(٤) من الأبر بستان ، وضرب أخو عمرو ، وبشكرك بكر إن تعطه ، وفي الدار خالد - إذ تقديره - استقل أو حصل في الدار - على أقوى الاحتمالين^(٥) لتقام الصلة بالظرف ، كقولك - الذي في الدار أخوك^(٦) وفيه نظر من وجهين :

(١) نحو - زيد قائم - وإنما يكون ذلك عند اقتضاء المقام له بأن يكون المخاطب خالي الذهن من الحكم ؛ فلا يؤتى له بصورة تقيده تقويته ، وهي صورة تقديم الاسم على الخبر الفعلي كما سبق في السند إليه ، وإنما اختص أفرادها بذلك لأنه إذا كان سببياً أو مفيداً للتقوى كان جملة لا مفرداً .

(٢) فالسببي كل جملة علققت على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة ، لأنه إذا كان مسنداً إليه فيها كان من - ورة تقوية الحكم نحو - زيد ينطلق - والسببي نسبة إلى السبب وهو ضمير الربط .

(٣) ١١١ - المفتاح .

(٤) هو مكيال مقداره أربعون أردباً ، وقيل : غير ذلك .

(٥) الاحتمال الثاني تقديره اسماً أي مستقر أو حاصل .

(٦) فإن تقديره - الذي استقر أو حصل في الدار أخوك ، ولا يصح تقدير حاصل أو مستقر فيه ، لأن الصلة لا تتم به ، ولكن تعين هذا في الصلة لا يوجب أرجحيتها في غيرها .

أحدهما أن ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً^(١) والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببي ، إذ فسر للمسند السببي بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلي ، ومثله بقولنا — زيد أبوه منطلق أو انطلق ، والبرُّ الكر منه بستين — فجعل كما ترى أمثلة السببي مقابلة لأمثلة الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى^(٢) والثاني أن الظرف الواقع خبراً إذا كان مقدراً الجملة كما اختاره كان قولنا — الكر من البرد — ين — تقديره — الكر من البرد استقر بستين ، فيكون المسند جملة ويحصل تقوى الحكم كما صرح ، وكذا إذا كان — في الدار خالداً — تقديره — استقر في الدار خالداً — كان المسند جملة أيضاً ، لكون — استقر — مسنداً إلى ضمير خالداً لا إلى خالده على الأصح لعدم اعتماد الظرف على شيء^(٣) .

أغراض كون المسند فعلاً أو اسماً : وأما كونه فعلاً فلا تنقيص بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن^(٤) مع إضافة للتجدد^(٥) .

(١) لأنه يشمل المسند إذا كان فعلاً أو غيره ، نحو انطلق زيد ، وزيد منطلق ، وزيد أبوه منطلق (٢) يعني به المعنى الذي ذكره للفعل ، لأنه يشمل كل مسند كما سبق فدخل فيه السببي ، وإذا كان داخلاً في معنى الفعلي لم تصح المقابلة بين أمثلتهما .

(٣) مقابل الأصح يحمل خالداً فاعلاً لتعلق الظرف ، فلا تكون جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وهذا إنما يأتي في الأصح إذا اعتمد الظرف على نفي أو شبهه ، نحو — أو في الدار خالداً ؟

(٤) نسكت الاختصار هي في الحقيقة مرجع البلاغة في هذا الغرض ، لأن دلالة الفعل على الأزمنة الثلاثة بأصل وضعه ، ووجه الاختصار بأن قولك — قام زيد أو زيد قام — يفيد مع الاختصار معنى قولك — زيد حصل منه القيام في الزمن الماضي — ولكن هذا الاختصار لا يكاد يمتاز به بليغ عن غيره ، والذي يدخل منه في معنى البلاغة دلالة على الاستمرار التجديدي كما سيأتي

(٥) المراد بالتجدد حصول الشيء بعد عدمه ، والفعل يدل عليه بأصل وضعه أيضاً ، =

وأما كونه اسماً فلا فائدة عدم التقييد^(١) والتجدد، ومن البين فيهما قول الشاعر:
لا يالف الدرهم المضروبُ صرُّتنا لكن يمرُّ عليها وهو منطلق^(٢)
وقوله :

أو كلما وردت عكاظ قبيلةً بعثوا إلى عريفهم يتوَّسم^(٣)
إذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقاً من غير اعتبار تجدده وحدوثه ،
ومعنى الثاني على توَّسم وتأمل ونظر يتجدد^(٤) من العريف هناك .

= وإنما تمرض لإفادته ذلك لأن من الأسماء ما يشارك الفعل في الدلالة على أحد
الأزمنة ، كاسم الفاعل ، فإنه حقيقة في الحان مجاز في الاستقبال .

(١) أى بأحد الأزمنة لأنه يدل على الثبوت فقط ، وهى دلالة وضعية لا يصح
عدها من وجوه البلاغة ، وإنما الذى يصح عده دلالة على الدوام بمعونة القرائن إذا
كان المقام يقتضى كمال اللدح أو التمس ونحوها ، وكما سيأتى فى البيت الآتى .

(٢) هو للنضرب جوازاً ، ولشتم ورنصب — صرنا — على أنه مفعول ، ولكن
الأحسن نصب الدرهم ليكون عدم الإلف من جانب الصرة ، فيدل على غنائم
وإنقاذهم ، أما الأول فيحتمل أن عدم إلف الدرهم صرتهم لقرم ، مع أنه يقصد اللدح
بغنائم وجودهم ، ولهذا حمل بعضهم الجملة الاسمية — وهو منطلق — على إفادة الدوام
ليكون للدح اكمل .

(٣) هو لطريف بن نعيم الضبرى ، وعكاظ سوق بين نخلة والطائف ، والعريف
لقم الذى يقوم بأمر القوم ، يريد أنهم يبعثون إليه عريفهم من أجل شهرته وعظمته .
(٤) يريد به الدوام التجددى ، والفعل إنما يدل عليه بمعونة القرائن لأن التجدد
الذى يدل الفعل عليه بأصل وضعه هو حصول الشيء بعد عدمه ، والبلاغة فى الفعل إنما
تكون بدلالته على الدوام التجددى ، وما يبين تفرق فيه بين السند الفعلى والسند
الاسمى قوله تعالى : « الله يستهزئ بهم » بدقوله : « إنا نحن مُستهزئون »
— ى — ١٤ ، ١٥ — س — ٢ — لأن دلالة الأول على الاستمرار التجددى وهو أبلغ

أغراض تقييد الفعل بمفعول ونحوه وترك تقييد الفعل : وأما تقييد

الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة^(١) كقولك — ضربت ضرباً شديداً ، وضربت زيدا ، وضربت يوم الجمعة ، وضربت أمادك ، وضربت تأديباً ، وضربت بالسوط ، وجلست والسارية ، وجاء زيد راكباً ، وطاب زيد نفساً ، وما ضرب إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدا^(٢) .

والقييد في نحو — كان زيد قائماً — هو — قائماً — لا — كان^(٣) وأما ترك تقييده فلما نفع من تربية الفائدة^(٤) .

(١) أى تسكيرها ، ولا يخفى أن تقييد الفعل بذلك من أحوال متعلقات الفعل فلا معنى لتركه هنا ، ولا يخفى أيضاً أن هذا التقييد يرجع إلى أصل معانى تلك المتعلقات ، فيجب أن يكون اعتبار ذلك هنا عند وجود القرينة التى تنفى عن ذكرها ، كما اعتبر وجود القرينة فى ذكر للسند إليه والسند ، ومثال ذلك هنا أن يقال لك : هل تحب هنداً ؟ فنقول : أحب هنداً .

(٢) الاستثناء فى الأول من الفاعل وفى الثانى من المفعول ، وقيد الفعل فبهما هو المستثنى لأنه فى الحقيقة مذكور إلى المستثنى منه المحذوف ، فيكون المستثنى قيداً فيه وإن كان فى الأول هو الفاعل فى الظاهر .

(٣) لأن — قائماً — هو السند ، فهو الذى يدل على الحدث المراد إسناده — وكان تدل على زمانه ، فكانت قلت — زيد قائم فى الزمان لئاضى .

(٤) كخوف انقضاء فترة أو ضبط مقام أو نحو ذلك من أغراض الحذف ، وبهذا يرجع اعتبار الـ قيد وتركه إلى اعتبارى الحذف والتذكر ، ومن ترك التقييد خوفاً من انقضاء فترة قول الصائدان معه — حبس الصيد — فلاية قول فى الشرك ليأدر إليه قبل فواته بالفرار أو موته قبل دبحه .

أغراض تقييد الفعل بالشرط : إن وإذا ولو : وأما تقييده ^(١) بالشرط
فلا اعتبارات لاتعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل ، وقد بُيِّنَ ذلك في
علم النحو ^(٢) وليكن لابد من النظر ههنا في - إن ، وإذا ، ولو .

أما - إن وإذا - فهما للشرط في الاستقبال ^(٣) لكنهما يفترقان في شيء
وهو أن الأصل في - إن - ألا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه ^(٤) كما تقول
لصاحبك - إن تسكر مني أكرمك - وأنت لاتقطع بأنه يكرمك .

والأصل في - إذا - أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه ^(٥) كما تقول : إذا
زالت الشمس آتيك . ولذلك كان الحكم النادر مَوْفِعاً لِإِنْ ، لأن النادر غيره مقطوع

(١) أى الفعل مسنداً في الجزاء ، فالشرط قيد لحكم الجزاء كالفعل ونحوه ، لأن
قولك - إن جئتني أكرمك - بمنزلة أكرمك وقت مجيئك .

(٢) لا يخفى أن تلك الاعتبارات اعتبارات نحوية ، وليست في شيء من اعتبارات
البلاغة إلا أن ينظر إلى دلالة أدوات الشرط على تعليق الجزاء بالشرط في أخصر
عبارة ، فتكون نظير حروف المسطف فيما سبق ، وذلك وجه ضعيف من وجوه
الـ بلاغة .

(٣) أى لم يلحق حصول الجزاء بحصول الشرط في الاستقبال .

(٤) بأن يتردد في وقوعه أو يظن عدم وقوعه ، أما القطع بعدم وقوعه لاستحالة
فلا تستعمل فيه - إن - إلا للسكنة كما سيأتى في قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد)
— ي — ٨١ — س — ٤٣ — ومثل - إن - في دلالتها على ذلك باقى أدوات الشرط كما
ذكره السموقي في حاشيته على المختصر .

(٥) مثل القطع في ذلك ظن وقوعه ، ولا يخفى أن الأداتين يدلان على ذلك بأصل
النوع ، ولكن إشاراً إحداها على الأخرى في موضع يصلح لهما تديكون لاعتبارات دقيقة
كإسباتي في أمثلتهما .

به في غالب الأمر، وغلب لفظ الماضي مع - إذا - لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع نظراً إلى اللفظ ^(١) قال تعالى ^(٢) : (فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ) ^(٣) أي في جانب الحسنة بلفظ - إذا - لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به . ولذلك عُرِّفَتْ تعريف الجنس ^(٤) وجوز للسكاكي ^(٥) أن يكون تعريفها للمعهد ، وقال : وهذا أقصى لحق البلاغة . وفيه نظر ^(٦) وآى في جانب السيئة بلفظ - إن - لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولذلك نَكَرَتْ ^(٧) . ومنه قوله ^(٨) تعالى : (وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ^(٩) أي إذا في جانب الرحمة ،

(١) إنما كان هذا بالنظر إلى اللفظ لأن للماضي معها يتنقل إلى الاستقبال .

(٢) — ي — ١٣١ — س — ٧

(٣) هذه الاعتبارات تأتي في كلام الله تعالى لأنه وارد على أصاليب كلام البشر ، وإن لم يتصور فيه جزم ولا عدمه ، فيراعى فيه ذلك على فرض أنه مخلوق يجوز عليه الجزم والتردد .

(٤) يعنى الحقيقة في ضمن فرد منهم بدليل إسناد الحجى إليها .

(٥) ١٣٠ — للفتاح ،

(٦) وجهه أنه ذكر أن المراد الحسنة المطلقة والإطلاق يتأى المعهد ، وأجيب عنه بأنه يريد المعهد على مذهبه من تنزيل الحقيقة منزلة المجهود لا اعتبار من الاعتبارات ، والذي يتأى الإطلاق المعهد الحقيقي الذى يراد فيه فرد معين ، وإنما كان ذلك أقصى لحق البلاغة لأن المجهود أقرب إلى التحقق من الجنس الذى لا عهد فيه ولكن هذا لا يخلو من تكلف .

(٧) لأن التنكير في أصله يفيد التقليل لدلالته على الوحدة ، بخلاف — أل — الجنسية

(٨) — ي — ٣٦ — س — ٣٠

وأما تنكيرها فجعله السكاكي ^(١) للنوعية نظراً إلى لفظ الإذاعة . وجعله للتقليل نظراً إلى لفظ الإذاعة كما قال أقرب ^(٢) . وأما قوله ^(٣) تعالى : (وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ) بلفظ - إذا - مع الضر فلانظر إلى لفظ المس ، وإلى تنكير الضر المفيد في المقام التوبيخي القصد في اليسير من الضر ، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر وللتنبية على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون في حكم المقتوع به ، وأما قوله ^(٤) تعالى : (وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاهُ عَرِيضٌ) بعد قوله عز وجل : (وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ) أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم ، فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون للضمير في (مسه) للمعرض المتكبر ، ويكون لفظ - إذا - للتنبية على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشّر مقطوعاً به .

قال الزمخشري : وللجهل بموقع - إن وإذا - يزيغ كثير من الخاصة من الصواب فيملطون ، ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان ^(٥) كيف أخطأ بهما الموقع في قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاها :
 دُمْتُ وَلَمْ تُحْمَدْ وَأَذْرَكْتُ حَاجَتِي تَوَلَّى سِوَاكُمْ أَجْرَهَا وَاضْطَنَاعَهَا
 أَبِي فَكَيْسَ الْحَمْدَ رَأَى مُقَصَّرٌ وَنَفْسُ أَضَاقَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ بَاعَهَا
 إِذَا هِيَ حَاشَتْهُ عَلَى الْخَيْرِ مَرَّةً عَصَاهَا وَإِنْ هَمَّتْ بِشَرِّ أَطَاعَهَا

(١) ١٣٦ - المتاح

(٢) لأن الإذاعة أنزلها أضغف من غيرها ، وقد اعترض على هذا بأنه ينافي ما ذكره في الآية العابقة من أن إطلاق الحسنة المفيد للتكثير هو الذى يناسب - إذا - فلا يكون التقليل هنا في الرحمة مناصباً لها .

(٣) - ي - ٣٣ - س - ٣٠ (٤) - ي - ٥١ - س - ٤٤

(٥) قيل إن هذه القصة وما فيها من الشعر لسعيد بن عبد الرحمن بن حسان

فلو عكس لأصاب^(١) .

وقد نستعمل — إن — في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة :
كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه^(٢) .

وكعدم جزم المخاطب ، كقولك لمن يكذبك^(٣) فيما تخبر — إن صدقت
فقل لي ماذا تفعل ؟

وكتنزيله منزلة الجاهل^(٤) لعدم جريه على موجب العلم ، كما تقول لمن
يؤذى أباه — إن كان أباك فلا تؤذه .

وكالتوبيخ على الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلعه عن أصله
لا يصلح إلا لقرضه كما يفرض الحال لغرض^(٥) كقوله^(٦) تعالى : (أَفَنَضْرِبُ
عَنكَمُ اللَّهُ كَرْهَفَةً أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ) فيمن قرأ — إن — بالكسر

(١) يعني بالعكس أن يقول — إن هي حته ، وإذا همت — ووجه الصواب فيه
أنه هو المناسب لما يقصده من الهجاء ، وأجيب عنه بأنه يقصد في — إذا — إثبات
حت نفس الوالى له على الخبر وأنه مع ذلك يعصها ، وهو أبلغ في الدم ، وبأنه يقصد
في — إن — أنه يبادر إلى الشر بمجرد توهم نفسه له ، وهو أبلغ في الدم أيضاً .

(٢) كأن يسأل خادم عن سيده : هل هو في الدار ؟ وهو يعلم أنه فيها ، فيقول
— إن كان فيها أخبرك — فيتجاهل خوفاً من سيده .

(٣) أى لمن يجوز كذبك ، لأن المقام في عدم جزم المخاطب .

(٤) يعني به الشاك لأنه هو الأصل في استعمال — إن — والفرق بين هذا وما قبله
أن الشك غير حقيق هنا ، وفيما قبله حقيق .

(٥) كإرخاء العنان لإلزام الخصم .

(٦) — ي — — — — — س — ٤٣

لقصد القويخ والتجهيل في ارتكاب الإسراف ، وتصوير أن الإسراف من
 العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء ، حقيق ألا يكون ثبوته إلا على مجرد الفرض .
 وكتعليب غير المتصف بالشرط على المتصف به ^(١) وحججه قوله ^(٢) تعالى :
 (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا) بيان ، يحتمل أن يكون القويخ
 على الرتبة لاشتمال المقام على ما قبلها من أصلها ، ويحتمل أن يكون لتعليب غير المرتابين
 من مخاطبين على المرتابين منهم ^(٣) فإنه كان فيهم من يعرف الحق وإثباته كره عاداً ^(٤)

(١) يعنى تعليب المشكوك في انتصافه بالشرط على المجزوم بالانصاف به ، ولا يعنى
 تعليب المجزوم بعدم انتصافه به على المجزوم فيه بذلك ، لأن كلامها ليس هو المقام
 الأصلي لها ، والمراد تعليب مقامها الأصلي على غيره .

(٢) - ي - ١٣ - ص - ٢

(٣) اعترض على هذا بأن ما هنا جمع بين مراتب يقينا وغير مراتب يقينا ، وكل
 منهما لا تستعمل فيه - إن - فالوجه أن يحمل من تعليب من يشك في ارتبابه كالتفريق
 على غيرهم . ويمكن أن يحمل من تعليب غير المرتابين على المرتابين على أنه بعد
 التعليب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعى الانتفاء فاستعمل
 - إن - فيه على سبيل الفرض للتبكيك وإلا لزم ، ولا يخفى ما في هذا من تسكلف .

(٤) هؤلاء هم غير المرتابين .

هذا وكما تستعمل - إن - في مقام القطع بوقوع الشرط لنكته ، تستعمل في مقام
 انقطع بعدم وقوعه لنكته أيضاً ، وذلك كالتبكيك وإلزام الخصم والمبالغة ونحو ذلك ،
 ومن هذا الاستعمال قوله تعالى : « قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ »

- ي - ٨١ - ص - ٤٣

وقد تستعمل - إذا - في مقام الشك لنكته ، كالإشعار بأن الشك في الشرط لا ينبغي
 أن يكون ، كقولك لمن قال : لا أدري هل يفضل على الأمير ؟ - إذا تفضل عليك =

وكذلك قوله ^(١) تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ) .

استطراد إلى التغليب : والتغليب باب واسع ^(٢) يجرى في فنون كثيرة ^(٣)

كقوله ^(٤) تعالى : (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعْمُودَنَّ فِي مَلْجَأٍ) أدخل شعيب عليه السلام في : (لنعْمودن في ملتنا) بحكم التغليب إذ لم يكن شعيب في ملتهم أصلاً ، ومثله قوله ^(٥) تعالى : (إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ) وكقوله ^(٦) تعالى : (وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِينَ) عُدَّتِ الْأُنْثَى مِنْ

== فكيف يكون شكر؟ للإشعار بأن الأمير لا ينبغي الشك في تفضله ، وقد تستعمل في ذلك أيضاً تغليب للتصف بالشرط على غير التصف به ، ولكن استعمال - إذا في مقام الشك نادر ، بخلاف استعمال - إن - في مقام الجزم .

(١) - ي - ٥ - س - ٢٢

(٢) لا يخفى أن التغليب معدود في المحسنات البديعية ، فلامنى لذكره هنا ، وهو إعطاء أحد للتصاحبين أو للتشابهين حكم الآخر بحمله موافقاً له في الهيئة أو المادة . فالأول كقوله تعالى : « وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِينَ » والثاني كالأبوين للأب والأم ، وكالقمرين للقمر والشمس ، وقيل إن التغليب من المجاز للرسالة المجاورة ، أو من باب عموم المجاز ، بأن يراد من (القاتنين) مثلاً الذوات المتصفة بالقنوت ، ويصح بهذا أن يلحق التغليب بعلم البيان ، والحق أنه ليس من المجاز ، لأن المجاز نقل اللفظ من معنى إلى آخر . أما التغليب فهو كالمشاكلات الآتية في البديع ، فإنما ينقل فيه المعنى من لباس إلى لباس لا اللفظ ، وهذا إلى أنه لا علاقة فيه من مجاورة أو غيرها ، لأن علاقة المجاورة تكون بين مدلولي اللفظين لا بين اللفظين .

(٣) أى يجرى في أساليب من الكلام لاعتبارات مختلفة غير محدودة ولا مضبوطة ، وشأنه في ذلك شأن غيره من المحسنات البديعية .

(٤) - ي - ٨٨ - س - ٧

(٥) - ي - ٨٩ - س - ٧

(٦) - ي - ١٢ - س - ٦٦

الذكور بحكم التغليب^(١) وكقوله^(٢) تعالى: (فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ) عُدَّ إِبْلِيسَ من الملائكة بحكم التغليب، وكقوله^(٣) تعالى: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُجَاهِلُونَ) بقاء الخطاب)، غَلَبَ (أنتم) على جانب (قوم)^(٤) ومثله (وَمَا رَبُّكَ بِفَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)^(٥) فِيمَن قَرَأَ بِالنَّاءِ^(٦) وكذلك قوله^(٧) تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) غلب المخاطبون في قوله (لعلكم تتقون) على الغائبين^(٨) في اللفظ، والمعنى على إرادتهما جميعاً، لأن (لعل) متعلقة بخلقكم لا بعبادوا^(٩) وهذا من غوامض

(١) هذا على أن - من - تبعيضية، ويجوز جعلها ابتدائية على أن المراد بالقائتين آباؤهما الأولون كإبراهيم وإسحاق ، والأول أبلغ لما في التغليب من الإشعار بأنها بلغت في طاعتها مبلغ أولئك الرجال القائتين حتى عُدَّتْ منهم .

(٢) - ي - ٣٤ - س - ٢

(٣) - ي - ٥٥ - س - ٢٧

(٤) قيل : إن ذلك النفات من الغيبة إلى الخطاب ، وَرُدَّ بأن الخطاب فيه مسبوق بخطاب مثله ، فلم يجر على خلاف السياق حتى يكون النفاتا .

(٥) - ي - ١٢٣ - س - ١١

(٦) غلب فيها خطاب النبي في قوله تعالى قبل ذلك : « فَأَعِذُّهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ » على من ورد ذكرهم قبله في قوله : « وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ » .

(٧) - ي - ٢١ - س - ٢

(٨) في قوله : « وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ » والمخاطبون هم الناس في قوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » وهم أمة دعوة النبي صلى الله عليه وسلم .

(٩) فلو تماقت به لم يكن ذلك من التغليب ، لأنه يراد به المخاطبون وحدهم

التعليق ، وكقوله^(١) تعالى : (جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ) فإن الخطاب فيه^(٢) شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب فيه المخاطبون^(٣) على الغيب^(٤) والعقلاء^(٥) على الأنعام^(٦) وقوله تعالى : (يَذُرُّكُمْ فِيهِ) أى يبتئسكم ويكثركم فى هذا التدبير ، وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل ، فجعل هذا التدبير كالنبيع واللمدن للبث والتكثير ، ولذلك قيل (يذُرُّكُمْ فِيهِ) ولم يقل — به — كما فى قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ)^(٧) .

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان لتعليق أمر بنفيه — أعنى الجزاء بالشرط — فى الاستقبال^(٨) امتنع فى كل واحدة من جملةيهما الثبوت وفى أفعالهما الماضى — أعنى أن يكون كَلِمَتَا الْجَلْتَيْنِ أو إحداهما اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا — ولا يخالف ذلك لفظا^(٩) نحو — إن أكرمتهى أكرمتهى ، وإن أكرمتهى

(١) — ى — ١١ — س — ٤٢ . (٢) أى فى قوله (يذُرُّكُمْ) .

(٣) أى فى قوله (وجعل لكم) .

(٤) هم الأنعام . (٥) هم المخاطبون .

(٦) لأنه جمع مالا يعقل ، فالأصح فيه أفراد الضمير العائد عليه ، لكنه غلب عليه العقلاء فجمع الضمير .

(٧) — ى — ١٧٩ — س — ٢ — فقد جعل القصاص كالنبيع للحياة .

(٨) متعلق بمحذوف تقديره كائنين فى الاستقبال ، ولا يتعلق بالمصدر وهو — تعليق —

لأنه حاصل فى الحال لافى الاستقبال .

(٩) أما فى الماضى فلاستقبال باق على حاله ولو قلت — إن أكرمتهى الآن فقد أكرمتهى أمس — لأن مناه إن تعند يا كرامى الآن أعند يا كرامك أمس ، وكذلك قوله تعالى : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ)

— ى — ٤ — س — ٣٥ — لأن جواب الشرط فيه محذوف تقديره فاصبر . =

(١٣م — الإيضاح)

أكرمك ، وإن تكرمنى أكرمك ، وإن تكرمنى فأنت مكرم ، وإن أكرمنى الآن فقد أكرمك أمس - إلا لنكتة^(١) مثل إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل : إما لقوة الأسباب المتأخذة في وقوعه ، كقولك - إن اشترينا كذا - حال انقضاء الأسباب في ذلك . وإما لأن ما هو لوقوع كالتواقع ، كقولك - إن مت كان كذا وكذا - كما سبق ، وإما للتفاوت ، وإما لإظهار الرغبة في وقوعه^(٢) نحو - إن ظفرت بحسن العاقبة فهو للرام - فإن الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إياه ، فربما يخيّل إليه حاصلا ، وعليه قوله^(٣) تعالى : (وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا) وقد نوى هذا التخيّل عند الطالب حتى إذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلطه تارة ، واستخرج له محملا أخرى ، وعليه قول أبي العلاء المعرّى :

= وقد تستعمل - إن - في الماضى لفظاً ومعنى باطراد مع - كان - كقوله تعالى : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ) ي - ١٦ - س - ٥ - وعلى قلة مع غيرها ، كقول أبي العلاء :

فِيَا وَطَنِي إِنْ فَانِي بِكَ حَاقِبٌ مِنْ الدَّهْرِ فَلَيْتَنِي لَسَا كُنْتُكَ الْبَالُ
وَأَنْدُ تَسْتَعْمَل - إذا - في الماضى كذلك ، كما في قوله تعالى : (حَقٌّ إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفَعُوا) - ي - ٩٦ - س - ١٨ - وهذا استعمال لغوى لهما لا يحتاج إلى نكتة كاستعمالهما في الماضى لفظاً فقط .

(١) المثال الأخير على تقدير - إن تعتد يا كرامى الآن اعتد يا كرامك أمس كما سبق .

(٢) التفاؤل للسامع وهو ذكر ما يسره ، والرغبة من الشكوى ، والمثال المذكور صالح لهما .

(٣) - ي - ٢٣ - س - ٢٤ - ومعنى إظهار الرغبة في حقه تعالى بإظهار كمال وضاه ، لتواضعه تعالى عن الرغبة .

ماسرتُ إلا وطيف منك بصعبي سُرَى أمانى وتأويًا على أثرى^(١)
يقول : لكثرة ما ناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى ، فأعدك بين يدى
مغالطاً للبصر بعملة الظلام إذا لم يدركك ليلاً أمانى ، وأعدك خافى إذا لم يتيسر لى
تغليظه حين لا يدركك بين يدى نهاراً .
وإما لنحو ذلك .

قال السكاكى^(٢) : أو للتعريض^(٣) كما فى قوله^(٤) تعالى : (لئن أشركت
لَيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ) وقوله^(٥) تعالى : (وَلئنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ
مِنَ الْعِلْمِ لَإِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ) وقوله : (فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ
الْبَيِّنَاتُ^(٦)) .

ونظيره فى التعريض قوله تعالى : (وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ^(٧))

(١) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بابن العلا للعري ، والطيف : الخيال ، السرى
السرى ليلاً ، والتأويب السير نهاراً مشتق من الأوب ، لأن الغالب أنهم يسرون ليلاً
ويؤوبون إلى منازلهم نهاراً ، وفى البيت تعقيد ظاهر . (٢) ١٣٢ — للفتاح .

(٣) معطوف على ما ذكره السكاكى من الأسباب السابقة لإبراز غير الحاصل فى
صورة الحاصل ، وإنما صرح الخطيب باسم السكاكى فى هذا السبب مع أن ما سبق
منقول عنه ، لأن التعريض يحصل فى ذلك ولو عُبِّرَ بالمضارع بدل الماضى ، فلا يصلح
نسكته للتعبير بالماضى دونه كالأشياء السابقة ، وأجيب عن السكاكى بأن ذكر المضارع
فى ذلك لا يفيد التعريض لكونه على أصله ، والحق أنه يفيد لأن مبنى التعريض فيه
على نسبة الفعل إلى من لا يصح وقوعه منه ، وهى حاصلة فى المضارع كالماضى .

(٤) — ٦٥ — س — ٣٩ (٥) — ١٤٥ — س — ٢

(٦) — ٢٠٩ — س — ٢ (٧) — ٢٢ — س — ٣٦ — وإنما كان نظيره ولم

يكن منه لخلوه عن أداة الشرط .

المراد وما لكم لا تعبدون الذي فطركم ، والمنبئ^(١) عليه (ترجمون) وقوله^(٢) تعالى : (اَتَّخِذْ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرْذِنْ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنْ شَفَاعَتِهِمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونَ ، إِنْ إِيَّاهُ ضَلَّالٌ مُبِينٌ) إذ المراد — أأنتخذون من دونه آلهة إِنْ يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئاً ولا ينقذونكم إنكم إذا أنتم ضلال مبين ، ولذلك قيل^(٣) (آمَنت بربكم) دون ربي وأتبعه (فاسمعون) .
 ووجه حسنه^(٤) تَطَلَّبُ إسماع الخاطبين الذين هم أعداء للسمع الحق على وجه لا يورثهم مزيد غضب ، وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ومواجهتهم بذلك ، وبمين على قبوله^(٥) لكونه أدخل في إحاض النصح لهم ، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه ، ومن هذا القبيل قوله^(٦) : (قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا تُنْصَلُ عَمَّا تَتَمَلَّوْنَ) - فَإِنْ مِنْ حَقِّ النَّسَقِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِر - قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا عَلِمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا نَجْمُرُونَ . وكذا ما قبله^(٧) : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) قال السكاكي رحمه الله^(٨) : وهذا النوع من الكلام يسمى المنصيف .
 وما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشري قدر قوله^(٩) تعالى : (إِنْ يَنْقُضْكُمْ

(١) لأنه لولا التعريض لكان للناسب للسياق وإليه أرجع ، وقد سبق التمثيل بالآية للالتفات ، ولا منافاة بينه وبين التعريض .

(٢) — ي — ٢٣ ، ٢٤ — س — ٣٦

(٣) في قوله تعالى بعد الآيتين السابقتين : (إِنْ آمَنت بربكم فاسمعون)

(٤) أى حسن هذا التعريض في قوله تعالى : (وما لى لا أعبد الذى فطرى) وما بعده . أما التعريض في قوله : (لئن أشركت ليحبطن عملك) فيفيد نسبة إليهم على وجه أبانغ من التصريح بنسبته إليهم .

(٥) أى قبول الحق . (٦) — ي — ٢٥ — س — ٣٤

(٧) الضمير في قوله - قبله - يعود إلى قوله (قل لا تسألون) الآية .

(٨) ١٣٣ + للفتح . (٩) — ي — ٢ — س — ٦٠

يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَسْوَءُ وَودُوا لَوْ تَكْفُرُونَ) وقال : للماضي وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب^(١) فإن فيه نكتة ، كأنه قيل : وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم ، يعني أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مصادر الدنيا والدين جميعاً من قتل الأنفس وتغريق الأعراس وَرَدَّكُمْ كَفَاراً . وردَّكم كفاراً أسبق للمضارع عندهم وأولها لهم أن الدين أعز عليكم من أرواحهم ، لأنكم بذألون لها دونه ، والمدوام شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه . هذا كلامه ، وهو حسن دقيق ملصق في جعل (وودوا لو تكفرون) عطفاً على جواب الشرط نظر ، لأن وودادتهم أن يرتدوا كفاراً حاصلة وإن لم يظفروا بهم ، فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدة ؛ فالأولى أن يُجْمَلَ قوله (وودوا لو تكفرون) مطلقاً على الجملة الشرطية كقوله^(٢) تعالى : (وإن يقاتلوكم يؤثلوكم الأذى بارئهم لا ينصرون) .

لو : وأما - لو - فهي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء^(٣) كانتفاء الإكرام في قولك - لو جئتني لأكرمك - ولذلك قيل : هي

(١) لأنه ينقلب فيه من الماضي إلى المستقبل .

(٢) - ي - ١١١ - س - ٣ فإن قوله (لا ينصرون) معطوف على الجملة الشرطية .

(٣) يعني أن - لو - موضوع للدلالة على امتناع الجزاء وعلى أن امتناعه ناشئ عن امتناع الشرط ، ولا يريد أن دلالتها على امتناع الشرط بالوضع وعلى امتناع الجزاء باللزوم ، فلا يترض عليه بأن الشرط سبب في الجزاء ، ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المصعب ، لأنه يجوز أن يكون له سبب آخر غيره ، وإذا كان هذا معنى - لو - بالوضع فانه يلزمه أن العلم بامتناع الشرط لأجل العلم بامتناع الجزاء ، وبهذا يكون لها معنيان : أحدهما وضعي ، وهو الشائع في القرآن والحديث وأشعار العرب ، كقول الحماسي :

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولسكنه لم يطر

لامتناع الشيء لامتناع غيره^(١) ويلزم كَوْنُ جملتيهما فعليتين وكَوْنُ الفعل ماضياً^(٢)
فدخولها على المضارع^(٣) في نحو قوله^(٤) تعالى : (لَوْ يُعَاطِمُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنْ
الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ) لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً^(٥) كما في قول الله^(٦)
تعالى : (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) بعد^(٧) قوله : (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ)

= وقول أبي الملاء :

ولودامت الدولاتُ كانوا كغيرهم رعابا وَلَكِنْ ما لهن دوام
وثانيهما عقلى . وهو للتعبد فى علم النطق والشائع فى مقام الاستدلال العقلى ،
وعليه قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) — ي — ٢٢ — س — ٢١ .
لأن القرض منه الاستدلال بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس .
(١) أى لامتناع الجزاء لامتناع الشرط ، لأن — لو — فى كلامهم إنما تستعمل
فى الشرط الذى لا سبب سواه لجزائه ، فإذا حصل حصل ، وإذا اتقى اتقى .
(٢) ذهب للبرد إلى أنها قد تستعمل وضماً فى المستقبل ، فلا يلتصق لها فيه
نسكته ، كقول الشاعر :

ولو تلتقى أصدائنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سَبَسُ
لَفَلَّ صَدَى صوتى وإن كنتُ رَمَةً لَصَوْتُ صَدَى لَيْلِي يَهْشُ وَيَطْرَبُ
(٣) هذا هو الذى يدخل فى معنى البلاغة من استعمال — لو — وغيره استعمال

وضعى لا بلاغى . (٤) — ي — ٧ — س — ٤٩

(٥) فيكون للمضى فى الآية أن امتناع عنهم بسبب امتناع استمراره على

إطاعتهم . (٦) — ي — ١٥ — س — ٢

(٧) فلم يقل — الله — تهزىء بهم — كما قالوا (نحن مستهزون) لأن المضارع

يهد استمرار الاستهزاء على سبيل التجدد ، وهو أبلغ من الاستمرار والثبوت الذى
تفيد الجملة الاسمية .

وفي قوله^(١) تعالى : (قَوْلٌ لَّكُم مِّمَّا كُتِبَتْ أَيْدِيهِمْ وَقَوْلٌ لَّهُمْ تَمَّا يَكْسِبُونَ) .

ودخلها عليه في نحو قوله^(٢) : (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ) وقوله^(٣) تعالى : (وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ) لتزيله منزلة الماضي لصدوره عنهم لا خلاف في إخباره ، كما نزل (يود) — منزلة — ود — في قوله^(٤) تعالى : (رَبُّمَا يَودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) ويجوز أن يُرَدَّ الغرض من لفظ — ترى ويود — إلى استحضار صورة^(٥) رؤية الجرمين ناكسي الرؤوس قائمين لما يقولون ، وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متناولين بتلك المقالات ، وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا كما في قوله^(٦) تعالى : (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) إذ قال (فتثير سحاباً) استحضاراً^(٧) لتلك الصورة للبدية الدالة على القدرة الباهرة ، من إثارة السحاب مستغراً بين السماء والأرض ،

(١) — ي — ٧٩ — س — ٢ — إذ لم يقل — مما كسبوا — كما قال (مما كتبت أيديهم) لأن كسبهم يتجدد بخلاف ما كتبه .

(٢) — ي — ١٢ — س — ٣٢ — (٣) — ي — ٣١ — س — ٣٤

(٤) — ي — ٢ — س — ١٥ — لأن الفعل الواقع بعد — رب — المكفوفة

يجب أن يكون ماضياً عند ابن السراج وأبي علي ، والجمهور لا يوجبون ذلك .

(٥) الحق أن هذا إنما يكون في حكاية الحال الماضية ، كما في قوله تعالى :

وَنَقَلْنَاهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ (ي — ١٨ — س — ١٨ —

ولم يثبت في كلامهم حكاية الحال للمستقبل كما هنا ، وقيل : إن ما هنا من حكاية الحال الماضية بعد تنزيل المضارع منزلة للماضي ، وهو تكلف ظاهر .

(٦) — ي — ٩ — س — ٣٥

(٧) هذا من استحضار الحال الماضية ، فلا يصح قياس ما سبق عليه .

يبدو في الأول كأنها قطع فطن مندوف، ثم تتضام متقابلة بين أطوار حتى يمدن رُكَّامًا. وكقول ثابتٍ شراً^(١) :

بما لا قيتُ عندَ رَحَابِطَانِ ^(٢)	الآ مَنْ مِبلَغُ فِتْيَانٍ فَهَم
بَسَمِ كَالصَّحِيفَةِ مَصْحُوحَانِ ^(٣)	بَأْنِي قَدْ لَقِيتُ الْغُولَ تَهْوِي
أَخُو سَفَرٍ فَخَلَى لِي مَكَانِي ^(٤)	فَقُلْتُ لَهَا كِلَانَا نَضُو أَرْضَ
لَهَا كَفِي بِمَقُولٍ بِمَسَانِي	فَشَدَّتْ شِدَّةَ نَحْوِي فَأَهْوَتْ
صَرِيحًا لِلْيَدِينِ وَلِلْجِرَانِ ^(٥)	فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَخَرَّتْ

إذ قال - فأضربها - ليصور لقومه الحالة التي تشجع فيها على ضرب الغول كأنه يصصرم إياها ، ويتطلب منهم مشاهدتها ، تعجباً من جراته على كل هول ، وثباته عند كل شدة ، ومنه قوله^(٦) تعالى : (إِنْ مَثَلْ عَيْسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقْتُهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) إذ قال (كُنْ فَيَكُونُ) دون - كن فكان - وكذا قوله^(٧) تعالى : (وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ) .

(١) هذا لقب غلب عليه ، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان ، وقبلى : إن الآيات لأبي الغول الطهوي .

(٢) فهم : قبيلة تأبط شرأ ، ورحابطان موضع .

(٣) قوله - تهوي - بمعنى تسرع ، والسهب انقلا ، والصصححان ما استوى من الأرض .

(٤) النضو : للهزول من كل شيء ، فعل بمعنى مفعول ، كأنه نضى وأخرج عن لجه من جذبها .

(٥) صريحاً فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه للذكر والنوثة ، والجيران في الأصل مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منحره .

تمريعات

على أفراد للسند واسميته وفعليته وتقييده وترك تقييده .

تمرين ١ -

- ١ - بين الداعي إلى فعلية للسند وظرفيته في قوله تعالى : (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْثِبُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) - ي ٣٩ - س ١٣
- ٢ - لم أتى للتنبى بالسند فعلا ثم ظرفاً في قوله :
تَذَبَّرْ شَرْقِي الْأَرْضِ وَالْغَرْبِ كَفَّهُ وَلَيْسَ لَهَا يَوْمًا عَنِ الْجُودِ شَاغِلُ

تمرين ٢ -

- ١ - سلامٌ على القبر الذي لا يجيئنا ونحن نحبي ترابهُ ونحنا طبه
- ٢ - بين ما يستفاد من اسمية للسند وفعليته في قول الشاعر :
يَهْوَى النَّشَاءَ مُبَرِّزًا وَمَقْصَرًا حُبُّ النَّشَاءِ طَبِيعَةُ الْإِنْسَانِ

تمرين ٣ -

- ١ - افرق بين الدوام الذي تفيدته اسمية السند بمعونة القرائن والدوام الذي تفيدته فعليته بمعونة القرائن .
- ٢ - أيهما أحسن في تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور ؟ وهل يدخل هذا في البلاغة أولا يدخل ؟

تمرين ٤ -

- ١ - لم عبر بيان في قوله تعالى : (وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعِيرٌ) - ي ٢ - س ٥٤
- ٢ - لم عبر بإذا في قوله تعالى : (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ) - ي ١ - ٢ ، ٣ - س ١١٠ .

أغراض التنكير : وأما تنكيره فلما لإرادة عدم الحصر والمهد^(١) كقولك
- زيد كاتب ، وعمر شاعر - وإما للتنبيه على ارتفاع شأنه أو انخفاضه على ما مر في
السند إليه ، كقوله^(٢) تعالى : (هَدَى لِّلْمُتَّقِينَ) أى هدى لا يُكْفَنُهُ كُنْهٌ^(٣) .
أغراض التخصيص بالإضافة والوصف وتركه : وأما تخصيصه بالإضافة
أو الوصف فلتكون الفائدة أتم كإمر^(٤) ، وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق^(٥) .

(١) لأن تعريف للسند إذا كان بأداة عهدية أو بضمير أو اسم إشارة أفاد
العهد ، وإذا كان بأداة جنسية أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر ، وقد
يفيد في هذا غير الحصر كما سيأتى .

(٢) - ي - ٢ - س - ٢ .

(٣) فالتنكير في ذلك للتعظيم ، ومن للتنكير التحقير قول قيس بن جريرة
يماطب عمرو بن هند :

غدرت بأمر كُنتِ أنتِ دعوتنا إليه وبئس الشَّيْمةُ الغدرُ بالمهد
وقد يترك الغدرُ الفقى ، وطعامه إذا هو أمسى ، حَلْبَةٌ من دَمِ الشَّصْرِ

(٤) من أن زيادة الخصوص توجب تمام الفائدة ، وإنما ذكر الإضافة هنا مع
الوصف لانحادها معه في ذلك الغرض ، وقد ذكر السند أن جعل معمولات السند
كالحال ونحوه من التقييد وجعل الإضافة والوصف من التخصيص إنما هو مجرد
اصطلاح ، لأنه لا فرق بينهما في ذلك ، ولا يخفى أن أغراض الإضافة والوصف
في السند إليه تأتي هنا أيضاً ، ومن التخصيص بالإضافة قول الشاعر :

حَمِيَّ السَّحْسِدِ عَلَيْهِمْ فَكَانَتْهُ وَمَضَانُ بَرْقٍ أَوْ شَعاعِ شَمُوسٍ

ومن التخصيص بالوصف قول الشاعر :

وَكُنْتُ أَمْرًا لَا أَسْمَعُ الدَّهْرُ سُبَّةً أَسْبَ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غَطَاءَهَا

(٥) أى في ترك تقييد السند من أنه يكون مانع من تربية الفائدة ، وذلك =

غرض التعريف : وأما تعريفه ^(١) فلا فائدة السامع إنما حكى على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك ^(٢) وإما لا يزم حكم بين أمرين كذلك ^(٣). تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالماً باتصافه بإحدهما دون الأخرى ^(٤) فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجمله مبتدأ ، وتعد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجمله خبراً ، فتفيد السامع ما كان يحمله من اتصافه بالثانية كما إذا كان السامع أعيسى زيد وهو يعرفه بميمنه واسمه ، ولكن لا يعرف أنه أخوه ، وأردت أن تعرفه أنه أخوه ، فقول له - زيد أخوك - سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف ، أن زيدا أخوه أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً ^(٥) وإن عرف أن له أخاً في

== كقصص الإخفاء عن السامعين ونحو ذلك .

(١) آخره هنا عن الكلام على التنكير وذكر بينهما التخصيص بالإضافة والوصف ، ولا يخفى أن أغراض الإضافة من أغراض التعريف ، وأن أغراض الوصف من أغراض التوابع ، وما كان أحسن لو رتب للكلام هنا كارتبه في باب للسند إليه .
(٢) لا يقال : إنه يلزم من علم السامع بكل منهما أن يكون هذا إخباراً بمعلوم له ، لأن المراد أنه يعلم كلا منهما ويجهل إسناد أحدهما إلى الآخر ، وإنما جعل الحكم في ذلك على أمر معلوم لوجوب تعريف السند إليه عند تعريف السند ، ولهذا حمى بالقلب في قول القاطعي السابق — ولا يكُ موقف منك الوداعا .

(٣) لازم الحكم هو ما سماه في باب الإسناد الخبري لازم فائدة الخبر ، كأن تقول لمن مدحك أمس في غيبتك - أنت المادح لي أمس .

(٤) هذا لا يمنع عليه بالأخرى في ذاتها كما سبق .

(٥) هذا يتأني ما سبق له من وجوب أن يعرف السامع كلا من السند إليه والسند بإحدى طرق التعريف ، لأن هذا يلزمه أن يعرف أن له أخاً في الجملة ، فإذا لم يعرف ذلك قيل له - زيد أخ منك - بالتنكير .

الجملة^(١) وأن تُعَيَّنَ عنده قلت — أخوك زيد — أما إذا لم يعرف أن له أخاً أصلاً فلا يقال ذلك ، لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً ، فظهر الفرق بين قولنا — زيد أخوك — وقولنا أخوك زيد .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه ، وعرف أنه كان من إنسان انطلق ، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره ، فأردت أن تُعرَّفَ أن زيداً هو ذلك المنطلق^(٢) فتقول — زيد المنطلق — وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت — المنطلق زيد^(٣) .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه ، وهو يعرف معنى جنس المنطلق ، وأردت أن تعرفه أن زيداً متصف به ، فتقول — زيد المنطلق — وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت — المنطلق زيد .

لا يقال : زيد دال على الذات فهو متعين للابتداء ، تقدم أم تأخر ، والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للتخيرية ، تقدم أو تأخر ، لأننا نقول : المنطلق لا يُجْمَلُ مبتدأً إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق ، وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً وزيد لا يجمل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد ، وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأً

(١) أى وكان يعرف زيداً بعينه واسمه .

(٢) على هذا تكون — ال — فى المنطلق للعهد الذهبى ، أما فيما بعده فهى فيه للجلس كما صرح به .

(٣) ضابط هذا أن ما يعرف السامع اتصاف الذات به منهما يجب تقديمه وجعله مسنداً إليه ، وقد اختلف النحويون فى إعراب ذلك على أربعة مذاهب : فقيل وهو للشهود : إن الأول هو المبتدأ . وقيل : إن المبتدأ أعرفهما . وقيل : إن المبتدأ هو للمعلوم عند السامع منهما . وقيل : إن كلا منهما يجوز أن يكون مبتدأً وخبراً .

ثم التعريف بلام الجنس^(١) قد لا يفيد قصر المَرَفِ على ما حكم عليه به
كقول الخنساء :

إذا قُبِحَ البكاء على قتيلٍ رأيتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلَا^(٢)
وقد يفيد قصره^(٣) إِمَّا تحقيقاً ، كقولك — زيد الأمير — إذا لم يكن
أمير سواه ، وإِمَّا مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه^(٤) كقولك — عمرو
الشجاع ، أى الكامل فى الشجاعة ، فتخرج للكلام فى صورة توهم أن الشجاعة
لم توجد إلا فيه ، لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال .

(١) أى فى السند ، لأن الكلام فيه ، وإن كان التعريف بلام الجنس فى السند
إليه يفيد القصر أيضاً كما سيأتى .

(٢) هو لتناضر بنت عمرو للمروفة بالخنساء ، وتريد بقولها — على قتيل —
كل قتيل بقرينة المقام ، لأن النكرة فى سياق الإثبات لاتعم فى أصل الوضع ، وإنى
أرى أنه لاجابة إلى هذا العموم ، ويكفى أن يراد — إذا قبح للبكاء على أى قتيل ،
وإنما لم يفد تعريف — الحسن — القصر لأن كلامها للرد على من يتوهم قبح البكاء
على قتيلا كغيره ، والرد عليه يكفى فيه إخراج البكاء على قتيلا من القبح إلى الحسن ،
وإنما يصح القصر إذا كان الكلام للرد على من يسلم حسن البكاء على قتيلا ، ولكنه
يدعى أن بكاء غيره حسن أيضاً ، وهذا لا يلائمه أول البيت ، وفائدة تعريف —
الحسن — ادعاء أنه معلوم لا ينكره أحد ، لأن — له — الجاسية تفيد هذا
كما سبق .

(٣) أى قصره على السند إليه .

(٤) فالأول قصر لتحقيقى ولثانى ادعائى ، وتعريف للسند إليه بلام الجنس يفيد
القصر كما سبق ، ولكنه يفيد قصر للسند إليه على السند ، كقولك — الأمير زيد ،
والشجاع عمرو — وتعريف السند بالعكس كما سبق ، ولهذا لا يتفاوت المعنى فهما من
جهة القصر .

ثم للتقصير قد يكون نفس الجنس مطلقاً ، أى من غير اعتبار تقييده بشيء كما مر ، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره ، كقولك — هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيراً — فإن التقصير هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقاً ، وكقول الأعشى :

هو الواهبُ المائة المُصْطَفَاةَ إِمَّا مَخَاصِنًا وَإِمَّا عِشَارًا^(١)
فإنه قصر هبة المائة من الإبل في إحدى الحالتين ، لاهبتها مطلقاً ولا الهبة مطلقاً . وهذه الوجوه الثلاثة — أغنى العهد والجنس للقصر تحقيقاً والجنس للقصر مبالغة — تمنع جواز العطف بالقاء ونحوها^(٢) على ما حكم عليه بالمعروف بخلاف السُّنْكَر ، فلا يقال — زيد المنطلق وعمرو — ولا — زيد الأمير وعمرو — ولا زيد الشجاع وعمرو .

أغراض كون المسند جملة : وأما كونه جملة^(٣) فلما لإرادة تقوى الحكم بنفس التركيب كاسبق^(٤) وإما لكونه سببياً ، وقد تقدم بيان ذلك^(٥) وفعليتها لإفادة

(١) هو ليمون بن قيس المعروف بالأعشى في مدح قيس بن معد يكرب أبي الأشعث الكندي ، والمخاض الحوامل من النوق اسم جمع ، والعشار جمع عشاء وهي من النوق كالنساء من النساء ، أو التي مضى ليلها عشرة أشهر .
(٢) أى مما يفيد الجمع من حروف العطف كالواو وضم ، وإنما امتنع العطف بذلك لأنه يناقى القصر .

(٣) هذا يقابل قوله فيما سبق — وأما إفراده — وقد وسط بينهما الأحوال السابقة لدخولها في حال الإفراد .

(٤) أى في الكلام على الخبر الفعلي في تقديم المسند إليه ، نحو — هو يعطى الجزيل (٥) أى بيان كونه سببياً عند قوله — وأما إفراده — وقيل : إن كل ما خبره جملة يفيد التقوى ولو كانت اسمية ، وعلى هذا تكون الجملة المسببية مفيدة للتقوى أيضاً ، فيفيد قولك — زيد أبوه منطلق — تقوى الحكم بخلاف — أبو زيد منطلق — ولا يرد =

للتجدد^(١) واسميتها لإفادة الثبوت، فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت ، وعليها قول^(٢) رب العزة: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ) وقوله^(٣) تعالى: (قَالُوا سَلَامًا، قَالَ سَلَامٌ) إذ أصل الأول - سَلَّمَ عَلَيْكَ سَلَامًا ، وتقدير الثاني - سلام عليكم ، كأن إبراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به^(٤) أخذًا بأدب الله تعالى في قوله^(٥) تعالى: (وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا) وقد ذُكِرَ له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه ، وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ، ولهذا أطلق ، وكال الملائكة لا يتصور فيه التجدد لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم ، فناسب أن يَحْيُوا بِمَا يَدُلُّ على الثبوت دون التجدد ، وكال الإنسان متجدد لأنه بالقوة وخروجه إلى الفعل بالتدرج ،

على الحصر في الغرضين أن خبر ضمير الشأن جملة وليس للتقوى ولا للسمية ، لأن جملة الخبر عن ضمير الشأن في حكم للفرد لتفسيرها له ، وقيل : إنها تفيد التقوى لما فيها من البيان بعد الإيهام .

(١) الضمير في قوله - وفعليتها - يعود إلى الجملة الواقعة مسنداً ، فليس في هذا تكرار مع ما سبق ، لأنه كان في الفعل انواقع مسنداً ، وهو مفرد لا جملة ، وفي هذا إشارة إلى أن الجملة الاسمية إذا كان خبرها فعلياً تفيد التجدد .

(٢) - (٢) - ي - ١٤ - س - ٢ - ويريد بهذا وما بعده الاستشهاد على إفادة الفعلية التجدد والاسمية ثبوت بقطع النظر عن أصل الموضوع ، لأن أصله فيهما إذا كانا مستدتين ، وهما فيما ذكره من الشواهد ليس كذلك ، والشاهد في قوله (آمنا) وقوله (إنا معكم) .

(٣) - ي - ٦٩ - س - ١١

(٤) لأن الجملة الاسمية في ذلك تفيد الثبوت والدوام بخلاف الفعلية .

(٥) - ي - ٨٦ - س - ٤

فناشب أن يجيبنا بما يدل على التجلد دون التثبوت ، وفيه نظر ^(١) وقوله ^(٢) تعالى :
 (سَوَّاهُ عَلَيْهِمْ آدَعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) أى أَلْهَيْتُمْ دَعَاءَهُمْ أَمْ
 اسْتَمَرَّ صَمْتُكُمْ عَنْهُمْ فَإِنَّهُ كَانَتْ حَالُهُمُ الْمُسْتَمِرَّةُ أَنْ يَكُونُوا صَامِتِينَ عَنْ دَعَائِهِمْ ،
 فقيل : لم يفترق الحال بين إلهائكم دَعَاءَهُمْ وما أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ عَادَةِ صَمْتِكُمْ عَنْ
 دَعَائِهِمْ ، وقوله ^(٣) تعالى : (قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِينَ) أى
 أَجِئْتَنَا عِنْدَنَا تَعَالَى الْحَقُّ قِيَا نَسْمَعُهُ مِنْكَ أَمْ اللَّعِبُ أَى أحوال الصبا بعدُ
 مستمرة عليك ؟ وأما قوله (وما هم بمؤمنين) فى جواب (آسفًا بالله وباليوم
 الآخر) ^(٤) فلا خراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة فى تكذيبهم ، ولهذا
 أطلق قوله : (مؤمنين) وأكده نفيه بالباء ^(٥) ونحوه (يريدون أن يخرجوا
 من النار وما هم بخارجين منها) ^(٦) .

وشرطيتهما لما مر ^(٧) وظرفيتهما الاحتضار الفعلية ، إذ هى مقدرة بالفعل على الأصح ^(٨)

(١) وجهه أن إبراهيم لم يكن يعلم وقت السلام أنهم ملائكة ، بدليل قوله : « قال
 سلام قوت من مؤسكرون » على أن ذلك يقتضى أن يكون رفع — سلام — فى تحية البشر
 بعضهم لبعض غير بلغ ، ولا يقول بهذا أحد .

(٢) — ي — ١٩٣ — س — ٧

(٣) — ي — ٥٥ — س — ٢١ . (٤) — ي — ٨ — س — ٢

(٥) فكل هذا كان له أثره فى أنه لم يقل — ولم يؤمنوا — مع أنه هو المطابق

لقولهم (آمنوا) . (٦) — ي — ٣٧ — س — ٥

(٧) أى فى الكلام على تقييد المسند إذا كان فعلا بالشرط ، ولا تكرار فى هذا
 أبعداً مع ما سبق ، لأن الكلام هنا فى شرطية الجملة الواقعة مسنداً ، وفيما سبق فى
 تقييد الفعل إذا كان مسنداً بالشرط .

(٨) كان الأحسن إذ الظرف ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية
 مقدرة باسم الفاعل فى غير الأصح ، ولا يخفى فساد ، وقد سبق توجيه الأصح فى
 الكلام على أفراد المسند .

معرفة على تعريف المسند وتفكيكه وكونه جملة

تمرين — ١

(١) لم نكر المسند في قول الشاعر :

أَرَاؤُهُ وَعَطَايَاهُ وَنِعْمَتُهُ وَعَفْوُهُ رَحْمَةٌ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ

(٢) لم عُرِفَ المسند بالإضافة أولا ونكر ثانيا في قوله تعالى : (مُحَمَّدٌ

رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) — ٥ —

— ٢٩ — س — ٤٨ .

تمرين — ٢

(١) لم كان المسند جملة اسمية في قوله تعالى : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)

— ٥ — ٢ — س — ٣ .

(٢) لم كان المسند جملة فعلية في قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)

— ٥ — ٥ — س — ٢٠ .

تمرين — ٣

(١) لم نكر المسند في قول الشاعر :

لئن صدفت عَنَّا قَرُبَتْ أَنْفُسُ صَوَادٍ إِلَى تَلٍّ ، النُّفُوسُ الصَّوَادِفُ

ولم جاءت الجملة الأولى فيه فعلية والجملة الثانية اسمية ؟

(٢) بين الغرض من تعريف المسند بأل في قول الشاعر :

وإن سَنَامَ المَهدِ من آل هاشم بنو أم مخزوم ، ووافدك المَبدُ

(٦٤٤ — الإيضاح)

تمرين — ٤

١ — لم نسكر المسند وأضيف في قوله تعالى : (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) — ي — ٤٠ — س — ٣٣ —
— ولم عرف بالإضافة في المطفوف بعد تنكيره في المطفوف عليه ؟

٢ — بين المسند والمسند إليه في قول الشاعر :

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدْتِي يَا حُجَّاجَ فَارِسٍ شَمْرًا

تمرين — •

١ — ماهو للضابط الذي يميز بين المسند والمسند إليه في حال تعريفهما ؟
وما الفرق بين نظر علم المعاني وعلم النحو في هذه الحالة ؟

٢ — لم عرف المسند في قول الشاعر :

كُلُّكُمْ ، أَنْتَ الْهَمُّ يَا كُلُّمُ وَأَنْتَ دَائِي الَّذِي أَكْتَمُ

ولم نسكر في قول الآخر :

خَيْرُ الصَّنَائِعِ فِي الْأَنَامِ صَنِيعُ تَنْبُو بِحَامِلِهَا عَنِ الْإِذْلَالِ

وقول الآخر :-

وَكُنْتُ فِتًى مِنْ جَفَدِ إِبْلِيسَ فَارْتَمَى بِي الْحَالُ حَتَّى صَارَ إِبْلِيسَ مِنْ جَنْدِي

أغراض التأخير : وأما تأخيرها فلأن ذكر المسند إليه أم كما سبق ^(١) :

أغراض التقديم : وأما تقديمه فلما للتخصيص بالمسند إليه ^(٢) كقوله ^(٣)

تعالى : (لَسَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) وقولك — قائم هو — لمن يقول — زيد
إما قائم أو قاعد — فيرده بين القيام والقيود من غير أن يخصه بأحدهما ، ومنه
قولهم — تميمي أنا — وعليه قوله ^(٤) تعالى : (لَا فِيمَا غُولَ وَلَا هُمْ عَنْهَا
يُنْزَفُونَ) أى بخلاف خور الدنيا فإنها تنقل العقول ^(٥) ولهذا يقدّم الظرف
في قوله ^(٦) تعالى : (لَا رَيْبَ فِيهِ) لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى ^(٧)
وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لانتم ^(٨) كقوله :

(١) أى في الكلام على تقديم المسند إليه ، فأغراض تأخير المسند هي ما سبق
من أغراض تقديم المسند إليه .

(٢) الباء داخلة على المقصور ، فيكون المسند إليه في ذلك مقصوراً والمند مقصوراً عليه

(٣) — ي — ٦ — س ١٠٩

(٤) — ي — ٤٧ — س ٣٧

(٥) فالعنى أن عدم النول مقصور على الكون في خور الجنة ، أو أن النول
مقصور على عدم الحصول فيها ، وهذا على ما قيل من اعتبار النفي في جانب المسند والمسند إليه

(٦) — ي — ٢ — س ٢

(٧) لأنها المتبعة في مقابلة القرآن ، والقصر إنما يكون باعتبار النظر الذي يتوهم
فيه المشاركة ، والمراد أن التقديم يوهم ذلك باعتبار الغالب ، لأنه قد يكون للاهتمام
لا للتخصيص ، ومن تقديم المسند للتخصيص قول الشاعر :

رَضِينَا قِسْمَةَ الْجِهَارِ فِينَا لَفْنَا عِلْمٌ وَلِلْأَعْدَاءِ مَالٌ

وقول الآخر :

لَكَ الْقَلَمُ الْأَعْلَى الَّذِي بِشَبَابِهِ يُصَابُ مِنَ الْأَمْرِ الْكُلِّ وَالْمَقَاصِلِ

(٨) لأن النعت لا يتقدم على المنعوت بخلاف الخبر المتدا .

لَهُمْ لَا مُقْتَنِي لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصُّغْرَى أَجْلٌ مِنَ الدَّهْرِ^(١)
 وقوله^(٢) تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ) .
 وإما للتفاوت^(٣) .

وإما للتشويق إلى ذكر المسند إليه ، كقوله :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسٌ لِلضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ^(٤)
 وقوله :

وَكَاثِلَارُ الْحَيَاةِ فَنِ رَمَادٍ أَوَاخِرُهَا وَأَوَّلُهَا دَخَانٌ^(٥)

(١) هو لبكر بن النطاح في مدح أبي دلف المجلى وقيل : إنه لحسان بن
 ثابت في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، والشاهد في قوله — له هم — لأنه لو عكس
 لأوهم أن الجار والمجرور صفة والجملة بعد هي الخبر ، مع أن الكلام مسوق للمدح
 لا لمدح هممه ، ويصح أن يكون التقديم لإفادة التخصيص ، وهو أبلغ .

(٢) — ي — ٢٤ — س — ٧ .

(٣) كقول ابن الرومي :

تَمَنَّيَ اللَّهُ طَاعَةَ الْمَهْرَجَانِ كُلِّ يَمْنٍ عَلَى الْأَمِيرِ الْمُجْبَانِ
 وقول الآخر :

سَمِعْتُ يَفْرَقُ وَجْهَكَ الْأَيَّامُ وَتَزِينَاتُ بَقَائِكَ الْأَعْوَامُ

(٤) هو الحمد بن زهير في مدح أبي إسحاق المعتصم ، وإنما لم يجعل ثلاثاً
 — مبتدأ وشمس الضحى وما عطف عليه خير ، لأنه لا يخبر بمعرفة عن نسوة .

(٥) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبي اللؤلؤ المصفرى ، يعني أن أول الحياة
 وآخرها ، وهو الصبا والشيب ، إيسا بشيء ، وأن وسطها وهو الشباب هو المعتدلة ،
 وقد تشبها في ذلك بالنار في أحوالها الثلاث .

قال السكاكي رحمه الله^(١): وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند^(٢)
وإلا لم يحسن ذلك الحسن .

تنبيه

كثير^(٣) مما في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالمسند إليه والمسند ،
كالذكر والحذف وغيرهما مما تقدمت أمثله ، والفطن إذا اتقن اعتبار ذلك
فيهما لا يخفى عليه في غيرها^(٤) .

(١) ١١٩ - المفتاح .

(٢) كما في بيت ابن وهيب ، وكافي قوله تعالى : (إن في خلق السموات
والأرض واختلاف الليل والنهار لآياتٍ لأولى الأبصار) - ي - ١٩٠ - من
٣ - وقد يكون تقديم المسند لجهد الاهتمام ، كقول الشاعر :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

وقد يكون لإظهار الثناء ، كقول المتنبي :

وَمِنْ نَسَكِ الدُّنْيَا عَلَى الْحُرِّ أَنْ يَرَى عَدُوًّا لَهُ مَا مِنْ صِدَاقَةٍ بَدُ

(٣) أما القليل منه فيختص بالبايعين ، كضمير الفصل وكوت المسند فعلا ،
والذي لا يختص بهما لا يلزم أن يجري في كل ما عداها ، كالترفيف ، فإنه لا يجري
في الحان والتميز .

(٤) أي من المفعولات ونحوها ، وسيأتي بيان معنى من هذا في أحوال متعلقات الفعل

تمريبات على التقديم والتأخير ونحوهما

تمرين — ١

١ — لماذا قدم المسند في قولهم : ثلاثة يذهبن النِّمَّ والحزن ، الماء والخضرة والوجه الحسن .

٢ — لماذا عبر بإن دون - إذا - في قول الشاعر :

إن دام هذا ولم تحدث له غيرٌ لم يُبك مَيِّتٌ ولم يفرح بمولودٍ

تمرين — ٢

١ — هل تأخير المسند للتخصيص أو لتقوية الحكم في قول الشاعر :

ريمٌ على القاع بين البان والعم أحلَّ سفك دمي في الأشهر الحرمِ

٢ — لماذا قدم المسند في قول الشاعر :

ثلاثة ليس لها إيابُ الوقتُ والجمالُ والشبابُ

تمرين — ٣

١ — هل تقديم المسند للتخصيص أو لجرد الاهتمام في قول الشاعر :

وليس بمؤمنٍ في الودة ضافعٌ إذا لم يكن بين الضلوع شفيعٌ

٢ — لماذا قدم المسند في قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ي - ٤ - س - ١١٢

تمرين — ٤

١ — هل تقديم المسند للتخصيص أو لجرد الاهتمام في قوله تعالى : (وَإِنْ كَذَّبُوكَ

فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ) ي - ٤١ - س - ١٠

٢ — لماذا قدم المسند في قول الشاعر :

إذا نطق السفينة فلا تُجبه فتخيرٌ من إجابته السكوتُ

تمرين — ٥

١ — لماذا عبر بإذا دون - إن - في قوله تعالى : (وَإِذَا الْوُودَةُ سُئِلَتْ ،

بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ) ي - ٨ ، ٩ - س - ٨١

٢ — كيف صحت التنفية في قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم أعز الإسلام بأحبِّ

العمرين إليك » مع أنها تنفية عمر وعمره ؟ ولماذا أُوثرت تنفية الأول على الثاني ؟

القول في أحوال متعلقات الفعل^(١)

حال الفعل مع المفعول والفاعل : حال الفعل مع المفعول كحال مع الفاعل^(٢) فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه ، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط ، كذلك إذا عُدَّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه ، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه . أما إذا أريد الإخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع في نفسه^(٣) أو على من وقع ، فالعبارة عنه أن يقال : كان ضرباً أو وقع أو وُجِدَ ، أو نحو ذلك ، من ألفاظ تفيد الوجود المجرد .

أغراض حذف المفعول به : وإذا تقرر هذا فنقول :

الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يُذكر له مفعول فهو على ضربين : الأول أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه لافعال على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك ، وقولنا - على الإطلاق - أي من غير اعتبار عمومته وخصوصه

- (١) يلحق بالفعل ما في معناه كاسم الفاعل واسم للمفعول ونحوهما .
- (٢) يريد بهذا أن يعمد للكلام على للمفعول به . وقد ذكر في هذا الباب ثلاثة أحوال لتعلقات الفعل : أولها حذف للمفعول به . ومثله في ذلك باقي التعلقات من المفعولات والحال والتمييز وغيرها . وثانيها تقديم للمفعول ونحوه من التعلقات على الفعل . وثالثها تقديم بعض مفعولات الفعل على بعض . وقد ترك الكلام على غير هذه الأحوال الثلاثة اكتفاء بما ذكره في التنبيه الوافع في آخر القول في أحوال للسند ، فقد ذكر فيه أن أمرها يجري في غير السند إليه والسند كما يجري فيهما .
- (٣) لا داعي إلى لفظ - في نفسه - هنا ، ولهذا حذفها السند في شرحه على التلخيص .

ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم ، فلا يذكر له مفعول ، لثلاث قوم السامع أن الفرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ^(١) ولا يقدر أيضاً لأن المقدّر في حكم المذكور ^(٢) .

وهذا الضرب قسمان ^(٣) لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقاً كناية ^(٤) عن الفعل متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة ، أولاً ^(٥) .

الثاني ^(٦) كقوله تعالى ^(٧) : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمْلِكُونَ وَالَّذِينَ لَا يَمْلِكُونَ) أي من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث .

قال السكاكي ^(٨) : ثم إذا كان المقام خطابياً لا استدلالياً ^(٩) أفاد العموم في

(١) مع أنه في هذا الضرب يقصد إثباته في نفسه من غير اعتبار تعلقه بمفعول ، ولكل منهما مقام خاص به ، فإذا قيل : فلان يعطى : كان هذا لمن يجمل إعطاءه ، وإذا قيل : فلان يعطى الدنانير ، كان هذا لمن يعلم إعطاءه ويجمل أنه يعطى الدنانير .
(٢) قيل : إنه في هذه الحالة لا يسمى المفعول محذوفاً ، ولكن هذه نظرية نحوية ، أما هنا فيعد محذوفاً ويبحث عن نكتته ، بدليل أنه لا يبحث عن مثل هذا في اللازم .
(٣) جرى عبد القاهر على حصر هذا الضرب في القسم الثاني ، وجعل القسم الأول من الضرب الثاني الآتي ، لأن له عنده مفعولاً مقصوداً محذوفاً لدلالة الحال ونحوه عليه ، ولا يؤثر في ذلك محاولة التكلم أن يذنيه نفسه لفرض من الأغراض الآتية ، فلا يرى عبد القاهر فيه من الكناية ما يراه الخطيب ، كما يأتي .

(٤) الكناية في هذا من باب إطلاق للزوم وإرادة اللزم على سبيل الادعاء لأن القيد لا يكون لازماً لمطلق إلا على هذا التقدير . (٥) يعني أولاً يجعل كذا .

(٦) أي من الضرب الأول ، وهو الذي لا يجعل الفعل فيه مطلقاً ، كناية عن

الفعل ، متعلقاً بمفعول مخصوص . (٧) — ي — ع — س — ٣٩ .

(٨) ١١٦ و ١٢٣ — الفتح : (٩) المقام الخطابى هو الذى يكفى بالضى

كالمندح والفخرو ونحوها ، والاستدلالى هو الذى يطالب فيه اليقين .

أفراد الفعل بطله إيهام أن المقصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما
تحكُّمٌ ، ثم جعل قولهم في المبالغة - فلا يملأ ويمنع ، وبصل ويقطع - محتملا
لذلك ^(١) ولتعميم المفعول كما سيأتي ^(٢) .

وعده الشيخ عبد القاهر ^(٣) مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير
إشعار بشيء من ذلك ^(٤) .

والأول ^(٥) كقول البحتري يمدح المعتز ويعرِّض بالمستعين بالله :
شَجَوُ حَسَادِهِ وَغِيظُ عَدَاوِهِ أَنْ يَرَى مَبْصَرًا وَيَسْمَعَ وَاعِيً ^(٦)
أى أن يكون ذا رؤية وذات سمع ، يقول : محاسن المدوح وآثاره لم تخف
على من له بصر لسكوتها واشتارها ، ويكفى في معرفة أنها سبب لاستحقاقه
الإمامة دون غيره أن يقع عليها بصر وبمعناها سمع ، لظهور دلالتها على ذلك لكل
أحد ، فحساده وأعداؤه يقتنون ألا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها
كى يخفى استحقاقه للإمامة فيجدوا بذلك سبيلا إلى منازعته إياها فجعل كما ترى مطلق
الرؤية كفاية عن رؤية محاسنه وآثاره ، ومطلق السماع كفاية عن سماع أخباره ^(٧)

(١) أى تعميم أفراد الفعل ، فيكون المعنى يفعل كل إعطاء وكل منع وكل
صلة وكل قطع . (٢) فى قوله تعالى : (والله يدعو إلى دار السلام) - ي - ٢٥
- س - ١٠ - من الضرب الثانى أى كل أحد . فيكون المعنى عليه فى ذلك يعطى كل
أحد ... إلخ . (٣) ١٠١ و ١٠٢ - دلائل الإعجاز .

(٤) أى من شمول أفراد الفعل أو المفعول ، وهذا هو المختار ، لأنه لله وهم فيما بين
الناس ، وما ذكره السكاكى تسكف لوجه له . (٥) أى من الضرب الأول
وهو الذى يحمل الفعل فيه مطلقا ، كناية عن الفعل ، متعلقا بمفعول مخصوص .

(٦) هو الوليد بن عبيد المعروف بالبحتري ، والشجو الحزن ، وهو مصدر بمعنى
اسم الفاعل ليصح حمل الخبر عليه .

(٧) هذا بادعاء الملازمة بينهما كما سبق ، وفائدة ذلك الإشارة إلى شهرة =

وَقَوْلُ عَمْرٍو بْنِ مَعْدٍ بِكَرْبٍ :

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ وَلَكِنْ الرِّمَاحُ أَجْرَتْ^(١)
لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح إجماراً وحبس الألسن عن النطاق
بمدحهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنها أجرت^(٢)
وَقَوْلُ طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ لِبْنِي جَعْفَرٍ بِنِ كِلَابٍ :

جَزَى اللَّهُ عَنَّا جَعْفَرًا حِينَ أَرْزَقْتْ بِنَا نَعْلُنَا فِي الْوَاطِئِ فَرَزَتْ
أَبَوًا أَنْ يَمْلُونَا وَلَوْ أَنَّ أُمَمًا تَلَاقَى الَّذِي لَا قُوَّةَ مِنَّا لَمَلَتْ
هُمْ خَلَطُونَا بِالنَّفُوسِ وَالْجُؤَا إِلَى حُجَرَاتٍ أَدْفَأَتْ وَأَظْلَمَتْ
فإن الأصل - لَمَلَّتْنَا وَأَدْفَأْنَا - إلا أنه حذف المفعول من هذه
المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية^(٣) فإن قلت لاشك أن قوله - أَلْجُؤَا

== محاسنه مبالغة في مدحه ، ومثل هذا بغوت بالتصريح بالمفعول وترك الكناية بذلك عنه ،
وعلى مذهب عبد القاهر في هذا القسم لا يكون في البيت كناية ، وإنما يكون قصده من
أول الأمر أن يرى مبصر محاسنه ، ولكنه حذفها ادعاء لشهرتها وأن رؤية البصر
لا تقع إلا عليها ، وهو معنى حسن أيضاً .

(١) قوله - أجرت - من الإجمار ، وهو في الأصل شق لسان الفصيل لئلا
يرضع ، وللرأى أنها حبست لسانه عن مدحهم ، على سبيل الاستعارة ، وإنما حبست
لسانه عن مدحهم لأنها لم تيل في الحرب بلاء حسناً .

(٢) قال عبد القاهر في بيان معناه على مذهبه : إنه يقصد أجرتني ، ولكنه حذف
المفعول لتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل ، ويومئ أن إجمارها كان عامساً له ولغيره .

(٣) هي لطيف بن عوف الغنوي يمدح بني جعفر ، وقوله - أَرْزَقْتْ - بمعنى زلت
ولم تثبت ، وعلى هذا يتعد معناه ومعنى قوله : فَرَزَتْ - ويجوز أن يكون المراد راق
ما تحتها ، فيتغايران ، وكلاهما كناية عن سوء حالهم .

(٤) جميل عبد القاهر حذف المفعول في ذلك لتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل

— أصله أجنونا فلأى معنى حذف المفعول منه ؟ قلت : الظاهر أن حذفه مجرد الاختصار ، لأن حكمه حكم ما عطف عليه ، وهو قوله — خلطونا^(١) .

للضرب الثانى^(٢) أن يكون الفرض إضافة تعلقه بمفعول ، فيجب تقديره بحسب القرائن^(٣) .

ثم حذفه من اللفظ : إما للبيان بعد الإبهام ، كما فى فعل الشيئة إذا لم يكن فى تعلقه بمفعوله غرابة^(٤) كقولك : لو شئت جئت ، أو لم أجيء . أى لو شئت الجيء أو عدم الجيء ، فإنك متى قلت — لو شئت — علم السامع أنك علقته للشيئة بشيء ، فيقع فى نفسه أن هنا شيئاً تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون ، فإذا قلت — جئت أو لم أجيء — عرف ذلك الشيء ، ومنه قوله تعالى^(٥) : (قُلُواْ شَاءَ لَهَا كُمْ أَجْمَعِينَ) وقوله^(٦) تعالى : (فَإِنْ يَشَاءَ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ) وقوله^(٧) تعالى : (مَنْ يَشَأْ يَضَلِّهِ) وقول طرفة :

فإن شئت لم ترقل ، وإن شئت أرقلت مخافة ملوئ من القيد بمحصد^(٨) وقول البحتري :

(١) جملة عبد القاهر مثل الحذف فى — وأدغاث وأظلت — وما ذهب إليه الخطيب أقوى وأدق . (٢) أى من الفعل المنعدى الذى لم يذكر له مفعول .

(٣) يشير بهذا إلى أن حذف المفعول لا بد فيه من قرينة تدل عليه .

(٤) مثله فعل الإرادة والحب ونحوهما ، نحو — لو أحب لأعطاكم — ولا يلزم أن يكون شرطاً كما ذكر فى هذه الأمثلة ، ومن مجيئه غير شرط قوله تعالى : (ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء) — ي ٢٥٥ — س ٢ — ولكن الظاهر أن الحذف فى الآية ليس للبيان بعد الإبهام .

(٥) — ي ٤٩ — س ١٦ — (٦) — ي ٢٤ — س ٤٢ — (٧) — ي ٢٩ — س ٦ —

(٨) هو لعمر وابن العبد المعروف بطرفة ، وقوله : لم ترقل . بمعنى لم تسرع ، والضمير لائقه ، وأملوئ : السوط المنقول ، والقيد : الجلد المشقوق ، والمحصد : المنقول المشكك .

لو شئت عدت بلاد نجد عودةً فقلت بين عقيقه وزروده^(١)
وقوله :

لو شئت لم تفسد سماعة حاتم كرمًا ولم تهدم مآثر خالد^(٢)
فإن كان في تعلق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرره في نفس السامع
وتؤنس به ، يقول الرجل يخبر عن عزه : لو شئت أن أرد على الأمير رددت ،
وإن شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته . وعليه قول الشاعر :

ولو شئت أن أبكي دما لبكيت^(٣) عليه ولكن ساحة الصبر أوسع^(٤)
فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهري أحد شعراء الصاحب ابن عباد :
فلم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا
فليس منه ، لأنه لم يرد أن يقول : فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت
تفكراً ، ولكنه أراد أن يقول : أفناني النحول فلم يبق منى وفى غير خواطر
تجول ، حتى لو شئت البكاء فريت جفونى وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده ،
ونخرج منها بدل الدمع التفسكر ، فالمراد بالبكاء فى الأول الحقيقى ، وفى الثانى

(١) هو الوليد بن عبيد المعروف بالبحترى ، وقوله : عدت بلاد نجد - بمعنى
عدت إليها ، وعقيق نجد وزروده موضعان به ، وخطابه للسحاب الوارد فى قوله قبل
هذا البيت فى مطلع القصيدة :

يا عارضا متلفعا يروده يختال بين بروقه ووروده .

(٢) هو للبحترى أيضاً ، والمراد بحاتم : حاتم الطائى ، وبخالد : خالد بن إصبع
النبهاني الذى نزل عليه امرؤ القيس الشاعر .

(٣) هو لأبي يعقوب إسحاق بن حسان الحريرى - بالراء - فرثاء أبى الهيثم عامر
ابن عمارة الحريرى كما فى - لبيان والتبيين ونهاية الأرب - وهو من قصيدة له مطلعها :
قضى وطراً منك الحبيب للودع وحل الذى لا يستطيع فيدفع
ولشاهد فى قوله - ولو شئت أن أبكى دماً - لأن بكاء الدم غريب .

غير الحقيقي ، فالثاني لا يصلح لأن يكون تفسيراً للأول ^(١) .

وإما لدفع أن يتوهم السامع في أول الأمر إرادة شيء غير المراد كقول البهتري :

وكم ددت عني من تحامل حادث وسورة ألام حزنن إلى العظيم ^(٢)

إذ لو قال — حزنن اللحم — لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحزن كان في بعض اللحم ولم ينته إلى العظيم ، فترك ذكر اللحم ليبرىء السامع من هذا الوهم ، وبصور في نفسه من أول الأمر أن الحزن مضى في اللحم حتى لم يردّه إلا العظيم ^(٣) .

وإما لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه ^(٤) كقول البهتري أيضاً :

قد طلبنا فلم نجد لك في الشؤ ددٍ والجدد والمكارم مثلاً ^(٥)

أى قد طلبنا لك مثلاً في السؤدد والجدد والمكارم ، فحذف المثل إذ كان غرضه أن يوقع في الوجود على صريح لفظ المثل ^(٦) ولأجل هذا المعنى يعينه عكس ذو الرئة في قوله :

(١) لهذا ذكر الأول ولم يحذف . (٢) هو الوليد بن عبيد المعروف بالبهتري مدح أبا الصقر الشيباني ، وقوله ددت : بمعنى دفعت ، وكم خبرية في موضع نصب مفعول به مقدم ، ويميزها — من تحامل حادث — وقيل : إن التقدير كم مرة ، فتكون — من — زائدة في الإثبات على قول بعض النحاة ، والسورة : الشدة والصولة . (٣) لاشك أنه يمكن تأدية هذا الغرض بتأخير المفعول . بأن يقول : حزنن إلى العظيم اللحم . ولكن تأخير المفعول لا يعمل لذكره فائدة .

(٤) هذه تسكتة الإتيان بصريح اسم المفعول ثانياً ، وأما تسكتة حذفه أولاً فهي لزوم التكرار مع ذكره ثانياً . (٥) المثل : الشبه والتظير ، والبيت من قصيدة له في مدح المعتز . (٦) إنما كان هذا غرضه لأنه آكد في كمال المدح ، ولو عكس صرح أولاً وأضمّر ثانياً أمات هذا الغرض ؛ لأنه قد يتوهم عود الضمير على غيره .

ولم أمدح لأرضية بشمري لئلا أن يكون أصاب مالا^(١)

فإنه أحمل الفصل الأول الذي هو - أمدح - في لفظ اللثيم ، وللتثاني الذي هو - أرضى - في ضميره ، إذ كان غرضه إيقاع نقي المدح على اللثيم صريحاً دون الإرضاء ، ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت البعثى قصد المبالغة في التأدب مع المدوح بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مثل ، فإن للمعاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده^(٢) .

وإما المقصد إلى التعميم^(٣) في المفعول والامتناع عن أن يقتصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار ، كما تقول - قد كان منك ما يؤلم - أى ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان^(٤) ، وعليه قوله^(٥) تعالى : (والله يدعو إلى دار السلام) أى يدعو كل أحد^(٦) .

وإما للرعاية على الفاصلة^(٧) كقوله^(٨) سبعانة وتعالى : (والضحى ، والليل إذا سجى ، ما ودّعك ربك وما قلى) أى وما قلاك^(٩) .

(١) هو أنبلان بن عقبة المعروف بذي الرمة يمدح بلال بن أبى بردة ، وبعده :

ولكن الكرام لهم ثنائى فلا أجزى إلى ما قيل فلا

والضمير في قوله - لأرضيه - يعود إلى لثيما ، وقوله - أن يكون - في تأويل

مصدر ، مجرور بلام التعليل المحذوفة . (٢) يجوز أيضاً أن يكون الحذف فيه

المقصود لبيان بعد الإبهام . (٣) التعميم يؤخذ في الحقيقة من قرينة المقام ، ولا يؤخذ

من الحذف لوجوده مع الذكر ، ولكن الحذف له فيه تأثير في الجملة ، لأن تقدير

مفعول خاص فيه دون آخر ترجيح بلا مرجح ، وبهذا يحمل على العموم ، وهذا إلى

ما فيه من الاختصار كما ذكره بعد . (٤) بقرينة أن المقام مقام مبالغة .

(٥) - ي - ٢٥ - س - ١٠ (٦) الآية تميد العموم تحقيقاً ، وأمثال يفيد

مبالغة . (٧) لا يخفى أن هذا يقصد لحسن بديهي فيكون مطلوباً من أجله ،

ويقدر في البلاغة بقدره (٨) - ي - ١ - ٢ - س ٩٣

(٩) سيأتى أنه حذف أيضاً أصونه عن نسبة (قلى) إليه ، وهذا إلى أن ذكره =

ولما لاستهجان ذكره ، كما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت :
« ما رأيت منه ولا رأى منى » ^(١) تنفى المودة .

ولما لجرد الاختصار ، كقولك — أصغيت إليه .. أى أذنى ، وأغضيت
عليه : أى بصرى ومنه قوله ^(٢) تعالى : (أرني أنظر إليك) أى ذاتك . وقوله تعالى ^(٣) :
(أهذا الذى بعث الله رسولا) أى بعثه . وقوله ^(٤) تعالى : (فلا تجعلوا لله أندادا)
وأنتم تعلمون) أى أنه لا يماثل أو ما يئنه وبينها من التفاوت أو أنها لا تفعل
كفعله ، كقوله ^(٥) : (هل من شركائكم من يفعل من ذلِكُم من شئ)
ويعتدل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم ، أى وأنتم من أهل العلم
والمعرفة ^(٦) ثم ما أنتم عليه فى أمر ديارتكم من جعل الأصنام لله أندادا غاية الجمل .
ومما عد السكاكى ^(٧) الحذف فيه لجرد الاختصار قوله ^(٨) تعالى : (ولما ورد

ماء مدينَ وجدَّ عليه أمةٌ من الناس يسقون ، ووجد من دونهم امرأتين
تزدودان ، قال ما خطبكما ؟ .. قائلنا لا نسقى حتى يُصدر الرعاء ، وأبونا شيخٌ كبيرٌ .
فسقى لهما) والأولى أن يجعل لإثبات المعنى فى نفسه للشئ ، على الإطلاق كما مر ^(٩) وهو
ظاهر قول الزمخشري ، فإنه قال : ترك المفعول لأن الغرض هو القفل لا المفعول ،
الأتى أنه رحمها لأنها كانتا على الذباد وهم على السقى ، ولم يرحمهما لأن مذكورهما

== فى (ودعك) ينفى عن ذكره فى (قل) فلا يكون حذفه لجرد ذلك الحسن البديعى .

(١) هو من قولها : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء

واحد ، فما رأيت منه ولا رأى منى » . (٢) — ي — ١٤٣ — س — ٧

(٣) — ي — ٤١ — س — ٢٥ (٤) — ي — ٢٤ — س — ٢

(٥) — ي — ٤٠ — س — ٣٠ والكاف للتظهير للوجه الأخير وهو أنها

لا تفعل كفعله (٦) فيكون من القسم الثانى من الضرب الأول (٧) ١٣٣ — المتناج .

(٨) — ي — ٢٣ — س — ٢٨ ومحل الشاهد فيه (يسقون — تزدودان — نسقى) .

(٩) فيكون من القسم الثانى من الضرب الأول ، وجعله عبد القاهر ماقصد

فيه إلى مفعول خاص ثم حذف لتوفر العناية على إثبات القفل للفاعل .

غيم وصفتهم إبل مثلاً ، وكذلك قولها (لانسقى حتى يُصدر الرعاء) المقصود منه السقى لا المسقى .

واعلم أنه قد يشقبه الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل ، كافي قوله ^(١) تعالى : (قل ادعُوا اللهَ أوِ ادعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) فإنه يُظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر في الكلام محذوف . وليس بمعناه ، لأنه لو كان بمعناه لزم إما الإشراك أو عطف الشيء على نفسه ، لأنه إن كان مسمى أحدهما غير مسمى الآخر لزم الأول ، وإن كان مسامها واحداً لزم الثاني ، وكلاهما باطل ، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك ، فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تتعدى إلى مفعولين ، أى سمّوه الله أو الرحمن أياً ما سمّوه فله الأسماء الحسنى ^(٢) كما يقال - فلان يدعى الأمير - أى يسمى الأمير ، وكما في قراءة ^(٣) من قرأ : (وقالت اليهودُ عزيزُ ابنُ الله) بغير تنوين على القول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين علمين ، كما في قولنا - زيد بن عمرو قائم - فإنه قد يُظن أن فعل القول فيه لحكاية الجلة كما هو أصله ^(٤) فقول : تقدير الكلام - عزيز بن الله معبودنا وهذا باطل ، لأن التصديق والتكذيب إنما ينصرفان إلى الإسناد لا إلى وصف ما يقع في الكلام موصوفاً بصفة ، كما إذا حكيت عن إنسان أنه قال - زيد ابن عمرو سيد - ثم كذبه فيه ، ولم يكن تكذيبك أن يكون زيد بن عمرو ، ولكن أن يكون زيد سيداً ، فلو كان التقدير ما ذكر لكان الإنكار راجعاً إلى أنه معبودهم ، وفيه تقرير أن عزيزاً ابن الله ، تعالى عن ذلك ، فالقول في الآية بمعنى الذكر ^(٥) لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا في الرسوخ في الجهل

(١) — ي — ١١٠ — س — ١٧ — (٢) الحذف فيه لجرد الاختصار .

(٣) — ي — ٣٠ — س — ٩ — وهذا من باب التنظير في اشتباه ، لأن في أمر الحذف وعدمه ، لأن ما هنا ليس من حذف المفعول به .

(٤) أى كما هو الأصل في القول ، لأن الأصل فيه أن يكون لحكاية الجملة .

(٥) أى على قراءة (ابن) بغير تنوين ، وعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير محذوف =

والشرك إلى أنهم كانوا يذكرون عزيزاً هذا الذكر ، كما نقول في قوم تريد أن تصفهم بالغلو في أمر صاحبهم وتفظيمه : إني أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيماً . فهم يقولون أبداً - زيد الأمد - تريد أنه كذلك يكون ذكركم له إذا ذكروه .

واعلم أن لحذف التنوين من عزيز في الآية وجهين ^(١) :

أحدهما أن يكون لمنعه من الصرف لعجمته وتعريفه كـ ^(٢) كـ ^(٣) .

والثاني أن يكون لالتقاء الساكنين كقراءة ^(٤) من قرأ : (قل هو الله أحدُ الله الصمدُ) بحذف التنوين من (أحد) وكما حكى عن عمار بن عقيل أنه قرأ : ^(٥) (ولا الليل سابق النهار) بحذف التنوين من (سابق) ونصب (النهار) فقليل له : وما تريد ؟ ... فقال : (سابق النهار) . فالمنى على هذين الوجهين كالمنى على إثبات التنوين ، فعزير مبتدأ وابن الله خبره ، و (وقال) على أصله ^(٦) والله أعلم .

= في ذلك ليكون جملة . (١) أي غير الوجه السابق وهو أن حذف تنوينه ليكون

الابن صفة واقعة بين عشرين فيحذف تنوين العلم قبله . فتكون الوجوه في ذلك ثلاثة .

(٢) من يصرف عزيزاً مع عجمته وتعريفه يرى أن خفته عارضت ذلك فعصرفته .

(٣) — ي — ١ ، ٢ — ١١٢ (٤) — ي — ٤٠ — ٣٦

(٥) من الدخول على الجملة ، ولا حاجة إلى تأويله بمعنى الذكر ، كما أول به في

الوجه السابق الذي جعل فيه الابن صفة لآخر .

هذا ، وقد يكون حذف للمفعول لأغراض أخرى : منها إخفاؤه خوفاً عليه ، ومنها

تعيينه حقيقة أو ادعاء ، ومنها صونه عن اللسان أو صون اللسان عنه . وقد قيل في قوله

تعالى — ي — ٢ — م — ٩٣ — (ما ودعك ربك وما قلى) إنه يجوز أن يكون حذف

مفعول (قلى) أصونه صلى الله عليه وسلم عن التصريح بتعلقه به وإن كان على جهة النفي ،

وهذا بخلاف (ودعك) لأنه يدل على الترك تقطع ولا يدل على البغض كما يدل عليه (قلى)

وقد تقول — نحمدونشكر — أي أنه فتحذفه تبعه ، وتقول — اعن الله وأخرى —

أي الشيطان فتحذفه لصون لسانك عنه .

تمرينات على الذكر والحذف

تمرين - ١

١ - لماذا حذف المفعول في قوله تعالى : (ليفذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً) .

- ي - ٢ - س - ١٨ -

٢ - من أى ضربى حذف المفعول قول الشاعر :

برّد حشائى إن استطعت بلفظة فلقد تضرّ إذا نشاء وتنفع

تمرين - ٢

١ - لماذا ذكر الحال في قوله تعالى : (فتبسّم ضاحكاً من قولها)

- ي - ١٩ - س - ٢٧ -

٢ - من أى ضربى حذف المفعول حذفه أولاً وثانياً في قوله تعالى : (إنك لا تهدي من أحببت ، ولكن الله يهدي من يشاء) - ي - ٥٦ - س - ٢٨ -

تمرين - ٣

١ - لماذا ذكر المفعول المطلق في قوله تعالى : (لقد استكبروا في أنفسهم وعتو عتوا كبيراً) - ي - ٢١ - س - ٢٥ -

٢ - لماذا حذف وصف المضاف إلى المفعول في قوله تعالى : (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً) - ي - ٧٩ - س - ١٨ -

٣ - لماذا حذف المفعول في قول الشاعر :

إذا بعدت أبنت وإن قربت شقت فهجراتها يبلل ولقيانها بشق

تمرين - ٤

١ - من أى ضربى حذف للمفعول حذفه في قول الشاعر :

وإذا النبتة أنشبت أظفارها ألقيت كل نيمة لا تنفع

٢ - لماذا حذف المفعول في قول الشاعر :

ولا للشقة ساد الناس كلمهم الجود يقرر والإقدام قتال

أغراض تقديم المتعلقات على الفعل: وأما تقديم مفعوله ونحوه^(١) عليه فلرد الخطأ في التعمين^(٢) كقولك زيداً عرفت - لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد وأصاب في الأول دون الثاني، وتقول أنا كيدته وتقريره - زيداً عرفت لا غيره - ولذلك لا يصح أن يقال - ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس - لتناقض دلالاتي الأول والثاني^(٣) ولا أن تعقب الفعل النفي بإثبات ضده، كقولك - ما زيداً ضربت ولكن أكرمته - لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب فترده إلى الصواب في الإكرام، وإنما هو على أن الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيد، فرده إلى الصواب أن تقول: ولكن عمراً^(٤).

وأما نحو قولك: زيداً عرفته^(٥) فإن قدر المفسر الحذف قبل للنصب أى عرفت زيداً عرفته. فهو من باب التوكيد، أعنى تكرير اللفظ، وإن قدر بعده أى زيداً عرفت عرفته. أفاد التخصيص، وأما نحو^(٦) قوله^(٧) تعالى: (وَأَمَّا نودىٰ نوحاً) فزيداً عرفت عرفته.

(١) من كل متعلقات الفعل التي يجوز تقديمها عليه، وذلك كالظرف والجار والنحو والحال ونحوهما. (٢) أو في اعتقاد الحركة، وذلك كقولك - زيداً عرفت وحده - كما سبق في تقديم السند إليه. (٣) يريد بالأول - ما زيداً ضربت - وبالثاني - ولا أحداً من الناس - لأن الثاني يناقض ما يفيد الأول من ضرب غير زيد من الناس، وإنما لا يصح أن يقال إذا كان التقديم للتخصيص لا مجرد الاهتمام. (٤) هذا أيضاً على أن التقديم للتخصيص لا مجرد الاهتمام.

(٥) نحوه كل ما يكون التقديم فيه من باب الاشتغال، وقد ذهب الزحشرى إلى أن التقديم فيه للتخصيص مطلقاً، وإنى أرى أنه لا يفيد إلا التوكيد لأنه يفيد التخصيص من غير الاشتغال، فالمدلول إليه لا يكون إلا لفرص غير التخصيص. ولأنه يجب تقدير الفعل قبل الاسم الظاهر ليوافق مفسره في تقدمه على الضمير.

(٦) يريد بهذا تقييد ما ذكره من حكم التقديم في الاشتغال.

(٧) (٧) - ي - ١٧ - س - ٤١

فيمين قرأ بالنصب^(١) فلا يفيد إلا التخصيص ، لامتناع تقدير : أما هدينا ثمود^(٢)
وكذلك إذا قلت — بزيد مررت — أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك
بغير زيد ، فأزالت عنه الخطأ مخصصاً مرورك بزيد دون غيره^(٣) .

والتخصيص في غالب الأمر لازم للتقديم ، ولذلك يقال في قوله تعالى^(٤) : (إياك
نعبدُ وإياك نستعين) معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ، ونخصك بالاستعانة لاستعين
غيرك . وفي قوله^(٥) تعالى : (إن كنتم إياه تعبدون) معناه إن كنتم تخصونه
بالعبادة وفي قوله^(٦) تعالى : (اتكفونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً)
أخرت صلة الشهادة في الأول وقدمت في الثاني ، لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم
على الأمم ، وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم ، وفي قوله^(٧) تعالى :
(إلی الله تحشرون) معناه إليه لا إلى غيره ، وفي قوله^(٨) تعالى : (وأرسلناك للناس
رسولاً) معناه لجميع الناس من العرب والعجم ؛ على أن التعريف للاستغراق ، لا لبعضهم
المعين على أنه للعهد ، أي للعرب ، ولا يسمى الناس على أنه للجنس ، لئلا يلزم من
الأول^(٩) اختصاصه بالعرب دون العجم لا تحصار الناس في الصنفين ، ومن

(١) يعنى نصب (ثمود) .

(٢) لوجوب الفصل بين أما والفاء ، وإنما التقدير : أما ثمود هدينا هديناهم وقد
يقال : إن هذا إنما يقتضى امتناع ذكره لامتناع تقديره ، لأن كثيراً مما يقدر يستمع
ذكره ولا يمنع تقديره ، كالضمير للمستتر وجوبا ونحوه ، والحق أن التقديم في ذلك
لإصلاح اللفظ لا للتخصيص ، لأن غير ثمود مثلها في ذلك الحكم .

(٣) مثل تقدير الجار والمجرور في ذلك : تقديم غيره ، كقولك : يوم الجمعة
سرت وتأدياً ضربت ، وما شيا حجت . ومن تقديم الجار والمجرور للتخصيص قوله
تعالى : (إلى ربك يومئذ الساقى) — ي — ٣٠ — س ٧٥ .

(٤) — س ٤ — ١ — (٥) — ي ١٧٢ — س ٢ — (٦) — ي ١٤٣ — س ٢ —

(٧) — ي ١٥٨ — س ٣ — (٨) — ي ٧٩ — س ٤ — (٩) هو أنه للعهد .

الثاني^(١) اختصاصه بالإنس دون الجن لا محصار من يتصور الإرسال إليهم من أهل الأرض فيهما ، وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك ، لأن التقديم لما كان مفيداً لثبوت الحكم للعقد ونفيه عما يقابله كان تقديم (للناس) على (رسولا) مفيداً لنفي كونه رسولا لبعضهم خاصة^(٢) ، لأنه هو المقابل لجميع الناس ، لا لبعضهم مطلقاً ولا لغير جنس الناس^(٣) .

وكذلك يُذهب في معنى قوله^(٤) تعالى : (وبالأخرة هم يوقنون) إلى أنه تعريض بأن الآخرة التي عليها أهل الكتاب فيما يقولون - إنه لا يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ، وإنه لا تمسهم النار إلا أياماً معدودات ، وإن أهل الجنة لا يتلذذون في الجنة إلا بالنسيم والأرواح العقيقة والسماع اللذيذ^(٥) - ليست الآخرة^(٦) وإيقانهم بمثلها ليس من الإيقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء ، أي بالآخرة يوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب .

ويفيد التقديم في جميع ذلك وراء التخصيص اهتماماً بشأن المقدم ، ولهذا قدر المحذوف في قوله (بِسْمِ اللَّهِ) مؤخراً ، وأورد قوله^(٧) تعالى (اقرأ باسم ربك) فإن الفعل فيه مقدم ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك^(٨) أهم لأنها أول سورة نزلت ، وأجاب السكاكي^(٩) بأن (باسم ربك) متعلق بأقرأ

(١) هو أنه للجنس .

(٢) يعني قومه من العرب ، لأنهم هم الذين يتوهم أنه أرسل إليهم دون غيرهم .
(٣) لأن كلا منهما لا يقابل جميع الناس ، وإنما يقابل الأول تعريف العهد ، ويقابل الثاني تعريف الجنس . هذا ويجوز أن يكون (للناس) متعلقاً بقوله (وأرسلناك) فلا يكون فيه تقديم ولا تعين للام فيه للاستغراق وإن كان هو الظاهر .

(٤) ي - ٤ - س - ٢ (٥) لأنهم ينكرون أن تكون فيها

لذات جنانية . (٦) جملة ليس ونسما وخبرها خبر أن وقوله - بأن الآخرة الخ

(٧) ي - ١ - س - ١٦ (٨) أي في قوله (اقرأ باسم ربك)

(٩) ١٢٧ - للفتح .

الثاني^(١) ومعنى الأول : افعّل القراءة وأوجدّها على نحو ما تقدّم في قولهم - فلان يعطى ويعف - يعنى إذا لم يحل على العموم^(٢) وهو بعيد^(٣) .
أغراض تقديم بعض الممولات على بعض :

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض فهو :
إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه^(٤) كتقديم الفاعل على المفعول^(٥) نحو - ضرب زيد عمراً - وتقديم المفعول الأول على الثانى ،
نحو : أعطيت زيدا درهما .
وإما لأن ذكره أهمّ والعناية به أهمّ^(٦) .

(١) في قوله بعده (اقرأ وربك الأكرم) .
(٢) أى العموم في المفعول ، فإن السكاكى يجعله محملاً للعموم في المفعول والعموم في أفراد الفعل ، وعلى هذا يكون (اقرأ) الأول منزلة لازم .
(٣) لأنه خلاف ظاهر نظم الآيتين ، لبعدهما بين (اقرأ) الثانى والجار والمجرور الذى يراد تعليقه به .

هذا ، وقد يأتى التقديم لأغراض أخرى : منها مجرد الاهتمام ، وقصد التبرك ، والالتذاذ ، وموافقة كلام السامع ونحو ذلك ، كقولك - العلم طابت ، ومحمداً اتبعت ، ولى أحببت - ومن ذلك قوله تعالى : (وهبنا له إسحاق ويعقوب ، كلا هدينا ، ونوحاً هدينا من قبل) . - ي - ٨٤ - ن - ٦ -

(٤) قد سبق أن مثل هذا لا يصح أن يعد في وجوه البلاغة ، لأن الكلام معه لا يفيد معنى ثانوياً يعتد به .

(٥) تقديم الفاعل على المفعول لا يدخل في تقديم الممولات ، فذكره هنا استطراداً ، وليبان اختلاف الغرض عند تقديم كل منهما على الآخر .

(٦) لابد أن يكون هذا الغرض من الأغراض كما سيأتى في الأتمّة ، لأنه لا يكفى كما ذكر عبد القاهر أن يقال قدم للعناية من غير معرفة وجهها .

فيقدم للمفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه ، كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله ، فتقول — قتل الخارجى فلان — إذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله ، وإنما الذى يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره .

وبقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه ، لا وقوعه على من وقع عليه ، كما إذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل ، فقتل رجلاً وأردت أن تخبر بذلك ، فتقول — قتل فلان رجلاً — بتقديم القتلى ، لأن الذى يعنى الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده من الظن ، ومعلوم أنه لم يكن نادراً ولا بعيداً من حيث كان واقعاً على من وقع عليه ، بل من حيث كان واقعاً ممن وقع منه .

وعليه قوله ^(١) تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم) وقوله ^(٢) تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم) قدم الخطابين ^(٣) في الأولى دون الثانية ، لأن الخطاب في الأولى للفقراء بدليل قوله تعالى (من إملاق) فكان رزقهم أمم عندهم من رزق أولادهم ، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم ، والخطاب في الثانية للأغنياء بدليل قوله (خشية إملاق) فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع ، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لأنه حاصل ، فكان ^(٤) أمم ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم .

وإما لأن في التأخير إخلالاً ببيان المعنى ، كقوله ^(٥) تعالى : (وقال رجل

(١) — ي — ١٥١ — س — ٦ — (٢) — ي — ٣١ — س — ١٧

(٣) يعنى غيرهم في قوله : « نرزقكم » في الأولى ، وقوله « وإياكم » في الثانية

(٤) أى رزق أولادهم . (٥) — ي — ٢٨ — س — ١٠

مؤمن من آل فرعون بكم إيمانه) فإنه لو أخر (من آل فرعون) عن (بكم إيمانه) لتوم أن (من) متعلقة بكم ، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون^(١) أو تناسب كناية الفاصلة ، نحو : (فأوجس في نفسه خيفة موسى)^(٢) .
وإما لاعتبار آخر مناسب^(٣) .

وقسم السكاكي^(٤) التقديم للعناية مطلقاً^(٥) قسمين :

أحدهما أن يكون أصل ما قدّم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للدول عنه ، كالابتداء المعروف^(٦) فإن أصله التقديم على الخبر ، نحو — زيد عارف — وكذا الحال المعروف فإن أصله التقديم على الحال ؛ نحو — جاء زيد راكباً — وكالعامل فإن أصله التقديم على معموله ، نحو — عرف زيد عمراً ، وكان زيد عارفاً ، وإن زيدا عارف — وكالفاعل ، فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز ، نحو — ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضرباً شديداً تأديباً له ممثلاً من النضب ، وامتلأ الإناء ماء — وكالتي يكون في حكم الابتداء من مفعولى باب علت^(٧) نحو — علت زيدا منطلقاً — أو في حكم الفاعل من مفعولى باب أعطيت وكسوت^(٨) . نحو — أعطيت زيدا

(١) فالتقديم في ذلك لدفع اللبس ، لأن الأصل عند اختلاف النعت تقديم النعت للفردم الطرف ثم الجملة . (٢) — ي — ٦٧ — من — ٢٠ وقد سبق أن مثل هذا إنما يفوت به محسن بديعى ، فتكون منزلة في البلاغة بقدر الغرض منه ، ويمكن أن يكون تقديم (في نفسه) على (خيفة) لأنه لو أخر عنه لتوم تعلقه به لا بقوله (فأوجس) وهو المقصود (٣) كإفادة التخصيص في نحو — جاء راكباً زيد — كما ذهب إليه ابن الأثير ، وهو خلاف مذهب الجمهور . (٤) ١٢٧ — للفتح . (٥) أى في المفعولات وغيرها . (٦) أما النكر فإنه يتقدم عليه الخبر لتوضيح الابتداء به ، وكذلك صاحب الحال للنكر . (٧) باب كل مفعولين أصلهما لابتداء والخبر . (٨) باب كل مفعولين أولهما فاعل في المعنى .

درهما وكسوت عمرا جبة^(١) وكالمفعول المتعمد إلى به غير واسطة فإن التقديم على المتعمد إلى به بواسطة ، نحو — ضربت الجاني بالسوط — وكالتوابع فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات^(٢) .

فانبيها أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه لكونه في نفسه نُصَبَ عينك ، والتفات خاطرك إليه في التزايد ، كما تجدك قد مُنِيتَ بهجر حبيبك وقيل لك : ماتمني ؟ ... تقول — وجه الحبيب أنمى — وعليه قوله^(٣) تعالى : (وجعلوا لله شركاء) أى على القول^(٤) بأن (لله شركاء) مفعولا (جعلوا) . أو لما روى بورته ذلك^(٥) ، كما إذا توهمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر إليه ينتظر أن تذكره ، فيبرز في معرض أمر يتجدد في شأنه للتقاضى ساعة فساعة ، فتجمله مجالا للذكر صالحا أو ردتته ، نحو قوله^(٦) تعالى : (وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى) قدّم فيه الجورور لاشتغال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل من إصرارهم على تكذيبهم ، فكان مظنة أن يلمن السامع على مجرى المادة تلك القرية ، ويبقى مجيلا في فكره : أ كانت كلها كذلك أم

(١) فكل من زيد وعمرو في حكم الفاعل ، لأن زيدا هو الآخذ ، والدرهم مأخوذ. وعمرو هو اللابس والحية ملبوسة .
(٢) فلا تتقدم عليها ولا يتقدم عليها غيرها بعدها ، كالحال في نحو — جاء زيد الطويل راكبا .

(٣) — ي — ١٠٠ — س — ٦٠ .

(٤) هناك قول هذه الآية : « وجعلوا لله شركاء الجن » بأن « شركاء الجن » هم المفعولان ، والجار والجورور متعلق بشركاء ، ولا يخفى أن الاستشهاد حار على أيضاً ، لأن الشاهد في تقديم « الله » لكونه في نفسه مما يلتفت إليه .
(٥) معطوف على قوله : لكونه في نفسه . والمقابلة ظاهرة .

(٦) — ي — ٢٠ — س — ٣٦ .

كان فيها قطر دان أم قاص منبت خير ؟ منتظراً للإلام الحديث به، بخلاف ما في سورة القصص^(١).

أو كما إذا وعدت^(٢) ما تستبعد وقوعه من جهتين: إحداهما أدخل في تبعيده من الأخرى، فإنك حال التفات خاطرك إلى وقوعه باعتبارهما تجد تفاوتاً في إنكارك إياه قوة وضعفاً بالنسبة، ولا امتناع إنكاره بطون القصد إليه يستقيم تفاوته ذلك تفاوتاً في القصد إليه والاعتناء بذكره، فالبلغة توجب أنك إذا أنكرت تقول في الأول^(٣): شيء حاله في البعد عن الوقوع هذه أئني يكون ؟ ... لقد وعدت هذا أنا وأبي وجدى : فتقدم النكر على المرفوع^(٤) وفي الثاني : لقد وعدت أنا وأبي وجدى هذا : فتؤخر، وعليه قوله تعالى^(٥) في سورة النمل : (لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا) وقوله تعالى^(٦) في سورة المؤمنون : (لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا) فإن ما قبل الأولى: (إذا كنا تراباً وآباؤنا أئنا لخرجون) وما قبل الثانية: (إذا متنا وكفنا تراباً وعظاماً أئنا لمبعوثون) فالجهة للنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وآباؤهم تراباً،

(١) هو قوله تعالى في قصة موسى: «وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى» — ي — ٢٠ — ص — ٢٨ — وقد جاء الكلام فيها على أصله من تأخير الجار والمجرور، لأنه ليس فيها من ذلك ما يقتضى تقديمهما في الآية الأولى لتبكيك أولئك القوم بكون البعيد عما شاهدوا ينصح لهم ما لم ينصحوه لأنفسهم.

(٢) معطوف على قوله: كما إذا توهمت. (٣) أى في الحال الأول وهو ما كانت جهته أدخل في تبعيد ذلك، فتجعل العناية بذكره أهم، والثاني هو ما كانت جهته أضعف في تبعيد ذلك، فلا تكون هناك عناية بذكره قبل غيره.

(٤) النكر هو اسم الإشارة — هذا — لأنه هو المستبعد، والمرفوع هو مؤكد نائب الفاعل — أنا — وما عطف إليه.

(٥) — ي — ٦٨ — ص ٢٧. (٦) — ي — ٨٣ — ص ٢٣.

والجهة المنظور فيها هنا كونهم تراباً وعظاماً ، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم في تبعيد البعث ^(١) .

أو كما إذا عرفت في التأخير مانعاً ^(٢) كما في قوله تعالى ^(٣) في سورة المؤمنون : (وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بقاء الآخرة وأترفناهم بتقديم الجرور على الوصف ^(٤)) لأنه لو أخر عنه - وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول ، وتمامه (وأترفناهم في الحياة الدنيا) لا محتمل أن يكون من صلة الدنيا ، واشتبه الأمر في القائلين ، أنهم من قومه أم لا . بخلاف قوله تعالى ^(٥) في موضع آخر منها : (فقال الملا الذين كفروا من قومه) فإنه جاء على الأصل ^(٦) لعدم المانع ، وكان في قوله تعالى ^(٧) في سورة طه : (آمناً برَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى) للمحافظة على الفاصلة بخلاف قوله تعالى ^(٨) في سورة الشعراء : (رَبُّ مُوسَى وَهَارُونَ) .

وفيما ذكره نظر من وجوه :

أحدهما أنه جعل تقديم (الله) على (شركاء) للمناية والاهتمام ، وليس كذلك ، فإن الآية مسوقة للإنكار التوبيخي فيمتنع أن يكون تعلق (جعلوا) بالله منكراً باعتبار تعلقه بشركاء ، إذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقاً به ، فيتمتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء ، وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبار تعلقه

(١) لأنهم صاروا فيها إلى تراب ولم يبق لهم فيها عظام ، وقد قيل في سر التقديم والتأخير في الآيتين إن قوله : « لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا » جاء على أسلوب ما قبله « أ إذا كنا تراباً وآباؤنا » فقدم المفعول الثاني لوعدهما قدم خبر كان على الماعطوف على اسمها ، ولأنك أن الخبر كفعول لها . (٢) معطوف على قوله - كما إذا وعدت .

(٣) — ي — ٣٣ — س — ٢٣ (٤) الجرور « قومه » والوصف « الذين »

(٥) — ي — ٢٤ — س — ٢٣ .

(٦) من تقديم الصفة على الجمال وهو الجار والجرور لأنه متأخر الرتبة على التابع .

(٧) — ي — ٧٠ — س — ٢٠ (٨) — ي — ٤٨ — س — ٢٦

بالله ، فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها^(١) وقد علم بهذا أن كل فعل متعمد إلى
مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر إذا قدم أحدهما
على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية .

وثانيها أنه جعل التقديم للاحتراز على الإخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية
على الفاصلة من القسم الثاني ، وإيسا منه^(٢) .

وثالثها أن تعلق (من قومه) بالدنيا على تقدير تأخر غير مفعول المعنى
إلا على وجه بعيد^(٣) .

(١) يعنى من هذه الجهة ، فلا ينافى هذا ما سبق له في الكلام على حذف للسند
وهو أن تقديم « لله » على « شركاء » لإفادة استعظام أن يتخذ له شريك ملكا كان
أوجنا أو غيرهما . ويمكن الجواب عن السكاكي بأنه جعل تقديم « لله » لكونه نصب
العين ، وهذا يوجب تقديمه عنده ، وإن كان ماصية له الآية من الإنكار التوبيخى
يحصل عند تأخيره .

(٢) لأن المراد به تقديم ماحقه التأخير ، والجار والمجرور في قوله : « وقال للملأ »
من قومه الذين كفروا . . . الآية « حال من الملأ » ، واسم الموصول صفة لقومه لالملأ
كما ذهب إليه السكاكي . فلا يكون الحال حقه في التأخير عنها ، لأنها ليست صفة لصاحبه ،
وكذلك تقديم هارون على موسى في قوله : « آمناء رب هارون وموسى » لأن
المتعاطفين بالواو إيس من حق أحدهما التأخر عن الآخر ، وقد أجيب عن السكاكي
بأن تقسيم التقديم للعناية مبنى على أن العناية في القسم الأول ترجع إلى مجرد أن التقديم
فيه هو الأصل ، وفي القسم الثاني ترجع إلى الأمور التي ذكرها ، وإيس مبيهاً على أن
التقديم في القسم الأول تقديم ما أصله التقديم ، وفي القسم الثاني تقديم ماحقه التأخير حتى
يصح الاعتراض عليه بذلك .

(٣) أجيب عن هذا بأن احتمال ذلك فيه — ولو كان بعيداً — يكفي في إثبات ما ذكره
السكاكي في تكتة تقديمه ، ولكن الأوجه من هذا أن يحمل المانع من تأخير طول الصفة
بالصلة وما عطف عليها ، فلو أخر عنها لطلال الفصل بين ضمير « قومه » ومرجعه .

تمريبات على التقديم والتأخير

تمرين — ١

- (١) لماذا قدم الظرف على الفعل في قول الشاعر :
بعد المشيب المنقضى في الدوابِ تحاول وصل الفانيات للكواعب
(٢) هل تقديم الجار والجرور للتخصيص أو الجرد للاهتمام في قول الشاعر :
على الأخلاق خطوا الملك وابنوا فليس وراءها للعز ركن

تمرين — ٢

- (١) لماذا قدم للمفعول الثانى على نائب الفاعل في قول الشاعر :
أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً ويُحرّم ما دون الرضى شاعر مثلى
(٢) لماذا قدم الجار والجرور على مفعله وعلى الفاعل في قوله تعالى : (قالوا
لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) — ي — ٩١ — س — ٢٠ —

تمرين — ٣

- (١) ما المرض من تقديم المفعول على الفعل في قول الشاعر :
صهوة الجوّ اعتلوا نحسبهم جمع أفلاك على الخليل تسمى
(٢) ما الغرض من تقديم الجار والجرور على الفعل في قول الشاعر :
إذا شئت يوماً أن تسود عشيرة فبالحم سُدْ لا بالتسرع والشم

تمرين — ٤

- (١) لماذا قدم للمفعول على الفعل في قوله تعالى : (وربك فكبر ،
وثيا بك فطهر) . — ي — ٣ ، ٤ — س — ٧٤ .
(٢) ما الغرض من تقديم بعض المفعولات على بعض في قول الشاعر :
ألفت مقبلدّها الدنيا إلى رجل مازال وقفاً عليه الجود والكرم
(٣) هل تقديم الجار والجرور للاهتمام أو التخصيص في قول الشاعر :
بك اقتدت الأيام في حسناتها وشيئتها لولاك هم وتكرب

مباحث الجزء الأول

الموضوع	ص
تقديم : للشارح	٣
خطبة الإيضاح	٩
للمقدمة : في تفسير الفصاحة والبلاغة	١٠
— ١٠ — الخلاف في تفسير الفصاحة والبلاغة — ١٢ — فصاحة المفر	
١٧ — فصاحة الكلام — ٢٥ — فصاحة التكلم — ٢٦ — بلاغة	
الكلام — ٣١ — بلاغة التكلم — ٣١ — حصر علوم البلاغة	
٣٣ — تمرينات على الفصاحة والبلاغة .	
الفن الأول : علم المعاني .	٣٥
— ٣٥ — تعريف علم المعاني — ٣٧ — أبواب علم المعاني —	
٣٨ — تنبيه : انحصار الخبر في الصادق والكاذب — ٤٠ — تنبيه آخر	
القول في أحوال الإسناد الخبري	٤٢
— ٤٢ — أغراض الخبر — ٤٥ — أضرب الخبر — ٤٧ — تخريج	
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر — ٥٢ — تمرينات على أغراض الخبر	
وأضربه — ٥٤ — فصل : الحقيقة والمجاز العقليان — ٦٣ — تنبيه	
٦٣ — أقسام المجاز العقلي — ٦٥ — وقوعه في القرآن — ٦٦ — تقسيم	
قرينته — ٦٧ — دقة مسلكه — ٦٨ — الخلاف في استلزامه الحقيقة	
٦٩ — إنكار السكاكي له — ٧١ — تنبيه : في بيان سبب عدم إيراد	
الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان — ٧٢ — تمرينات على الحقيقة	
والمجاز العقليين .	
القول في أحوال السند إليه .	٧٤
٧٤ — أغراض الحذف — ٧٨ — أغراض التذكير — ٨١ — تمرينات	

الموضوع

على الذكر والحذف — ٨٢ — أغراض التعريف ، وأغراض التعريف
بالإضمار — ٨٤ — أغراض التعريف بالعلمية — ٨٦ — أغراض
التعريف بالموصولية — ٩٠ — أغراض التعريف بالإشارة — ٩٤ —
أغراض التعريف باللام — ١٠٠ — أغراض التعريف بالإضافة
— ١٠١ — أغراض التنكير — ١٠٦ — تمرينات على التعريف
والتنكير — ١٠٨ — أغراض الوصف — ١١٢ — أغراض التوكيد
— ١١٣ — أغراض عطف البيان — ١١٤ — أغراض البسمل ،
أغراض عطف النسق — ١١٧ — أغراض ضمير الفصل — ١١٨ —
تمرينات على التوابع — ١١٩ — أغراض التقديم — ١٤٤ — أغراض
التأخير — ١٤٥ — تمرينات على التقديم والتأخير — ١٤٧ — تخرج
السند إليه على خلاف مقتضى الظاهر — ١٤٧ — وضع المضمحل موضع
للظهر — ١٤٨ — وضع المظهر موضع المضمحل — ١٥١ — الالتفات
— ١٥٩ — الأسلوب الحكيم — ١٦٢ — التعبير عن المستقبل
بلفظ الماضي — ١٦٣ — القلب — ١٦٩ — تمرينات على تخرج
السند إليه على خلاف مقتضى الظاهر .

١٧١ القول في أحوال السند

— ١٧١ — أغراض الحذف — ١٧٩ — أغراض الذكر — ١٨١ —
تمرينات على الذكر والحذف — ١٨٢ — أغراض الإفراد — ١٨٣ —
أغراض كون السند فعلاً أو اسماً — ١٨٥ — أغراض تقييد الفعل
بمفعول ونحوه وترك تقييده — ١٨٦ — أغراض تقييد الفعل بالشرط :
إن وإذا — ١٩١ — استطراد إلى التغليب — ١٩٦ — لو —
٢٠١ — تمرينات على إفراد السند واسميته وفعلية وتقييده وترك تقييده .

الموضوع

ص

- ٢٠٢ — أغراض التنكير — ٢٠٢ — أغراض التخصيص بالإضافة أو الوصف وتركه — ٢٠٣ — غرض التعريف — ٢٠٦ — أغراض كون المسند جملة — ٢٠٩ — تمرينات على تعريف المسند وتنكيره وكونه جملة — ٢١١ — أغراض التأخير، أغراض التقديم — ٢١٣ — تنبيه : في بيان عدم اختصاص كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله بالمسند إليه والمسند — ٢١٤ — تمرينات على التقديم والتأخير

٢١٥ القول في أحوال متعلقات الفعل

- ٢١٥ — حال الفعل مع المفعول والفاعل — ٢٢٠ — أغراض حذف المفعول به — ٢٢٦ — تمرينات على الذكر والحذف — ٢٢٧ — أغراض تقديم المتعلقات على الفعل — ٢٣٠ — أغراض تقديم بعض الممولات على بعض — ٢٣٧ — تمرينات على التقديم والتأخير .